

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
معهد البحوث العلمية
وإحياء التراث الإسلامي

مركز بحوث اللغة العربية وآدابها

السمات النحوية للعربية

تأليف
أ. د. محمد عبد العزيز عبد الدايم الرفاعي
أستاذ العربية والدراسات النحوية واللغوية
دار العلوم ـ جامعة القاهرة

١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
معهد البحوث العلمية
مركز بحوث اللغة العربية وآدابها



سلسلة بحوث اللغة العربية وآدابها

السمات النحوية للعربية

تأليف

أ. د. محمد عبد العزيز عبد الدايم الرفاعي

أستاذ العربية والدراسات النحوية واللغوية

دار العلوم ـ جامعة القاهرة

١٤٣١ هـ - ٢٠١٠م

ح جامعة أم القرى، ١٤٣١هـ.

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر.

الرفاعي، محمد عبد العزيز عبد الدايم

السمات النحوية للعربية / محمد عبد العزيز عبد الدايم الرفاعي

– مكة المكرمة، ١٤٣١هـ

٣٠٤ ص ؛ ١٧ × ٢٤ سم

١ – اللغة العربية – النحو أ. العنوان

ديوي ٤١٥,١ *١٤٣١/٣٩٢٠*

رقم الإيداع : ١٤٣١/٣٩٢٠

ردمك: ١-٩١٢-٠٣-٩٩٦٠ - ٩٧٨

الطبعة الأولى

مقدمـــة

يُرَادُ بالسمة النحوية أَيَّةَ خصيصة تَرِدُ عليها كلمات اللغة أسماءً وأفعالاً وحروفًا، مثل: سمات النوع من تذكير إلى تأنيث، وسمات العدد من إفراد إلى تثنية إلى جمع، وسمات الإعراب من رفع إلى نصب إلى جر إلى جزم، وسمات التعيين من تعريف إلى تخصيص إلى تنكير إلى إبهام، وسمات الزمن من مُضِيٍّ إلى حاليَّةٍ إلى استقبال، وسمات صيغة الإسناد من بناء للمعلوم إلى بناء للمجهول إلى مطاوعة... إلخ.

ويعني ذلك أنَّ السمات النحوية هي تلك السمات اللغوية النحوية والصرفية؛ إذ المراد بالنحوية ما يشمل النحوية والصرفية، لا ما يقابل الصرفية. وثَمَّةَ حديث عن الجانب الاصطلاحي لها يشير إلى ما يناقشه اللغويون في هذا الإطار.

وهي سمات تُسْتَفَادُ، كما لا يخفَى، بوسيلةٍ ما من الوسائل اللغوية؛ إذ تُؤَدَّى هذه السمات اللغوية بمختلف الوسائل اللغوية من علامات صرفية إلى أوزان... إلخ.

وقد اتخذْنا لهذا العمل عنوان السمات النحوية للعربية إيمانًا بأنه إذا كانت السمات النحوية موجودة، بطبيعة الحال، مع كل لغة؛ فإنَّ التفصيلات والهيئة التي ترد عليها تختلف من لغة إلى أخرى؛ ممَّا يجعل السمات النحوية لِلُغَةٍ ما خاصَّةً بها ولا تقع على غيرها؛ فالعدد، كما سنشير فيما بَعْدُ، يُوجَدُ في الإنجليزية مُفْرَدًا وجَمْعًا ويرد في العربية مُفْرَدًا ومُثَنًّى وجَمْعَ قلةٍ وجَمْعَ كَثْرَةٍ، وفي اللغة الفيجية Fijian مُفْرَدًا ومُثَنًّى ومُثَلَّثًا وجَمْعًا، أي أنَّ خصوصية أحكام السمات في كل لغة تجعَلُ السمات أمْرًا خاصًّا بها، ويقتصر الاشتراك على أصل وجود السمات دون أحكامها، كما يقتصر الجزء المشترك بين الدراسات اللغوية في السمات على النظرية اللغوية دون التطبيقات التي تخصُّ لغة معينة.

لقد رأينا أن نتناول السمات الخاصة بعربيتنا؛ فاحتجْنا إلى الاستفادة من الإطار

النظري الذي يُقَدِّمُهُ اللغويون المعاصرون، ولم نَشَأْ لهذا الإطار إلا أن يكون مجرد وسيلة تساعد على إنجاز العمل على نحْوٍ علمي دقيق؛ ومِنْ ثَمَّ ضعف الجانب المشترك بين اللغات في السمات النحوية وبَرَزَ بِشَكْلٍ أكبرَ منه جانب السمات النحوية الخاص بالعربية.

ويقوم هذا العمل في جانب منه على دراسة الإطار النظري العام لهذه السمات النحوية المختلفة في اللغة؛ إذ يُبَيِّنُ موقع السمات النحوية من الدرس اللغوي سواء أكان ذلك في الدرس الغربي أم كان في الدرس العربي، وأنظمة تصنيف السمات النحوية، ونقصد بأنظمة السمات النحوية مجموعة من الأنظمة لا تقتصر على بيان السمات النحوية، وإنما تكشف كُلاً من السمات النحوية نفسها، وعلاقات هذه السمات بعضها ببعض؛ حيث يَتِمُّ عرض السمات في مصفوفات أو في رسوم شجرية (مخططات شجرية) أو في أجناس نحوية تبين العلاقات القائمة بين سمات كل جنس، وذلك على النحو الذي يفصل العمل الحالي الحديث عنه في موضعه[١].

كما يقوم العمل الحالي في جانب آخر منه على دراسة جملةٍ غيْرِ قليلة من نماذج هذه السمات النحوية في العربية تَطْبِيقًا للإطار النظري للسمات النحوية في العربية، هذه النماذج هي:

١. السمات النحوية الخاصة بالجنس[٢] الذي سَمَّيْتُهُ جنس الموقعية Location

(١) انظر ص ص ٨١ ٨٥ الكتاب.

(٢) وردت مصطلحات عديدة للصِّنْفِ الذي تُجْمَعُ تحته مجموعة من السمات، وأبرزها مصطلح الفصائل النحوية، وهو ما سأعرض له عند الحديث عن المصطلح، ولكن أشير هنا إلى أن اختيار مصطلح الجنس لوقوعه المباشر على الصنف الذي يندرج تحته أفراد عديدة. وأَجْرِي في هذا على اصطلاح المناطقة والنحاة على حد سواء الذين يرون أن "كل لفظ عَمَّ شيئين فصاعدًا؛ فهو جنس لما تحته"، الكفوي، الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق د. عدنان درويش، ومحمد المصري، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢ ١٩٩٨، ص ٣٣٩.=

(القرب ـ التوسط ـ البعد ـ الإطلاق)

وأقصد به السمات التي تفيد موقع الأشياء من المتكلم أو المخاطب؛ كالقرب والبعد أو القرب والتوسط والبعد أو القرب والإطلاق من القرب على ما سيأتي تفصيله في عملنا هذا [1]، وهي سمات تظهر، كما لا يخفى، في أسماء الإشارة وحروف النداء فَضْلاً عن ظهورها في الأفعال الماضية التي يَتَحَدَّثُ النحاة معها عن قرب حدوثها وتَوَقُّعِهِ أو إطلاقها من ذلك.

كما تُؤَدَّى هذه السمات بوسائل لغوية مختلفة؛ إذ تركيب كاف الخطاب أو التَّوَسُّط مع أسماء الإشارة، وكاف التَّوَسُّط مع لام البعد فيها يكشفان عن سمتَيِ التوسُّط والبُعْد على الترتيب، مثلما يكشف غياب هذين الحرفين عن سمة القُرْب في أسماء الإشارة التي تقبل هذين الحرفين.

ولا يخفى أن هذه السمات تفيد موقع الأشياء من المتكلم أو المخاطب على مستوى الزمان أو المكان، وذلك كما يظهر، مَثَلاً، في ورودها مع حروف النداء الذي يعكس الموقع المكاني، وورودها مع الأفعال الماضية الذي أشرنا على أنَّ النحاة يتحدثون معها عن قرب حدوثها وتَوَقُّعِه أو إطلاقها من ذلك، وهو يعكس الموقع الزماني.

= ولي قدوة حسنة فيما صنعه اللغويون المعاصرون من تغيير مصطلح "Parts of Speech أقسام الكلام" إلى مصطلحات "Word Classes أقسام الكلمة"، ثم إلى مصطلح "Form Classes أقسام الصيغة" للإعلان عن أن تصنيف الكلم الذي يقدمونه يُضِيفُ ما ليس موجودًا من قبل إن لم يكن عدولاً حَادًّا عنه. ويمكن أن يُرَاجَعَ تَطَوُّرُ مصطلحات أقسام الكلم في بحثي الخاص (١٩٩٦) "نظام أقسام الصيغة في النظرية النحوية"، حولية الجامعة الإسلامية العالمية، العدد الرابع، ص ص ٢٥٧ ٣١٥.

(١) انظر ص ص ١٤٧ ١٥٥ الكتاب.

٢. السمات النحوية التي تَنْـدَرِجُ تحـت مـا أطلقنـا عليـه اسـم جـنس الحجـم Size (التكبير ـ التصغير)

وتقتصر سمات جنس الحجم على سمتين فحسب، وهما سمتا التكبير والتصغير؛ فجنس الحجم هو ما يمكن أن نجده مع التصغير في الأسماء؛ إذ إنَّ هذا التغيير الصرفي يكشف عن سمتي التكبير أو الإطلاق من التصغير لما جاء على غير التصغير في مقابل التصغير لما دخله التصغير.

٣. السمات النحوية لجنس التعيين (التعريف ـ التخصيص ـ التنكير ـ الإبهام)

وهي موضع اتِّفَاقٍ إلاَّ أنَّهَا بحاجَةٍ إلى مراجعةِ بعض تفصيلاتها بوصفها سمات نحوية أو لغوية تَرِدُ في العربية على نحْوٍ خَاصٍّ.

٤. السمات التي يَضُمُّهَا الجنس الذي أطلقنا عليه جنس نسبة الحدث

(إسناد إلى معمول الحدث المعجمي [المبني للمعلوم والمبني للمجهول والمطاوعة]. المسند إلى أجنبي عن الحدث المعجمي [جعل. طلب ... إلخ.])

وهو الجنس الذي يقال له جنس Voice في الدرس اللغوي الغربي، ويُقَابَلُ في درسنا العربي بمصطلح الصيغة، وهو يشمل المبني للمعلوم والمبني للمجهول والمطاوعة وغير ذلك مما رَصَدَهُ العمل الحالي من سمات تتصل به وتوجد على نحو خاص في صيغ الزيادة.

ويمكن تقسيم هذه السمات على نحو آخر، وذلك على ما سوف نُبَيِّنُهُ في المبحث الخاص بها [١].

٥. السمات النحوية للجنس الذي أطلقنا عليه لقب جنس هيئة الحدث

---

(١) انظر ص ص ١٧٩ ٢٢٢ الكتاب.

وهي السمات التي تَتَمَثَّلُ في التكثير والتكرير والإظهار والتَّكَلُّف والتَّجَنُّب وغير ذلك من السمات التي رصدناها في هذا العمل.

ولا يخفى أن مثل هذه الدراسة يضيء كثيرًا من جوانب صيغ الزيادة في العربية؛ إذ إن كلاً من السمات التي تندرج تحت ما أطلق عيه العمل الحالي سمات نسبة الحدث، والذي يقال له جنس الصيغة Voice في الدرس الغربي المعاصر، وتلك التي تندرج تحت جنس هيئة الحدث، تتصل في جانب كبير منها بصيغ الزيادة التي لا تُجْمَعُ دلالاتها أو سماتها على نحْوٍ مُنَظَّمٍ كما يمكن أن يستفاد من مثل هذا العمل. وبتعبير آخر: لقد تَكَفَّلَ عملنا هذا بدراسة صيغ الزيادة في إطار مفهوم الأجناس النحوية ووضع مختلف صيغ الزيادة في موضعها الصحيح من هذه الأجناس النحوية؛ حيث ضَمَّ بعض صيغ الزيادة إلى الجنس الذي يجمع المبني للمعلوم والمبني للمجهول، ووضع لبعضها الآخر جِنْسًا جَدِيدًا مُسْتَقِلاً لم يَرْصُدْهُ الدرس الغربي ولا الدرس العربي، وهو جنس هيئة الحدث، وذلك على النحو الذي يَتِمُّ تفصيله في مبحثَيْ جنس نسبة الحدث، وجنس هيئة الحدث [1].

وقد كان السبب في معالجة صيغ الزيادة على هذا النحو الوارد في البحث بسبب أنّنا وجدْنا بعض المجتهدين يَضَعُونَ صيغ المطاوعة مع صيغتَي المبني للمعلوم والمبني للمجهول بناء على أن ذلك يوجد في بعض اللغات الغربية، وبخاصة الفرنسية، وذلك فيما يعرف بالصيغة الوسطى The Middle Voice.

وقد رأينا إزاء ذلك أنه ليس من المناسب أن نعالج صيغ المطاوعة ونضمها إلى هذين الطرفين دون أن ننظر في بقية صيغ الزيادة ومحاولة إسكانها في موضعها الصحيح من الأجناس النحوية. وقد كشف لنا هذا الأمر عن انضمام كثير من الصيغ إلى جنس الصيغة Voice واستقلال بعضها الآخر بجنس أطلقنا عليه لقب جنس هيئة الحدث.

---

(١) انظر ص ص ٢٢٣ ٢٥٠ الكتاب.

كما لا يخفى أننا نفتقد في دراساتنا اللغوية العربية على اختلافها من دراسات تراثية إلى أخرى معاصرة جَمْعَ هذه السمات، مثلما نفتقد التنظير العام لمختلف السمات النحوية الواردة في عربيتنا، وذلك باستثناء الكتاب الرائد لعبقري العربية ابن جني الذي وقف مع خصائص العربية على نَحْوٍ فريد نحتاج إلى الاستفادة منه على نَحْوٍ خَاصٍّ وفي دراسة مفصلة كبيرة.

لقد دعا إلى مثل هذه الدراسة وجود الكثير منها في مختلف اللغات على نحو يُيَسِّرُ دراسة لغتهم وتعليمها والتنظير لها؛ فقد بدأت دراسة الأجناس النحوية Grammatical Categories التي تندرج تحتها السمات النحوية المختلفة مع العمل الرائد للغوي الأمريكي الشهير بنيامين لي ورف Benjamin Lee Whorf في بدايات القرن العشرين، وقد تمت دراسة مختلف السمات النحوية لمختلف اللغات الهندو أمريكية فَضْلاً عن اللغات الأوروبية المختلفة في إطار الدرس اللغوي البنيوي الذي تَبَنَّى مفهوم السمات النحوية وعمل وَفْقًا لها على تحليل هذه اللغات ابتداء بالجملة وانتهاء بالسمات النحوية لألفاظها المختلفة.

ولا تخفى أهمية الوقوف على البناء العام الذي يحكم السمات النحوية للغة؛ إذ ليس من المناسب أن نُقَرِّرَ ما تستخدمه اللغة من سمات دون أن نحدد علاقة مثل هذه السمات بعضها ببعض، كأن نحدد أن سمات الإفراد والتثنية والجمع تتصل بمفهوم واحد؛ ومِنْ ثَمَّ، تنتمي إلى جنس واحد هو جنس العدد، وأن سمتَي التذكير والتأنيث تتصلان بمفهوم النوع الذي يمثل الجنس الجامع لهما.

وقد أجاب هذا البحث عن توزيع كثير من سمات العربية أو تصنيفها في أجناس مما لم يسبق توزيعها، مثل السمات النحوية التي تفيدها مختلف صيغ الزيادة في الفعل والمشتقات دون تصنيف؛ إذ قَرَّرَ النحاة ما تفيده هذه الصيغ من جَعْلٍ أو مطاوعة أو تَكَلُّفٍ أو إظهارٍ أو طلبٍ أو تَجَنُّبٍ... إلخ، وبقي السؤال عن علاقة هذه

الدلالات أو السمات بعضها ببعض، وقد جمع البحث فيما يَتَّصِلُ بسمات الصيغ المجردة والمزيدة سِتًّا وعشرين سمة وصنفها تحت جنسين عريضين سماهما البحث: جنس نسبة الحدث وجنس هيئة الحدث.

على أن هذا الكتاب لا يريد لنفسه أن يكون خاتمة البحث في جانب السمات النحوية في عربيتنا بقدر ما يريد أن يثير الاهتمام لدى باحثينا لاستيفاء هذا الأمر نَظَرًا لأهميته وإضاءته لجانب مُهِمٍّ من جوانب اللغة. وفي هذا ما يُفَسِّرُ سبب اقتصاره على بعض السمات دون بعض. وإن كان إغفاله للزَّمَنِ يرجع إلى قيام دراسات تقتصر على دراسته، ولتفصيلاته الكثيرة التي قد تذهب بالمقصد الأساسي الذي أردناه من عملنا والذي يتمثل في أن يكون إطارًا تنظيريًّا عَامًّا يسمح بدراسات متتابعة تغطي هذا الجانب.

وقد حَدَثَ أن وجدت قبل إنهاء هذا البحث نَقْضًا لمفهومَيِ البناء للمجهول والمطاوعة في درسنا اللغوي المعاصر، فأثرى ذلك العمل الحالي من خلال مناقشة وجهة النظر هذه التي وردت عند كل من الأستاذ الدكتور مصطفى جواد والأستاذ الدكتور إبراهيم السامرائي.

أما عمل المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي للأستاذ الدكتور رمضان عبد التواب فقد تناول أبنية الفعل بين العربية وغيرها من اللغات السامية، وأشار إلى أن بَعْضًا من الأوزان للتعبير عن كيفية حدوث الفعل Atktionsart، يقول: "إذا نظرنا في اللغات السامية المختلفة؛ وجدناها تستخدم أبنية فعلية متعددة تُسْتَخْدَمُ للتعبير عن شَتَّى أوجه المفاهيم الفعلية، أو بعبارة أخرى للتعبير عن كيفية حدوث الفعل Atktionsart . وهذه الأبنية تُؤْخَذُ من الأصل الذي يكون الأساس المشترك للاسم والفعل؛ فإننا نلاحظ أن كل كلمات اللغات السامية تقريبًا تنضوي تحت مجموعات، يتعلق المعنى الأساسي المشترك فيها بثلاثة أصوات صامتة Consonants؛

فالكلمات العربية: مَلَكَ ومَلِكٌ ومُلْكٌ ومَمْلَكَةٌ، وكذلك نظير هذه الكلمات في العبرية، مَثَلاً، ترجع كلها إلى أصل واحد مشترك بينها جَمِيعًا، وهو الميم واللام والكاف" [1].

وقد قصد بها، كما لا يخفى، سمات الحدث التي جعلناها في هذا العمل للتعبير عن أحد أمرين، وهما: نسبة الحدث وهيئة الحدث على النَّحْوِ المُفَصَّلِ في المبحث الرابع.

وهو بهذا التصور لا يُفَرِّقُ بين النوعين كما نفعل في عملنا هذا.

كما أنه لا يجعل لكل وزن دلالة ما فهو يشير إلى الوزنين فعَّل وفاعل بأنهما وزن فعل ووزن فاعل، ولا يبين ما يفيده من دلالة مثلما فعل مع وزن أفعل الذي يجعله للسببية [2].

وإذا كان قد وقف مع مفهوم قريب أو جزئي بالنسبة لما يَصِلُ إليه هذا العمل؛ فإنه يتميز عمَّا سَبَقَنَا من دراسات بخطوة ثانية؛ إذ إنه درس الفعل المبني للمجهول جَنْبًا إلى جَنْبٍ مع المطاوعة ومختلف الأوزان المزيدة للفعل[3] مِمَّا يَعْني محاولته الجمع بين هذه الأوزان في بنية متكاملة. وسوف نشير إلى موقفه مع كل نقطة من النقاط التي عالجناها في هذا العمل بعد أن أنجزناه دون وقوف على هذه الإشارات التي ترد في بعض طبعات كتابه المذكور دون بعض.

على أنه تلزم الإشارة، أَيْضًا، إلى أنه لم يَتَيَسَّرْ لنا الوقوف على دراسة (١٩٩٨) "الفصائل النحوية في اللغة العربية"، وهي رسالة دكتوراه من إعداد لي آن سوب لي

---

(١) عبد التواب، د. رمضان (١٩٨٥) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٢، ص ٢٢٩.

(٢) السابق، ص ٢٣٢.

(٣) السابق، ص ص ٢٢٩ ٢٤٠.

وبإشراف الأستاذ الدكتور نهاد الموسى، وهي رسالة بقسم اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب، بالجامعة الأردنية؛ وذلك لكونها لا تزال مخطوطة لم تُطْبَعْ للكافَّة، ونرجو ألا يكون قد فاتنا بعدم تيسرها لنا الكثير الذي كان يمكن أن يُضَافَ أو حتَّى يُنَاقَش.

وبعد، فلا نرجو إلا أن يكون في مثل هذا العمل الحالي ما أَمَّلْنَاهُ لَهُ من إضافة علمية جادة إلى درسنا اللغوي، وأن يفيد منه دارسو العربية المعنيُّون بالوقوف على مختلف خصائصها.

محمد عبد العزيز عبد الدايم الرفاعي

تمهيـــد

لا يُرَادُ من وَصْفِ السمات بالنحوية أن تكون مقابلة للسمات الـصرفية، وإنمـا يراد بها مجموع السمات الصرفية والنحوية على السواء؛ إذ تقابـل الـسماتُ النحويـةُ السماتِ الطبيعيةَ؛ إذ إن الأشياء، التي هي مسميات الأسمـاء نفـسها، تحمـل سمـات طبيعية تقابل هذه السمات النحوية بدرجةٍ ما، فالحيوان بصفة عامة، مَثَلاً، يحمل سمـة الذكورة أو سمة الأنوثة، وهما السمتان الطبيعيتان المقابلتان لسمتي التـذكير والتأنيـث اللغويتين أو النحويتين بالتعبير الاصطلاحي لذلك.

وتُمَثِّلُ، في الحقيقة، السمات النحوية بالنسبة للكلمات الـتي تَـرِدُ لهـا مكونـاتٍ نحوية لهذه الكلمات؛ ومِنْ ثَمَّ تُعَدُّ دراسة السمات النحوية لِلُغَةٍ ما أقرب ما تكـون إلى دراسة موازية لدراسة المكونات الدلالية للغة؛ إذ دراسة السمات النحويـة للغـة تعـني تحليل كلماتها إلى عناصر نحوية مُكَوِّنَة لها تَتَمَثَّلُ في مجموع هذه السمات المختلفة.

وإذا كـــان تحليـــل المُكَوِّنـــاتِ الدلاليـــة Analysis of Semantic Components الذي يَـتِمُّ في الـدرس الـدلالي يُعَـدُّ أحـد أشـهر منـاهج التحليـل الدلالي المعاصر، كما يَنْبَني على نظرية لغوية تتصل بالعلاقات اللغوية الدلالية القائمة بين وحداتها، فإن دراسة السمات النحويـة الـتي تَتَكَفَّـلُ بتحليـل المُكَوِّنـاتِ النحويـة grammatical components التي تَرِدُ عليها وحدات اللغة من كلمات وتراكيب يُعَدُّ، بدوره، مَنْهَجًا لُغَوِيًّا لتحليل اللغة نَحْوِيًّا، وينبني، بطبيعة الحال، على نظرية لغويـة تَتَّصِلُ بالعلاقات اللغوية النحوية بين وحدات اللغة. والفـرق بـين دراسـة المكونـات الدلالية لوحدات اللغة ودراسة السمات النحوية لها يَتَمَثَّلُ فيما يأتي:

- أن منهج تحليل المكونـات الدلاليـة يقـوم علـى مراعـاة المكونـات الدلاليـة الـتي تَشْتَمِلُ عليها وحدات اللغة، على حين يقوم منهج تحليل السمات النحوية علـى مراعاة المكونات النحوية التي تشتمل عليها وحدات اللغة.

- أن العلاقات التي يتكفل ببيانها منهج تحليل المكونات الدلالية علاقات دلالية، على حين يَتَكَفَّلُ منهج تحليل السمات النحوية ببيان العلاقات النحوية بين وحدات اللغة.

على أنه ينبغي ألا نخلط بين العلاقات النحوية التي تكون بين وحدات التركيب اللغوي الواحد (الجملة) والتي ترصدها النظريات النحوية كنظرية العامل، وبين العلاقات النحوية التي تقوم بين وحدات اللغة بصفة عامة، أي سواء اندرجت مَعًا في تركيب لغوي واحد، أم لم تندرج.

ويعني ذلك أن دراسة السمات النحوية تمثِّلُ دراسة للعلاقات النحوية التي تكون بين وحدات اللغة بعامة، والتي لا ترصدها النظرية النحوية التي تُشْغَلُ في المقام الأول بالعلاقات النحوية بين وحدات التركيب الواحد.

يمكننا، بناء على ذلك، أن نُسَجِّلَ أننا بدراستنا للسمات النحوية للغة العربية نكون قد قَدَّمْنَا نموذجًا لمنهج لغوي لم يستخدم من قبل في تحليلها نحْوِيًّا، وهو منهج للتحليل النحوي يُقَابِلُ، مِنْ جِهَةٍ، منهج التحليل الدلالي المعروف بمنهج تحليل المكونات الدلالية، ويُقَابِلُ من جهة أخرى، منهج التحليل النحوي الذي يقتصر على رصد العلاقة بين وحدات التركيب اللغوي الواحد.

ونؤكد، كذلك، على أنه لم يسبق أن تحدث الدرس اللغوي غَرْبِيًّا أو عَرَبِيًّا عن تقديم صورة نحوية لمنهج تحليل المكونات الدلالية، كما يفعل هذا العمل؛ فهو أول محاولة لتوظيف مفهوم تحليل المكونات على المستوى النحوي، وعدم قصره على المستوى الدلالي كما هو الشأن في الدرس الغربي.

كما يمكننا، في إطار علاقة مثل هذا العمل بالنظرية اللغوية، أن نفيد أنه لا يَتَكَفَّلُ فقط بتطوير منهج تحليل المكونات الدلالية بتوظيفه توظيفًا جديدًا فيما أسماه تحليل المكونات النحوية، وتطبيقه على اللغة العربية، وإنما يُقَدِّمُ نظرية لغوية تَتَمَثَّلُ في

عدد من الفروض العلمية ترى عَدَدًا من الأمور، أبرزها ما يأتي:

- أَنَّ لوحدات اللغة علاقات نحوية عامة تكون بين مختلف الوحدات بصرف النظر عن ورودها في تركيبٍ مُعَيَّنٍ، كما أن لها علاقات نحوية تركيبية تَكُونُ بين وحداتها التي تندرج في تركيب معين.
- أَنَّ العلاقات النحوية العامة تقابل العلاقات الرأسية التي رصدها سوسير من جِهَةِ أنها تمثِّل علاقات نحوية بين بدائل أحد عناصر الجملة، وتختلف عنها في أنها تدرس العلاقة النحوية بين مطلق وحدات اللغة، وليس بين مجرد بدائل أحد عناصر جملة معينة.
- أَنَّ مجموع العلاقات النحوية وتنظيمها يتمثَّلُ في أن العلاقات النحوية تكون مطلقة بين وحدات اللغة خارج التركيب اللغوي، وتكون مقيدة بالتركيب اللغوي، وتنقسم هذه الأخيرة إلى علاقات تركيبية أفقية تتمثل في علاقات عناصر الجملة بعضها ببعض، وفي علاقات تركيبية رأسية تتمثل في علاقة عنصر من عناصر الجملة بمجموعة البدائل التي يمكن أن تحل في محله النحوي.

وصفوة القول أن الجديد في مثل هذه الدراسة ما يأتي:

- أنها تمثِّلُ تطويرًا لمنهج لغوي استخدم على المستوى الدلالي فحسب بنقله إلى المستوى النحوي.
- أنها تُقَدِّمُ تطبيقًا لهذا المنهج على لغتنا العربية، وكان يمكن لعنوانها، وهو السمات النحوية للعربية، أن يأخذ عنوانًا فَرْعِيًّا يعكس هذا البعد، فيصبح السمات النحوية للعربية: نحو منهج لتحليل المكونات النحوية.
- أنها تعكس تصورات نظرية خاصة تَضْبِطُ نظام السمات النحوية والأجناس التي تتوزع فيها في اللغة العربية.

على أية حال، لا يعني ذلك أن السمات النحوية لم توجد قط في الدرس

اللغوي العربي، وإنما يعني فقط أنها قد وُجِدَتْ على صُورَةٍ أَوَّلِيَّةٍ، لا تكشف عن العلاقات القائمة بينها، ولا تعكس أنظمتها الخاصة؛ إذ لا يخفى أن السمات النحوية قد وردت في درسنا اللغوي التراثي فيما يعرف بالشروط النحوية للأبواب، ثُمَّ أُعِيْدَتْ دراستها تحت ما عُرِفَ باسم القرائن النحوية[1] التي اشتملت، فيما اشتملت عليه، على كثير من السمات النحوية؛ كالإعراب والصيغة والرتبة وبعض من أحكام السمات كالمطابقة. كما عرض كتاب اللغة العربية معناها ومبناها لبَعْضٍ من السمات النحوية وتوزيعها في أجناس. وهو حديث ذو علاقة بحديثنا في هذا العمل عن السمات النحوية.

على أن لنا وقفة خاصَّة مع القرائن، التي يقوم عليها كتاب الأستاذ الدكتور تمام حسان، في الفصل الخامس من كتابنا "النظرية اللغوية في التراث العربي"، وهو الفصل الخاص بالنظرية النحوية من هذا التراث [2].

وقد وردت بحوث؛ بل دراسات مستقلة عن بعض الأجناس النحوية كالزمن، مَثَلاً.

على أنه لا يزال ثمَّةَ عدد غير قليل من القضايا بحاجة إلى الدراسة، ويأتي على رأسها ما يلي:

- أبعاد النظرية التراثية التي تناولت هذه السمات في التراث العربي والدرس الغربي.
- جُهْد هذه النظرية التراثية وإسهامها في ضبط أفراد السمات النحوية للعربية.

---

(١) حسان، د. تمام (١٩٧٣) اللغة العربية: معناها ومبناها، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١.

(٢) عبد الدايم، د. محمد عبد العزيز (٢٠٠٦) النظرية اللغوية في التراث العربي ، مصر: دار السلام.

- ما قامت به من توزيع للسمات النحوية في أجناس نحوية عامة.
- وقوفها على دور هذه السمات في التركيب اللغوي.
- ترتيبها لهذه السمات وَفْقًا لوظيفتها في اللغة وما يقابله من ترتيب معاصر لهذه السمات.

والبحث بهذا محاولة لاستنباط الجوانب المختلفة لنظرية السمات النحوية في التراث العربي مع عمل تطبيقات في ضوئها في اللغة العربية؛ إذ إن هذا العمل يُعْنَى بدراسة هذه السمات النحوية للألفاظ وبتقديم تطبيقاتها في العربية؛ فقد قام في جانب منه على التنظير في إطار النظام العام للسمات النحوية، وفي جانب ثانٍ منه على التطبيق في إطار اللغة العربية؛ وذلك لقناعة صاحبه بضرورة متابعة التنظير بالتطبيق من جهة، ولأهمية استنباط السمات النحوية للعربية التي تَمَّ استنباط أجناس النوع والعدد والتعيين والإعراب فحسب، ولأهمية وضع نظامها العام من جهة أخرى؛ إذ لم تتكفل دراسة بذلك قط.

وقد سَوَّغَ هذا العمل عدم وجود بحث مُفَصَّل متكامل في درسنا العربي المعاصر عن السمات النحوية بعامة، ولا عن السمات النحوية للعربية بصفة خاصة؛ إذ كل ما يَتَوَفَّرُ في درسنا اللغوي، على نحو ما سَوف يُبَيِّنُ البحث بالتفصيل، مجموعة مباحث أو ربما بعض فقرات تعالج بعض تفاصيل السمات النحوية دون تَوَجُّهٍ إلى ضَبْطِ هذه السمات بشكل دقيق يحدد إطارها، ويجمع أفرادها، ويُبَيِّنُ المعايير التي يمكن اعتمادها في تحديد هذه السمات، ثم في تصنيفها(١).

وإذا ما رجعنا إلى التراث نستجلي موقفه من السمات يقابلنا على نحو فريد

---

(١) ثمة دراسة دكتوراه بعنوان "الفصائل النحوية في اللغة العربية"، أعدها لي آن سوب لي بإشراف الأستاذ الدكتور نهاد الموسى عام ١٩٩٨، وهي بقسم اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب، بالجامعة الأردنية، ولَمَّا يَتَيَسَّر لنا الوقوف عليها.

محاولة ابن جني لدراسة سمات العربية انطلاقًا من السمات نفسها في كتابه الأشهر الخصائص.

ويَعُدُّ اللغويون المعاصرون البَحْثَ في السمة أمرًا مُهِمًّا للدرس النحوي؛ إذ يرون أن "السمة أمر لازم في النحو بوصفها طريقة للتعامل مع التصنيف المتداخل cross- categorization، وتستخدم كل نظريات النحو المعاصرة السماتِ بشكل واسع؛ فقد استخدمت في النحو لهذا الغرض وبشكل متقطع، لكن النظريات الصريحة للسمات تَطَوَّرَتْ في النظريات النحوية منذ ١٩٨٠ م على الرغم من أن السمات قد استخدمت بشكل واسع في اللغويات الحاسوبية منذ ١٩٥٠"(١)، وهي تلك اللغويات التي تُعْنى بتحديد السمات النحوية والدلالية في كل من الجملة والسياق"(٢). كما أن السمات النحوية للكلمات ذات الأثر الأبرز في التركيب؛ إذ إن "السمات الرئيسية تُؤَثِّرُ في وَضْعِ الفعل في المواقع النحوية المختلفة"(٣) وغيره بطبيعة الحال.

ولن يقوم البَحْثُ بتفصيل الحديث عن مختلف السمات النحوية في العربية، وإنما سيقتصر على بيان مفهومها واستنباط النظام العام الذي يحكمها؛ إذ استقصاء الحديث عنها يعني الحديث عن اللغة من خلال مدخل جديد هو مدخل السمات النحوية لا الكلمات؛ إذ يطرح هذا العمل فكرة صلاحية السمة لأن تكون مَدْخَلاً يمكن دراسة اللغة من جهته.

وتُمَثِّلُ الجهود اللغوية المبذولة في دراسة السمات النحوية نظرية فرعية اشتمل عليها تراثنا اللغوي في بعض أعماله، وهي تقوم بتحليل الكلمات لتحديد سماتها

(1) Trask (1993) A Dictionary of Grammatical Terms in Linguistics, London 7 New York: Routledge, pp. 101 2.
(2) Klavans, Judith (1987[1996]) "Computational Linguistics", Contemporary Linguistics: An Introduction, edited by William O'Grady et al, New York: St. Martin's Press, 3rd edition, P. 675.
(3) Crystal, David (1995) The Cambridge Encyclopedia of English Language, Cambridge: Cambridge University Press, p. 20.

النحوية ووصفها وتصنيفها.

وترجع أهمية دراسة السمات النحوية وضرورتها إلى ما يلي:

١. أن السمات النحوية تُعَدُّ الحاكم الأساسي للمواقع النحوية؛ فالمواقع النحوية لا ترفض الكلمات، وإنما ترفض سمات بعينها، بدليل أن المشتق إذا حمل سماتٍ ما؛ صَلُحَ في موقع لا يصلح له إذا حمل سمات أخرى، كما في رفض النعت الحقيقي المشتق المؤنث بعد منعوت مذكر، ورفضه المشتق المذكر بعد منعوت مؤنث؛ فإن ذلك ليس رَفْضًا لمطلق المشتق، وإنما لسمة التأنيث بالنسبة للمنعوت المذكر، ولسمة التذكير بالنسبة للمنعوت المؤنث.

٢. أن دراسة المواقع النحوية من خلال الألفاظ أو الكلمات تُعَدُّ إجمالاً غيرَ دقيق ولا واضح، وهو يحتاج إلى تفصيل السمات اللازمة لها.

٣. أن السمات النحوية تُمَثِّلُ بالنسبة للغة نفسها وَجْهَ التميُّز الأول؛ إذ يقوم الافتراق بين اللغات أول ما يقوم في هذه السمات، ويمكن أن ننظر في ذلك إلى مدى الاختلاف في سمات النوع أو العدد بين اللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، مَثَلاً. كما أنها تمثِّلُ بالنسبة للنظرية اللغوية جُزْءًا من النظرية النحوية العامة، أو بتعبير آخر نظرية ذات صلة بثلاثة من أعمال النحو تَتَمَثَّلُ في التحليل والوصف والتصنيف.

ولا يعني كون السمات وَجْهَ التميُّز الأول للغات أن السمات تَخُصُّ لغة دون أخرى، وإنما يعني فقط أن تفصيلات السمات من مظاهر تتحقق بها وضوابط تحكمها... إلخ تختلف من لغة إلى أخرى؛ ومِنْ ثَمَّ، تَسْتَقِلُّ كل لغة بتفصيلاتها الخاصة بالسمات التي ترد فيها.

إن هذا البحث يحاول، في الحقيقة، عَدَدًا من الأمور المتكاملة، من أبرزها ما يأتي:

١. وَضْع إطار عام يمكن أن تدرس السمات النحوية للعربية من خلاله.

٢. محاولة لبيان عدد من الأمور في التراث اللغوي العربي، نحو:

- كيفية تحليل النحاة العرب للغة العربية دلاليًّا ولفظِيًّا.
- كيفية تقديمهم السمات النحوية كافَّة.
- قيمة ما قَدَّمُوه في ضوء ما يُقَدِّمُهُ الدرس الغربي المعاصر المتَّصِل بالسمات النحوية.
- مدى دقة وصفهم للسمات النحوية.
- مدى نجاحهم في تصنيف هذه السمات في مجموعات من الأفراد تَتَّصِلُ أفراد كل مجموعة منها بعضها ببعض.

٣. تقديم جملة نماذج من السمات النحوية للغة العربية مُصَنَّفَةً في أجناس نحوية بعضها لم تُقَدَّمْ كل أفراده مَعًا، كما لم يُصَنَّفْ بعضُها الآخر مَعًا من قَبْلُ.

المبحث الأول. ضبط السمات وأجناسها (المصطلحات. المفاهيم)

أولا. المصطلحات

١. السمة Feature (أ. لغة ب. اصطلاحًا: في الدرسين الغربي والعربي)

٢. النحوية Grammatical والصرفية Morphological والصرف نحوية Morphosyntactic

٣. الجنس النحوي Grammatical Category:

أ. بيانه. ب. مقابله العربي.

ثانيا. المفاهيم

١. السمة Feature.

٢. الجنس Category :

أ. صور ضبطه بين بيان الأفراد وتحديد الموضوع.

ب. تعريفه المقترح في الدراسة الحالية: (الفئات ـ الشكل ـ الدلالة)

جـ. ضابط الأجناس النحوية ومعايير تحديدها.

- الضابط: (النظام والمادة).
- معايير تحديد الأجناس النحوية:
  - معايير أداء الدلالة: (معجميًّا ـ صرفيًّا ـ نحويًّا).
  - معايير الشكل.

أولا. المصطلحات

يقوم مصطلح السمات النحوية على لفظين يلزم الوقوف عليهما في حديثنا عن المصطلح، وذلك بالإضافة إلى بيان الترجمات التي وردت له في درسنا اللغوي المعاصر، وذلك على النحو التالي:

١. السمة Feature

- **لغةً**

تعني السمة معجميًّا العلامة والأثر البارز، يقول اللغويون: "وَسَمْته وَسْماً وسِمَةً إذا أثَّرْت فيه بسمة وكي"[١]؛ ولذلك سميت المكواة التي يُكْوَى بها البعير ويُعَلَّم الميسم، يحكي ابن منظور، يقول: "قال ابن بري: المِيسَم اسم للآلة التي يوسم بها، واسم لأثر الوَسْم"[٢].

وقد سُمِّي المَوْسِمُ لهذا الأمر بذلك الاسم، يقول بعضهم: "مَوْسِم، وهو الوقت الذي يجتمع فيه الحاج كل سنة، كأنه وُسِمَ بذلك الوَسْم، وهو مَفْعِلٌ منه اسم للزمان؛ لأنه مَعْلَمٌ لهم"[٣]. وكذلك "يقال: امرأة ذات ميسم إذا كان عليها أثر الجمال"[٤]. يذكر الخليل: "وفلانة ذات ميسم وجمال، وميسمها أثر الجمال فيها، وهي وسيمة قسيمة، وقد وَسُمَتْ وَسَامَةً، بَيِّنَةُ الوسام والقسام، قال[٥]:

---

(١) الزبيدي، تاج العروس، ج ٣، القاهرة: المطبعة المنيرية، ص ص ١ ٣، الرازي، مختار الصحاح، تحقيق محمود خاطر، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٥، ص ٣٠٠.

(٢) الزبيدي، تاج العروس، ج ٣، ص ص ١ ٣.

(٣) ابن الأثير، النهاية في غريب الأثر، ج ٥، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود الطناحي، بيروت: المكتبة العلمية، ١٩٧٩، ص ١٨٥.

(٤) ابن منظور، لسان العرب، ج ١٢، بيروت: مكتبة دار صادر، ط١، ص ٦٣٥.

(٥) عمرو بن كلثوم، ديوانه، تحقيق د. أيمن ميدان، جدة: كتاب النادي الأدبي الثقافي ٨٠، ط١ ١٩٩٢م، ص ٣٤٤.

ظَعــائِن مِــن بَــني جُــشَمَ بْــنِ بَكــرٍ خَلَطْــنَ بِمَيْــسَمٍ حَــسَباً وَدينــاً[1]

- **اصطلاحًا**

تمثِّلُ الـسمات النحويـة Grammatical features تلـك الحـالات النحويـة التي ترد عليها الألفاظ، كأن ترد الألفاظ على حالة التذكير أو التأنيث، أو علـى حالـة الإفراد أو التثنية أو الجمع... إلخ.

وهي ترد في مستويات لغوية مختلفة؛ فالسمة "خصيصة مميزة لجزء لغوي أو أحد أفعال الكلام speech act"[2].

- **في الدرس الغربي**

شاع استخدام السمة feature في بعض فروع الدرس اللغوي أكثر من بعض؛ إذ شاع في:

- **الفونولوجي**

عالج الدرس الصوتي السمات Features في تحديده للأصوات اللغويـة الـتي نُظِرَ إليها على أنها كُتَل أو حِزَم مـن الـسِّمَاتِ المُمَيِّـزَة[3] Distinctive Features التي تترجم في درسنا اللغوي العربـي، أَيْـضًا، بمـصطلحي الملامـح المميـزة والـصفات الفارقة.

---

(١) الخليل، العين، ج ٧، تحقيق د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم االسامرائي، دار ومكتبـة الهـلال، ص ٣٢٢.

(2) Chalker, Sylvia & Weiner, Edmond (1994) The Oxford dictionary of English Grammar, Oxford & New York: Oxford University Press, p. 149.

(3) Bloomfield (1933[1935]) Language, revised edition, London: George Allen & Unwin Ltd., p. 79.

ويَرْتَدُّ تاريخ الحديث عن السمات الصوتية المبكر إلى "الرواقيين الذين ربما كانوا أول من اهتمّ بمناقشة خصائص الصوت أو سماته أو مكوناته في نظـريتهم Theory of dynamics، كمـا وجـدت في عمـل بـودوين دي كورتنـاي Baudouin de Courtenay (١٩١٠)"[١].

وقد أدرج حقيقة السمات الصوتية في قلب دراسة الصوت اللغوي جاكوبسون Jacobson الذي قدم أول تعريف للفونيم بوصفه "حزمة من السمات الصوتية"[٢]. وقد درس جاكوبـسون Jacobson السمات الـصوتية في عملَيْـهِ عـام ١٩٢٩م[٣]، و١٩٣٠م[٤]، كمـا دَرَسَـها اللغـوي تروبِتْـسْكوي Trubetzkoy في عملَيْـهِ عـامَيْ ١٩٢٩م[٥]، و١٩٣٩م[٦].

وقد قُدِّمَتْ في إطار هذا الدرس الصوتي للغة نظرية السمات المميزة للأصوات

---

(1) Waugh, Linda R. (1985) "Distinctive Features", in Encyclopedic Dictiionaty of Semiotics, edited by Thomas A. Sebeok, Vol. 1, Berlin, New York & Amsterdam: Mouton de Gruyter, p. 212.

(2) Jacobson, Roman (1932) "Zur Struktur des russischen Verbum, in Charisteria Guilelmo Mathesio Quinquagenario a discipulis et Circuli Linguistici Pragensis Sodalibus Oblata, pp. 74 84, Prague: Pražský lingvistický kroužek, reprinted in R. Jackobson (1970) Selected writings II, pp. 3 15, The Hague: Mouton.

(3) Jacobson, Roman (1929) "Remarques sur l'évoltion phonologique du russe cmparée à celle des autres langues slaves, in Travaux du Cercle Linguistique de Prague, reprinted in (1962) Jacobson, pp. 7 116.

(4) Jacobson, Roman (1930) Proposition au Premier Congrès International de Linguistes: Quelles sont les méthodes mieux appropriées à un exposé complet et pratique de la grammaire d'un langue quelconque? In (1928) Actes du Premier Congrès International de Linguistes, Leiden: Sijthoff, pp. 33 36, reprinted in (1962) Jacobson, pp. 3 6.

(5) Trubetzkoy, Nikolai S. (1929) "Zur allgemeinen Theorie der phonologischen Vokalsysteme", in Travaux du Cercle Linguistique de Prague, 1, pp 39 67.

(6) Trubetzkoy, Nikolai S. (1939[1969]) Principles of Phonology, a translation of "Grundzüge der Phonolgie, in Travaux du Cercle Linguistique de Prague, 7. Berkely: University of California Press.

Theory of Distinctive Features، وقد كان أشيع تَصَوُّرٍ لهذه النظرية هو تَصَوُّرُ "The Sound Pattern of English نموذج الصوت في الإنجليزية"[١] الذي طَوَّرَهُ تشومسكي Chomsky وهال Halle ١٩٦٨[٢].

ويشير الدرس اللغوي بخصوص الموقف العام للسمات الصوتية إلى أنه "قد قُبِلَ مفهوم السمات المميزة Distinctive Features بِشَكْلٍ كبير تمامًا على الرغم من عدم قبول كونها علامات أو ذات طبيعة ثنائية كما يظهر من أعمال مارتينه Martinet (1957-8)[٣] وويلْسن Wilson 1966 مقارنةً بهال Halle 1957[٤].

كما قُدِّمَتْ في إطار الدرس الفونولوجي أو الصوتي نظريات إدراك الكلام[٥] التي تُعْنَى بمهارات كشف السمات الصوتية المُمَيِّزَة التي يولد بها الأطفال[٦].

- **علم الدلالة**

يظهر ذلك بشكل بارز في نظريته التي تعرف بنظريات تحليل المكونات

---

(1) Chomsky, Noam & Halle, Morris (1968) The Sound Pattern of English, New York: Harper & Row, Publishers.

(2) McCarthy, John J. (1991) "Semitic Guttural and distinctive feature theory", Perspectives on Arabic Linguistics III: Papers from the third annual symposium on Arabic Linguistics, edited by Bernard Comrie and Mushira Eid, Amsterdam/ Philadelphia, John Benjamin Publishing Company, p. 64.

(3) Martinet A. (1957 8) "Substance phoentique et trait distinctifs, in Bulletin de la Société de Linguistique de Paris 53, pp. 72 85, revised in (1965) La Linguistique Synchronique, pp. 124 40. Paris: Colin.

(4) Halle (1957) "In defense of the number two, in studies Presented to Joshua Whatmough, edited by Paulgram, pp. 65 72, The Hague: Mouton.

(5) Crystal, David (1987) The Cambridge Encyclopedia of Language, Cambridge: Cambridge University Press, p. 148.

(6) Ibid, p. 238.

أو التحليل الدلالي Componential Analysis Semantic Analysis التي "تحدد دلالة الكلمة في إطار عناصرها الدلالية الأولية"[١].

يشير بعض اللغويين إلى أنه تُسَمَّى المكونات الدلالية في بعض الأعمال الخاصة بالدلالة[٢] بالسمات الدلالية المُمَيِّزَة "Semantic Distinctive Features"[٣].

وهي نظريات ترجع "جذورها إلى الدرس البنيوي الأوروبي فيما بعد سوسير Post-Saussureans [٤] والدرس البنيوي الأمريكي"[٥]؛ إذ تأتي "نتيجة متأخرة لمنهج بواز وسابير Boas-Sapir approach في اللغة والثقافة داخل اللغويات الأنثروبولوجية الأمريكية في الأربعينيات وأوائل الخمسينيات"[٦]. وقد "استخدمت طويلاً لتحليل معنى أنماط معينة من الأسماء في إطار سماتها الدلالية"[٧].

---

(1) Lehrer, Adrienne (1992) "Compenential Analysis", in International Encyclopedia of Linguistics, Vol. 1, edited by William Bright, New York and Oxford: Oxford University Press, p. 284.
(2) Schooneveld, C. H. van Semantic Transmutions, Bloomington Indiana: Physsardt.
(3) Waugh, Linda R. (1985) "Distinctive Features", in Encyclopedic Dictiionaty of Semiotics, Vol. 1, p. 212.
(4) Hjelmslev, Louis (1943[1961]) Prolegomena to a Theory of Language, Madison: University of Wisconsin Press.
(5) Lehrer (1992) "Compenential Analysis", International Encyclopedia of Linguistics, Vol. 1, p. 284.
(6) Fought, John G. (1995) "American Strucuralism", in Concise History of Language Sciences from the Sumerians to the Cognitivists, edited by E. F. K. Koerner and R. E. Asher, Pergamon, p. 297. Goodenough, W (1956) "Compenential Analysis and the Study of Meaning", Language, Vol. 32, pp. 195 216, Lounsbury, F. (1956) "A Semantic Analysis of Pawnee Kinship Usage", Language, Vol. 32, pp. 158 94.
(7) O'Grady, William et al (1987[1996]) "Semantics: the analysis of meaning", Contemporary Linguistics: An Introduction, New York: St. Martin's Press, 3rd edition, p. 274.

ومن أبرز مَنْ قَدَّمَ تفصيلاتها، على ما تشير إليه بعض الدراسات[1]، كل من كاتز Katz في دراساته التي نشرها في ١٩٧٢م [2]، و١٩٧٧م[3]، و١٩٨١م [4]، وفِيرْزْبيكا Wierzbicka في دراساتها التي نشرتها في الأعوام ١٩٧٢م [5]، و١٩٨١م[6]، و١٩٨٥م [7].

وقد شاع استخدام السمة في هذه الفروع المختلفة أكثر من الدَّرْسِ النحوي. يقرر اللغويون أن السمة "مصطلح يُسْتَخْدَمُ في علم اللغة وعلم الأصوات للإشارة إلى أي خاصية نمطية أو يمكن ملاحظتها للغة المنطوقة أو المكتوبة. تصنف السمات في إطار مستويات مختلفة من التحليل اللغوي، كما مع السمات "الصوتية / الفونولوجية / النحوية / التركيبية" [8].

كما يشيرون إلى ورود سمات غير لغوية تتصل بفروع السيميوطيقا المختلفة، يقول بعضهم: "هذا المصطلح عام جدا إلى درجة الحديث عن سمات غير لغوية، مثل

---

(1) Lehrer (1992) "Compenential Analysis", in International Encyclopedia of Linguistics, Vol. 1, p. 284.
(2) Katz, Jerrold J. (1972) Semantic Analysis, New York: Harper & Row.
(3) Katz, Jerrold J. (1977) Propositional Structure and Illocutionary Force: A Studyof the Contribution of Sentences Meaning to speech Acts, New York: Crowell.
(4) Katz, Jerrold J. (1981) Language and Other Abstract Objects, Totowa, New Jersy: Rowman & Littlefield.
(5) Wierzbicka, Anna (1972) Semantic Primes, Frankfurt: Athenaüm.
(6) Wierzbicka (1981) Lingua Mentalis: The Semantics of Natural Language, Sydney & New York: Academic Press.
(7) Wierzbicka (1985) Lexicography and Conceptual Analysis, ann Arbor: Karoma.
(8) Crystal, David (1985[1987]) A Dictionary of Linguistics and Phonetics, UK: Basil Blackwell, 2nd edition updated and enlarged, p.119.

لغة الجسد. يستخدم المصطلح بصفة خاصة مرتبطا بالفونولوجي وعلم الدلالة"[١].

ويعالج الدرس اللغوي المعاصر السمة النحوية، ويُبَيِّنُ دلالتها بالإشارة إلى علاقتها بالجنس الذي يتم تصنيف السمات النحوية فيه؛ فالسمة، بناء على ذلك، إحدى عناصر الجنس، كما في سمات الماضي والحال والاستقبال الثلاث التي تمثِّلُ ثلاثة عناصر تندرج كلها تحت جنس واحد هو جنس الزمن وتمثِّلُ أفراده المتقابلة.

ويفيد الدرس اللغوي المعاصر أن السمة النحوية: "أي عنصر تُقَدِّمُهُ نظرية نحوية ما، ويمكن أن يكون جُزْءًا من جنس... إن السمة القائمة في جنس ما تمثل إحدى سمات هذا الجنس التي تنصّ عليها مبادئ النحو وقواعده. ويمكن نموذجِيًّا أن يكون للسمة قيمة تتمثَّلُ في كونها إحدى الاحتمالات المتقابلة لتحقيق الجنس الذي يشتمل عليها، كما يمكن في بعض الأنظمة أن تكون القيمة نفسها سمة"[٢].

وتُصَنَّفُ الأجناس وفق سماتها إلى ثنائية السمة، ومتعددة السمة. يقول اللغويون: "السمة التي لها قيمتان متقابلتان فقط يقال عنها: إنها ثنائية، كسمة الجمع [PLURAL] في الإنجليزية التي يمكن أن تكون له قيمتا السالب [-] والموجب ['] اللتان تمثلان المفرد والجمع على الترتيب. ويقال للسمة التي لها أكثر من قيمتين متقابلتين إنها متعددة القيمة Multivalued، أو مجموعة ذات عدد[٣] n-ary كسمة الشخص [PERSON] التي لها قيم [١] و[٢] و[٣] للتكلم والخطاب

---

(1) Chalker, Sylvia & Weiner, Edmond (1994) The Oxford dictionary of English Grammar, Oxford & New York: Oxford University Press, p. 149.

(2) Trask, R. L. (1993) A Dictionary of Grammatical Terms in Linguistics, London 7 New York: Routledge, pp. 101.

(٣) يمكن أن يقال بشكل أقرب إلى الصياغة العربية جنس ثلاثي، جنس رباعي، جنس خماسي وفق عدد السمات التي تندرج تحته.

والغيبة"[١].

وثمة رصْدٌ لاستخدام مصطلح السمة في أعمال الدرس اللغوي الأمريكي الاصطلاحي في A Glossary of America Technical Linguistic Usage 1925- 1950 معجم المصطلحات اللغوية في الاستخدام الأمريكي من عام ١٩٢٥ ـــ ١٩٥٠"[٢]، وهو يُسَجِّلُ ورود السمات الصوتية عند بلومفيلد Bloomfield[٣]، وتوادل W. F. Twaddell[٤]، وهوكت Hockett[٥]، وورود السمات الصوتية للفونيمات وما فوق الفونيمات، أي السمات التطريزية prosodic features التي تقابل الفونيمات؛ كالتنغيم والنبر... إلخ عند كل من بلوخ Bloch[٦] وبايك Pike[٧].

---

(1) Trask (1993) A Dictionary of Grammatical Terms in Linguistics, London 7 New York: Routledge, pp. 101 2.

(2) Hamp, Eric P. (1966) A Glossary of America Technical Linguistic Usage 1925 1950, USA: Spectrum Publishers, p. 30.

(3) Bloomfield, Leonard (1926) "A Set of Postulate for the Science of Language", Language, Vol. 2, 153 64 & (1926) International Journal of American Linguistics, Vol. 15, pp. 153 46, reprinted in (1949 [1957]) Readings in Linguistics: the Developments of Descriptive in America since 1925, edited by Martin Joos, Washington, pp. 26 31, Bloomfield (1933[1935]) Language, p. 79.

(4) Twaddell, W. F. (1935) On Defining the Phoneme, Language Monographs, pp. 20 1, reprinted in (1949 [1957]) Readings in Linguistics: the Developments of Descriptive in America since 1925, edited by Martin Joos, Washington, pp. 55 80.

(5) Hockett, C. F. (1942) "A System of Descriptive Phonology", Language, Vol. 18, p. 7, reprinted in (1949 [1957]) Readings in Linguistics: the Developments of Descriptive in America since 1925, edited by Martin Joos, Washington, pp.79 108 & Hockett, C. F. (1947) "Componential Analysis of Sierra Popoluca", International Journal of American Linguistics, Vol. 13, pp. 258 67.

(6) Bloch, B. (1948) "A Set of Postulates for Phonemic Analysis", Language, Vol. 24, pp. 33, 34, 36.

(7) Pike, K. L. (1944) Phonetics, Ann Arbor, Michigan, pp. 124 5.

في الدرس العربي

أما في الدرس اللغوي العربي فإننا نجد أن اللغويين العرب يلحظون، أَيْضًا، مفهوم السمة، وذلك على ما يظهر في كتب النحو واللغة، وذلك على نحو أوليّ ودون وضع هذه السمات في نظام جامع عام. وقد جعلوا عدة أشياء في اللغة من قبيل السمة، وهي الأمور التالية:

١) الخصيصة اللغوية

يَصِفُ ابن جني ما يحمله اللفظ من خصائص بالسمات، يقول عن سمة التعريف: "فأما الفعل فَمِمَّا لا يمكن تعريفه على وجه؛ فلذلك لم يَعْتَد التعريف الواقع عليه لفظًا سمة خاصة ولا تعريفًا" (١).

كما يستخدم ابن جني مصطلح السمة مع سمة صوتية، وهي سمة الإدغام، يقول: "احتطنا له بهذه السمة التي هي الإدغام الصغير" (٢).

ولا يهمنا من نص ابن جني ومن النصوص التي ننقلها بعامة إلا أن نثبت ورود مصطلحات سمة صرفية وسمة صوتية وسمة دلالية بصرف النظر عَمَّا إذا كان المراد مطابقًا لمراد البحث أو مختلف عنه.

٢) الوظيفة النحوية

يجعل ابن جني الوظائف النحوية سمات للفظ تتعاور عليه، يقول في إعراب بعض التراكيب: "إنما هي صناعة لفظية يسوغ معها تنقل الحال وتغيرها، فأما المعاني فأمر ضيق ومذهب مستصعب، ألا تراك إذا سئلت عن زيد من قولنا: قام زيد سميته فاعلاً، وإن سئلت عن زيد من قولنا: زيد قام سمَّيْتَهُ مبتدأً لا فاعلاً وإن كان فاعلا في المعنى، وذلك أنك سلكت طريق صنعة اللفظ فاختلفت السمة، فأما المعنى فواحد؛

---

(١) ابن جني، الخصائص، ج ٢، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة: دار الكتب، ١٩٥٢، ص ٣٠٠.

(٢) السابق، ج ٢، ص ١٤٥.

فقد ترى إلى سعة طريق اللفظ وضيق طريق المعنى"[١].

٣) اللفظ

يجعل النحاة العرب اللفظ نفسه سمة، ويجعلون الموسوم به المدلول ، وهم يجعلون مرة الاسم فحسب سمة، ويجعلون أخرى اللفظ مطلقًا سمة. وذلك كما يلي:

أ. الاسم

يرى النحاة الكوفيون أن الاسم سمة للمسمى، وذلك كما يحكي عنهم مختلف النحاة، يقول ابن الأنباري عن رأي الكوفيين أن الاسم سمة: "الاسم من الوسم في اللغة، هو العلامة، والاسم وَسْمٌ على المُسَمَّى وعلامة له يعرف به، ألا ترى أنك إذا قلت زيد أو عمرو دلَّ على المُسَمَّى، فصار كالوَسْمِ عليه؛ فلهذا قلنا: إنه مشتق من الوَسْم؛ ولذلك قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب: الاسم سمة توضع على الشيء يعرف بها"[٢]. وقال الكوفيون هو من السمة فالمحذوف فاؤه، وهو خطأ في الاشتقاق وفيه الخلاف وهو صحيح في المعنى"[٣]. كما يقول الكفوي عن اشتقاق الاسم: "هو ما يكون علامة للشيء ودَلِيلاً يرفعه إلى الذهن من الألفاظ والصفات والأفعال"[٤].

ب. الكلمة

يقرر النحاة كذلك أن اللفظ اسماً كان أو غير اسم سمة على المعنى. يقول ابن هشام: "فالاسم في الاصطلاح ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وفي اللغة سمة الشيء: أي علامته، وهو بهذا الاعتبار يشمل الكلمات

---

(١) السابق، ج ١، ص ص ٣٤٢ ٣٤٣.

(٢) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيى الدين عبد الحميد، ج ١، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ط ٤ ١٩٦١م، ص ٦، وأسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق: مطبعة الترقى، ١٩٥٧ م، ص ٢٩.

(٣) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج ١، تحقيق د. عبد الإله نبهان، دمشق: دار الفكر، ط ١ ١٩٩٥ م، ص ٤٦.

(٤) الكفوي، الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق د. عدنان درويش ومحمد المصرى، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢ ١٩٩٨ م، ص ٨٤.

الثلاث؛ فإن كُلاً منها علامة على معناه"[1].

ويقول ابن جني، أَيْضًا، عَمَّنْ ذَهَبَ إلى أن اللغة لا تكون وحيًا: "ذهبوا إلى أن أصل اللغة لا بد فيه من المواضعة، قالوا: وذلك كأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعدًا فيحتاجوا إلى الإبانة عن الأشياء المعلومات، فيضعوا لكل واحد منها سمة ولفظا إذا ذكر عُرِفَ به ما مُسَمَّاهُ ليمتاز من غيره، وليُغْنَى بِذِكْرِهِ عن إحضاره إلى مرآة العين، فيكون ذلك أقرب وأخف وأسهل من تكلف إحضاره لبلوغ الغرض في إبانة حاله، بل قد يحتاج في كثير من الأحوال إلى ذكر ما لا يمكن إحضاره ولا إدناؤه كالفاني وحال اجتماع الضدين على المحل الواحد، كيف يكون ذلك لو جاز وغير هذا مما هو جَارٍ في الاستحالة والبعد مجراه، فكأنهم جاءوا إلى واحد من بني آدم فأومئوا إليه، وقالوا: إنسان إنسان إنسان، فأي وقت سُمِعَ هذا اللفظ عُلِمَ أن المراد به هذا الضرب من المخلوق، وإن أرادوا سمة عينه أو يده، أشاروا إلى ذلك، فقالوا: يد، عين، رأس، قدم، أو نحو ذلك، فمتى سمعت اللفظة من هذا عُرِفَ مَعْنِيُّهَا وهَلُمَّ جَرًّا فيما سوى هذا من الأسماء والأفعال والحروف، ثم لك من بعد ذلك أن تنقل هذه المواضعة إلى غيرها، فتقول الذي اسمه إنسان فليجعل مكانه مَرْد[2] والذي اسمه رأس فليجعل مكانه سَرْ[3]، وعلى هذا بقية الكلام"[4].

٢. النحوية Grammatical والصرفية Morphological والصرف نحوية Morpho- syntactic

مما تلزم الإشارة إليه بخصوص لفظ النحوية في تعبير السمات النحوية أنه لا يرد مقابلاً للصرفية، بل يقابل الطبيعية، فالسمات النحوية تعني السمات التي تكون لألفاظ اللغة لا السمات التي تكون للموجودات في الواقع، وذلك للتأكيد على أن

(١) ابن هشام، شرح شذور الذهب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ص ١٨.

(٢) كلمة فارسية بمعنى إنسان.

(٣) كلمة فارسية بمعنى رأس.

(٤) ابن جني، الخصائص، ج ١، ص ٤٤.

الحديث يتصل بدراسة ما في اللغة من سمات نحوية تكون لألفاظها، وليس بالسمات التي تكون في الواقع للمدلولات. ويظهر الفرق بين هذين النوعين من السمات من ملاحظة الفرق بين سمتَيِ التذكير والتأنيث التي تكون للألفاظ في العربية، مَثلاً، أو اللاتينية أو الفرنسية[1]، وبين السمات التي تكون للمدلولات في الواقع والتي تتمثل في المذكر والمؤنث والمحايد.

ولا يخفى أنه لا يلزم توافق السمات اللغوية للألفاظ والسمات الطبيعية أو الواقعية للمدلولات نفسها. ومن ذلك، مَثلاً، أن يكون اللفظ على سمة التأنيث، على حين يكون مدلوله في الواقع على سمة التذكير، وذلك كما في حالة المؤنث اللفظي في العربية: حمزة، طلحة... إلخ. كما أن من مخالفة سمات النوع النحوي في اللغة العربية لسمات النوع الموجود في الواقع أن يؤنث الفعل الذي ورد فاعله جمع تكسير، نقول: قامت الرجال.

ويترتب على الاختلاف بين السمات اللغوية والسمات الطبيعية أن يتحدث اللغويون كذلك عن أجناس تندرج تحتها السمات اللغوية وتمثل الأجناس النحوية **grammatical categories** لهذه السمات، والأجناس الطبيعية التي تندرج تحتها سمات الموجودات.

يشير بعض اللغويين بهذا الخصوص إلى أن لفظ النحوية grammatical الذي يرد ضمن المصطلح grammatical categories يرد ليفصل الأجناس التي ترد على مستوى اللغة عن تلك التي ترد على مستوى الواقع. يقول ديفيد كريستال David Crystal في ذلك: "يستخدم غالبًا مصطلح النحوية grammatical نعتًا، كما في "الجنس النحوي grammatical category" (مثلا: النوع GENDER، والحالة الإعرابية CASE، والصيغة VOICE ": النوع النحوي (مقابلاً للنَّوعِ

(1) Crystal (1995) The Cambridge Encyclopedia of English Language, p. 209.

الطَّبِيعِيِّ)"[١].

كما يقول آخر في ذلك: "يتصل مصطلح النحوية grammatical بالشكل لا المضمون، كما في مصطلحات الجنس النحوي grammatical category ، والتضام النحوي grammatical collocation، والتسلسل النحوي grammatical hierarchy، تقابل المطابقة النحوية grammatical concord المطابقة المتصلة بالمفهوم notional concord، يقابل النوع النحوي gender grammatical بالنوع الطبيعي natural gender، والفاعل النحوي grammatical subject بالفاعل المنطقي أو النفسي logical or psychological subject"[٢].

وقد نعت بعض اللغويين السمات النحوية بالصرفية على الرغم من وصفه لدلالات هذه السمات النحوية بالدلالة النحوية [٣]، يقول: "المعاني النحوية [ويقصد بها ما تؤديه السمات] تربط الدلالة بالمفاهيم النحوية المختلفة، مثل: العدد (المفرد أو المثنى أو الجمع)، أو النوع (المذكر أو المؤنث أو المحايد) أو الزمن (الماضي أو الحال أو المستقبل) أو الجهة (التمام أو عدم التمام). تؤدي السمات الصرفية المعاني النحوية مثل [الجمع] الذي نخصصه بلاحقة الجمع /z-/ في اللغة الإنجليزية"[٤].

وقد استخدم بعض اللغويين كُلاًّ من الصرفية والنحوية في عمله، فأشار في

---

(1) Crystal, David (1985[1987]) A Dictionary of Linguistics and Phonetics, 2nd ed., New York: Basil Blackwell Ltd. p. 142

(2) Chalker & Weiner (1994) The Oxford Dictionary of English Grammar, p. 178

(٣) يستخدم هذا اللغوي مصطلح "المعنى sense" للدلالة المعجمية، ومصطلح "grammatical meaning الدلالة النحوية" للمعنى المستفاد من الصيغة، يقول: "مثال على المورفيم morpheme ذى المعنى sense والدلالة النحوية grammatical meaning اللفظ الإنجليزى went الذي يدمج المعنى المعجمي sense والسمة النحوية [الماضى]" :Jensen, John T (1990) Morphology Word Structure in Generative Grammar, Amsterdam/ Philadelphia: John Benjamin Publication Company, p. 43.

(4) Ibid, p. 49.

بيان المصطلحات الواردة في كتابه إلى السمات بتعبير السمات الصرفية[1]، ولكنه أحال على ما سمَّاه السمات النحوية في العمل نفسه [2].

كما جعل بعض اللغويين هذه السماتِ صرفَ ـــ نحوية morphosyntactic[3] ملاحظةً لازدواج طبيعتها. وقد وَرَدَ هذا المصطلح في بعض نظريات الصرف الخاصة؛ كنظرية الكلمة ـ التصريفات المُوَسَّعَة "Extended Word-and- Paradigm" Theory[4].

٣. مصطلح الجنس النحوي Grammatical Category

- **بيانه:**

يَتَّصِلُ مصطلح الجنس النحوي بمصطلح السمة النحوية؛ إذ يُرَادُ به القسم الذي يشمل عَدَدًا من الأفراد أو السمات. وهو يستخدم في تصنيف السمات النحوية معًا في مجموعات كأن يجمع المفرد والمثنى والجمع تحت جنس العدد.

على أن مصطلح الجنس قد استخدم عدة استخدامات في الدرس اللغوي،

---

(1) O'Grady, William et al (1987[1996]) "Subject index", Contemporary Linguistics: An Introduction, New York: St. Martin's Press, 3rd edition, pp. 744.

(2) Klavans (1987[1996]) "Computational Linguistics", Contemporary Linguistics: An Introduction, pp. p. 675.

(3) Halle, Morris (1973) Prolegomena to a theory of word formation", Linguistic Inquiry, 4, pp. 3 16, Anderson, Stephen R. (1988) "Morphological theory", in Linguistics: the Cambridge Survey, I Linguistic Theory: Foundations, edited by Frederick J. Newmeyer, Cambridge: Cambridge University Press, pp. 172 5 & Spencer, Andrew (1991) Morphological theory: An Introduction to Word Structure in Generative Grammar, Cambridge, Massachusetts: Basil Blackwell, p. 76.

(4) Spencer (1991) Morphological theory: An Introduction to Word Structure in Generative Grammar, p. 216.

وهو الأمر الذي يفيده بعض اللغويين، يقول عن الصورة العامة التي تحرك في إطارها مصطلح الجنس category : "الجنس category قسْمٌ يَشْمَلُ عَدَدًا من الوحدات لها وظيفة واحدة تُعَدُّ إحدى سمات هذا القسم. وهو مُصْطَلَحٌ عامٌّ جِدًّا يستعمله مختلف النحاة بطرق مختلفة. بل تُعَدُّ أقسام الكلم (من الأسماء والأفعال والظروف والأحوال... إلخ) في بعض التحليلات من الأجناس. وتتمثل الأجناس في تحليلات أخرى في المركب الاسمي والمركب الفعلي، وتتمثل في تحليلات ثالثة في المسند إليه subject، والمسند predicate. وتجري في الدلالة على خصائص هذه العناصر، أحيانًا، مصطلحات مثل: الجهة ASPECT، أو الزمان TIME، أو الحالة الإعرابية CASE، أو النوع GENDER، أو الشخص PERSON"(1).

- **مقابله في الدرس العربي**

الحقيقة أن مفهوم الأجناس النحوية لم يرد في تراثنا اللغوي على ما سوف نشير إليه بالتفصيل في الحديث عن نظام السمات النحوية وأجناسها في العربية، ولكنه اتخذ سبيله في درسنا اللغوي الحديث مع جملةٍ من الترجمات والأعمال ومعاجم مصطلحات علم اللغة التي اختلفت فيما بينها في اتخاذ مقابل عربي لهذا المفهوم؛ فاستخدمت له عدة مقابلات عربية على النحو المفصل فيما يلي:

أ. **الفصائل النحوية**

استخدم هذا المقابل العربي أول ما استخدم لترجمة مصطلح "Grammatical Categories الأجناس النحوية" في درسنا اللغوي العربي المعاصر، وهو يرد في ترجمة كتاب اللغة لفندريس، تنص الترجمة على أنه: "يراد بمصطلح الفصائل النحوية المعاني التي يعبر عنها بواسطة دوال النسبة؛ فالنوع والعدد والشخص والزمن والحالة الفعلية

(1) Chalker, Sylvia & Weiner (1994) The Oxford Dictionary of English Grammar, Oxford: Oxford University Press, p. 57.

والتبعية والغاية والآلة... إلخ كلها فصائل نحوية في اللغات تُسَمَّى دَوَالَّ النسبة إلى التعبير عنها"(١).

ونجد هذا المقابل العربي في أعمال لغوية أخرى تالية على نحو ما يقابلنا في كتاب "فقه اللغة في الكتب العربية" الذي يشير إلى الأجناس النحوية بتعبير الفصائل، فيذكر في ذلك أن "ابن جني يورد في كتاب الخصائص كلامًا كثيرًا يمكن أن يندرج تحت ما يسمى بالفصائل النحوية، وذلك كحديثه عن التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع"(٢).

ب. الأقسام النحوية

نجد هذا المقابل العربي في "علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي" الذي ينقل عن ترجمة كتاب فندريس هذا المقابل المستخدم توضيحًا للمقابل السابق الفصائل النحوية الذي يرد في ترجمة فندريس، يقول: "الفصائل أو الأقسام النحوية: رأينا أن المورفيمات تعبر عن معان نحوية؛ كالجنس (مذكر ومؤنث، مذكر ومؤنث ومحايد)، والعدد (مفرد ومثنى وجمع، ومفرد وجمع)، والشخص (متكلم ومخاطب وغائب... إلخ)، وزمن الفعل (ماض وحاضر ومستقبل... إلخ)، والملكية (=الإضافة أو التبعية)... إلخ. هذه المعاني وأمثالها تُسَمَّى الفصائل النحوية"(٣).

ج. الفئات النحوية

يرد هذا المقابل العربي في معجم اللسانيات الحديثة الذي يبين استخدام

---

(١) ترجمة الدواخلي والقصاص لكتاب اللغة لفندريس الذي صدر عام ١٩٥٠ م، ص ١٢٥.

(٢) الراجحي، د. عبده (١٩٩٣) فقه اللغة في الكتب العربية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ص ١٥٥.

(٣) السعران، د. محمود (١٩٦٢) علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي ، الإسكندرية: دار المعارف، ص ٢٣٢.

المصطلح وتطوره؛ فهو ينص على أن "مصطلح grammatical categories يعني قسما من العناصر اللغوية التي تؤدي وظائف نحوية وصرفية في لغة معينة، فمَثَلاً العدد وزمن الفعل وحالات الإعراب والتذكير والتأنيث تعتبر من الفئات النحوية. ويعتبر بعض اللسانيين مجموعات من الكلمات، مثل: الأسماء والأفعال والحروف من الفئات النحوية، وتشبه هذه المجموعات ما يعرف في النحو التقليدي بأجزاء الكلام. كما يعني المصطلح في قواعد النحو التحويلية التوليدية كل مفهوم لغوي بما في ذلك الجملة والعبارة الاسمية والعبارة الفعلية والفعل. ويتم التعبير عن هذه الفئات برموز خاصة، مثل:

الجملة sentence	←	S	←	ج
العبارة الاسمية Noun Phrase	←	NP	←	ع ا
العبارة الفعلية Verb Phrase	←	VP	←	ع ف"(١).

د. أنماط قواعدية:

نقابل هذا المقابل العربي في معجم علم اللغة النظري الذي ينص على أن "grammatical categories أنماط قواعدية: أنواع الكلمة حسب التصنيف الصرفي وأنواعها حسب التصنيف النحوي أو الوظيفي. ولقد ميَّز النحاة بين هذين التصنيفين بالنسبة للغة الإنجليزية؛ إذ جعلوا للكلمة أنواعا صرفية وأنواعا نحوية. وحددوا الأنواع الصرفية حسب بنية الكلمة منفردة ووَفْقًا لما يتبعها من لواحق. كما حددوا الأنواع النحوية حسب وظيفة الكلمة في الجملة"(٢).

---

(١) حنا، سامي عياد وزميلاه (١٩٩٧) معجم اللسانيات الحديثة: إنجليزى عربى، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ص ٥٦.

(٢) الخولي، محمد على (١٩٨٢) معجم علم اللغة النظرى: إنكليزى عربى مع مسرد عربى إنجليزى، بيروت: مكتبة لبنان، ص ١١٠.

وقد آثرنا في عملنا هذا تسمية فئات السمات النحوية بالأجناس ولم نستخدم مصطلح الفصيلة لأن مصطلح الفصيلة، في الحقيقة، ترجمة لغوية، في رأينا، أكثر منها ترجمة اصطلاحية؛ فهي لا تعكس مفهوم الجنس الذي يقرره المناطقة؛ ومِنْ ثمَّ، يعد استخدام مصطلح الفصيلة أكثر احتياجًا إلى البيان من مصطلح الجنس.

ويرجع إيثار مصطلح الجنس على مصطلح الفصيلة إلى أن الجنس مصطلح فلسفي مُقَرَّر يَقَعُ، كما يفيد العلماء، على ما يعم أكثر من شيء، يقول الكفوي في ذلك: "والجنس عند النحويين والفقهاء هو اللفظ العام؛ فكل لفظ عم شيئين فصاعدا فهو جنس لما تحته، سواء اختلف نوعه أو لم يختلف. عند آخرين لا يكون جنسا حتى يختلف بالنوع، نحو: الحيوان فإنه جنس للإنسان والفرس والطائر ونحو ذلك. فالعام جنس وما تحته نوع"[1].

ويعني ذلك، ببساطة، أن مصطلح الجنس قد عرف طريقه إلى النحو مثلما عرف طريقه إلى الفقهاء والفلاسفة من قبلهم. ولا مشاحة في استخدامه.

كما أن وروده في النحو لأكثر من مفهوم لا يقدح في استخدامه؛ إذ إن المصطلحات التي ترد على أكثر من معنى أمر شائع.

كما لا يخفى أن شرط اختلاف أنواع ما تحته الجنس يتحقق في حالتنا هذه؛ إذ يشمل الجنس سمات مختلفة النوع؛ فالعدد، مثلاً، يشمل سمات الإفراد والتثنية والجمع، وكذلك يشمل التعيين كُلاًّ من التعريف والتنكير والتخصيص والإبهام.

على أن هناك سببًا مُهِمًّا في تفضيل هذا المصطلح على غيره، وهو التأكيد على مخالفة معالجة هذا العمل لما سبقه من معالجات؛ إذ إن المرور على المصطلح المألوف يعطي انطباعا أوليا بأن ما يتضمنه هذا العمل يجري على ما يرد في غيره بصدد العنوان. فأردنا بالعنوان الذي اخترناه التأكيد على جدة المحاولة وجديتها.

---

(١) الكفوى، الكليات، ص ٣٣٩.

ثانيا. المفاهيم

١. **السمة :**

تمثِّلُ السمات النحوية تلك الخصائص النحوية التي ترد عليها كلمات اللغة، وذلك كأن ترد الأسماء على سمة التذكير أو التأنيث، أو التعريف أو التنكير، والأفعال على سمة البناء للمعلوم أو البناء للمجهول أو المطاوعة... إلخ.

ويُعَدُّ بحث اللغوي الأمريكي بنيامين لي ورف Benjamin Lee Whorf عن الأجناس النحوية، التي تمثل الأصناف التي تندرج تحتها مختلف السمات النحوية، أول بحْثٍ مفصَّلٍ رائد في مجال السمات النحوية أو عن نظام هذه الأجناس. وهو يكتسب ريادته من كونه يقوم بالتطبيق الشامل على بعض اللغات الهندو أمريكية التي استطاع من خلالها في الوقت نفسه أن يقدم مفاهيم تنظيرية عديدة تتجاوز التفصيلات البسيطة التي قدمها فندريس.

وقد كتبه عام ١٩٣٧م بناء على طلب فرانز بُوَاز Franz Boas الذي رأس هيئة تحرير مجلة "Language" اللغة" الأمريكية. وقد نُشِرَ بعد وفاة صاحبه بنيامين لي ورف Benjamin Lee Whorf في مجلة "Language" اللغة" عام ١٩٤٥ م بعد أن وجدت مخطوطته ضمن مجموعة بُوَاز Boas Collection التي أَعَدَّهَا فوجلن C. F. Voegelin وزِلِج هاريس Z. S. Harris[1].

وترجع، في تصورنا، الصعوبة البادية في النص إلى ثلاثة أمور، هي: نشر البحث بعد وفاة صاحبه ودون مراجعته هو للنَّصِّ؛ إذ لم يحظ بمراجعة صاحبه مراجعة التنقيح الأخيرة، ثُمَّ قيامه على بُعْد التصنيف المُرَكَّب الذي يذكر تصنيفات متعددة تبدو متداخلة إذا لم يلاحظ ما ترجع إليه من أسس، وأخيرا اعتماده على اللغات الهندو أمريكية التي تحمل سمات نحوية خاصة يصعب تصورها لعدم وجود مقابلات لها في اللغات المعروفة لعموم المتخصصين في اللغات.

(1) The Editor of Language 21 (1945) "Note", Language 21, p. 1.

٢. الجنس (نظام السمة):

تُمَثِّلُ الأجناس تلك الأصناف التي يتم إدراج السمات تحتها؛ ومِنْ ثَـمَّ سيقف البحث مع الأجناس لبيان مفهومها على نحو تفصيلي فيما يلي:

أ. صور ضبطه بين بيان الأفراد وتحديد الموضوع:

يقوم موضوع الأجناس النحوية على جانب التصنيف في الوحدات النحوية الصغرى التي تتمثل في الكلمات. يقول كريستال Crystal عن الأجناس أو تصنيف الوحدات اللغوية نحويا: "يشير مصطلح التصنيف categorization، على المستوى الأعم، إلى العملية الكاملة لتنظيم الخبرة الإنسانية في مفاهيم عامة ذات ألقاب لغوية... ويشير التصنيف categorization في حقل النحو إلى تأسيس مجموعة من التصنيفات للوحدات أو الخصائص المستخدمة في وصف اللغة التي لها توزيع واحد"(١).

وقد تردَّدَ، في الحقيقة، تحديد الأجناس النحوية بين الضَّبْط بِعَدِّ أفرادها، أو باتخاذ حَدٍّ جامِعٍ مَانِعٍ لها. كما تردَّدَ الحَدُّ المعتمد لها بين بيان دائرة الأفراد وتحديد طبيعته، وذلك على نحو ما يبدو من مراجعة مختلف الصور التي قدمتها الدراسات اللغوية للأجناس النحوية.

تُشِيرُ كثير من الدراسات التي تعالج هذا الموضوع إلى الأفراد المختلفة للأجناس النحوية. يقول بعض اللغويين: "إن تصنيف كلمات اللغات الإنسانية معا في مجموعات من الأقسام أصغر نسبيا تعرف بالأقسام النحوية syntactic categories حقيقة أساسية تتصل بهذه الكلمات. ويعكس هذا التصنيف مجموعة متنوعة من العوامل تشمل الدلالة التي تؤديها الكلمة، ونمط اللواصق التي تأخذها الكلمة، ونمط التراكيب التي يمكن أن ترد فيها"(٢). كما يقول بعض الدارسين في بيانه لهذه الأجناس

---

(1) Crystal (1985[1987]) A Dictionary of Linguistics and Phonetics, pp. 43 4.

(2) O'Grady, William (1987[1996]) "Syntax: The Analysis of Sentence Structure", Contemporary Linguistics: An Introduction, New York: St. Martin's Press, 3rd edition, p. 182.

ومحاولة ضبطها: "تختلف، في لغات عديدة، صيغ الكلمات لتعبر عن تقابلات، مثل العدد Number والنوع Gender والزمن Tense. وترد هذه الأجناس بين أكثر المفاهيم النحوية أُلْفَةً"(1).

وممن قَدَّمَ لها تعريفا بالحد "Longman Dictionary of Applied Linguistics معجم لونجمان للغويات التطبيقية". ولا يخرج هذا التعريف عن تحديد دائرة الأفراد التي تمثل الأجناس النحوية، يقول عن الجنس النحوي: "قسم أو مجموعة من الوحدات التي تؤدي وظائف واحدة أو متشابهة في لغة معينة. يُعَدُّ مَثَلاً كل من الحالة الإعرابية CASE والشخص PERSON والزمن TENSE والجهة ASPECT أجناسا نحوية grammatical categories"(2).

وقد ضبط سمسون Simpson هذه الأجناس ببيان حَدِّهَا من خلال طبيعته لا دائرة أفراده، قال: "الأجناس النحوية grammatical categories علاقات نحوية بين أفراد قسم ما من أقسام الكلمة قد تصاحبها صيغ صرفية خاصة في كل الكلمات المختلفة التي ترد فيها الأجناس النحوية أو في معظم هذه الكلمات"(3).

ب. تعريفه المقترح في الدراسة الحالية: (الفئات. الشكل. الدلالة)

يمكن، في الحقيقة، من مراجعة أفراد الأجناس النحوية وأصنافها المختلفة وَضْعُ حَدٍّ ضابط يخص هذه الأجناس النحوية، ويجمع مختلف أصنافها، وهو يتمثل في نظر هذه الدراسة الحالية في أنها هي:

"تلك الفئات أو الأقسام العامة التي تُصَنَّفُ فيها السمات النحوية أو الحالات التركيبية الشكلية التي ترد عليها مختلف كلمات اللغة وتراكيبها سواء أكانت هذه الحالات الشكلية ترتبط بأوجه مختلفة من الدلالة أم لا ترتبط".

---

(1) Crystal (1987) The Cambridge Encyclopedia of Language, p 93.
(2) Richards, Jack (et. al) (1985) Longman Dictionary of Applied Linguistics, England: Longman Group Limited, p. 126.
(3) Simpson, J. M. Y. (1979) A First Course in Linguistics, Edinburgh: Edinburgh University Press, p. 107.

ويعني هذا التعريف عدة أمور تَتَّصِلُ بكل من الفئات والسمات أو الحالات الشكلية والدلالة، وهي تَتَمَثَّلُ فيما يلي:

١. أن الأجناس هي تلك المفاهيم العامة التي تَجْمَعُ السمات النحوية للكلمات التي تمثل الحالات المختلفة للكلمات، وذلك كمفاهيم:

- العدد: الذي يجمع حالتَيِ الإفراد والجمع في بعض اللغات، وحالات الإفراد والتثنية وجمع القلة وجمع الكثرة في بعض آخر كالعربية، وحالات الإفراد والتثنية والتثليث[1] والجمع في بعض ثالث. ولا يخفى أن كل هذه الحالات التي ترد لمختلف الألفاظ تمثل سمات لها.
- النوع: الذي يجمع حالتَيِ التذكير والتأنيث في بعض اللغات، وحالات التذكير والتأنيث والحياد في لغات أخرى.
- صيغة الإسناد: وهي التي تجمع حالتَيِ البناء للمعلوم والبناء للمجهول في بعض اللغات، وحالات البناء للمعلوم والبناء للمجهول والمطاوعة التي تمثل بناء وسطا بين البناءين الأولين والتعدية التي تستفاد من صيغة أفعل وفعَّل وغيرهما في العربية، وذك على ما يرد مُفَصَّلاً في صورة النظام في العربية بالقسم الثاني.

والبحث بذلك يرى أن الأجناس ليست هي الحالات المختلفة للألفاظ أو سماتها النحوية نفسها، بل مجموعات هذه الحالات أو فئاتها، وهي ما سمَّاها المفاهيم النحوية العامة التي تتجمع تحتها هذه الحالات أو السمات، أي أن لديه شيئين متمايزين، هما: الأجناس نفسها، والحالات التي تندرج تحت هذه الأجناس أو السمات النحوية ذاتها. وهذه، في الحقيقة، نقطة اختلاف بين هذه الدراسة وما قدمه بنيامين لي ورف Benjamin Lee Whorf في بحثه عن "grammatical categories الأجناس النحوية"[2]؛ إذ يجعل الأجناس على صنفين، جنس عام

(1) Crystal (1987) The Cambridge Encyclopedia of Language, p 93.
(2) Whorf, Benjamin Lee (1945) "grammatical categories", Language 21.

سيتضمنه البحث الحالي في حديثه عن تصنيفات الأجناس النحوية فيما بعد.

ويمكن أن نقدم تخطيطا يُبَيِّنُ تَصَوُّر هذه الدراسة لافتراق الحالات المختلفة التي ترد عليها كلمات اللغة أو السمات النحوية التي تحملها الألفاظ، وتلك الأجناس أو الأصناف التي يمكن أن تُقَسَّمَ إليها هذه الحالات من خلال نموذج اللغة العربية فيما يلي:

الجنس النحوي	العدد			النوع		الإعراب			
السمات النحوية	إفراد	تثنية	جمع	تذكير	تأنيث	رفع	نصب	جر	جزم

٢. أن السمات أو الحالات التركيبية الشكلية صرفية ونحوية هي التي ينطلق منها النحوي في دراسته للأجناس النحوية؛ إذ هي التي تعبر بها اللغة عن وجود تمايز في تصورها بين أمرين أو أكثر، ومثال ذلك:

- العدد: الذي اتخذت العربية له أشكال المفرد والمثنى وجمع القلة وجمع الكثرة إذا ما سَلَّمْنَا بالتمايز بين هذين النمطين من الجمع، ولم نوافق على انتفاء انقسام جمع التكسير إلى جمع قلة وجمع كثرة.

لقد عرفنا أن اللغة تقيم في تصورها فَرْقًا بين هذه الأوجه التي تكون عليها الموجودات من خلال ما وظَّفَتْه اللغة من أشكال لها. وهذا الذي جعلنا لا نقول: إن العربية قد فصلت المُثَلَّث عن الجمع كاللغة الفيجية **Fijian** التي تملك نظاما رباعيا للعدد[1]؛ إذ لم تتخذ له شكلا خاصا له، بل يكون المُثَلَّث مع ما فوقه ضمن الجمع.

إن منطلق النحوي في دراسة الأجناس النحوية هو الشكل أو اللفظ. على أن هذا لا يتناقض مع أن الأمر سينتهي بالنحوي مع الدلالة في كثير من الأحيان.

---

(1) Robins, R. H. (1964[1980]) General Linguistics: An Introductory Survey, 3rd ed., London & New York: Longman, p. 185.

٣. أن غياب الفروق الشكلية بين الوحدات اللغوية يعني عدم قيام أجناس نحوية؛ إذ الأجناس تنبني على وجود اختلافات في الشكل تعبر عن اختلافات في الدلالة، كأن يختلف شكل المفرد عن شكل المثنى عن شكل الجمع تعبيرا عن اختلاف هذه الثلاثة فيما يتصل بجنس العدد الذي ينضوي تحته سمات الإفراد والتثنية والجمع.

وقد انبنى على ذلك عدم وجود أجناس متساوية الشكل **Isomformal** تقابل الأجناس المتساوية الدلالة **Isosemantic** وذلك على النحو الذي نبينه في الحديث عن هذه الأجناس المتساوية الدلالة **Isosemantic** [١].

٤. أن التراكيب تقدم لنا كذلك أجناسا نحوية، وذلك إذا كان للتركيب الواحد أكثر من وجه. يقول بلومفيلد **Bloomfield**: "ليست جميع الأجناس، على أية حال، صرفية... بعض الأجناس نحوية، ولا تظهر في تصريفات الكلمات، ولكن في المركبات" [٢].

ومثال هذه الصور التركيبية التي تُمَثِّلُ جنسا نحويا صور جنس الإعراب الذي يمثل مجموعة أشكال في اللفظ يقتصر ظهورها في اللفظ على السياق، وكذلك جنس التعيين؛ إذ إن الإفراد وشبه الإضافة والإضافة إلى نكرة ونعت النكرة والإضافة إلى معرفة تشارك في تشكيل جزء واضح من هذا الجنس. تَتَمَثَّلُ درجات التعيين في:

- نكرة مطلقة تتحقق في مفرد غير مخصص بإضافة أو نعت، نحو: رجل، وكتاب.
- نكرة مخصصة تَتَمَثَّلُ في مفرد مضاف حقيقة إلى نكرة أو مضاف لفظا أو شبيه بالمضاف أو منعوت، نحو: كتاب صديق، ومستقيم الفكرة، وفاهمٌ للدرس وكاتبٌ درسا، كتابٌ جديدٌ... إلخ.
- معرفة تتمثل في لفظ مفرد محلى بأل، أو لفظ مضاف إلى إحدى المعارف أو العلم أو الضمير أو الإشارة أو الموصول، نحو: الرجل، كتاب محمد، إبراهيم، نحن،

---

(١) ص ص ١٠٣ ١٠٧ الكتاب.

(2) Bloomfield (1933[1935]) Language, p. 270.

هذا، الذي أكرمناه... إلخ.

وقد نَصَّ بلومفيلد **Bloomfield** على أن في الإنجليزية عَدَدًا من الأجناس تُعَدُّ من قبيل الأجناس النحوية غير الصرفية، يقول: "من هذه الأجناس النحوية جنس الأسماء المعرفة والنكرة (**a book: the book**)، أو جنس جِهَتَي الانقطاع والاستمرار في أفعالنا (**wrote: was writing**)، ومجرد حدوث الفعل أو تمامه (**wrote: had written**)، أو صيغة الإسناد (**wrote: was written**)"[1].

٥. أن الدلالة ليست لازمة للأجناس النحوية؛ إذ يمكن أن توجد فروق في الشكل لا تقترن بفروق في الدلالة، ومن ذلك في العربية، مثلا:

- جمع التصحيح وجمع التكسير: وهما وَجْهَا الجَمْع وَفْق عدم تَغَيُّر الجوانب الشكلية للفظ المفرد مع جمعَيِ التصحيح وتغيُّرِها مع جمع التكسير. ولا نستطيع، كما لا يخفى، أن نسجل بصدد هذين النوعين من الجموع فرقا دلاليا ما. وليس أدل على أنهما لا يعكسان فرقا دلاليا ما من أنهما يجتمعان معا، نحو: شاهدون وشهداء، ونشيطون ونشطاء.
- تذكير الحرف وتأنيثه: وهما وجهان للحرف لا يرتبطان بتذكير في دلالة الحرف ولا في دلالة غيره.
- الصحيح والمعتل: اللذان لا يعكسان فرقا دلاليا ما؛ حيث يتصل تقسيم الفعل إلى صحيح ومعتل إلى نوع حروفه صحةً واعتلالا، أي يتصل ذلك فحسب بالجانب الصوتي للفعل، وليس له أي اتصال بالجانب الدلالي للفعل.

كما يلحق بذلك أصناف أخرى، مثل: المهموز وغير المهموز والمضعف وغير المُضَعَّف. وسوف يفصل البحث الحديث عن هذا الأمر في الجانب التطبيقي الذي يعالج فيه الأجناس النحوية في اللغة العربية.

كما أن من هذه الأجناس النحوية التي لا تعكس فروقا دلالية بين مختلف صورها الشكلية في الإنجليزية ما يرد فيها من:

---

(1) Ibid., p. 270.

- الـصيغ المختزلـة والتامـة: وذلـك، نحـو: **don't**، و**won't**، و**shan't**، و**can't**... إلخ في مقابلـة مجموعـة **do not**، و**will not**، و**shall not**، و**can not**".

ويُسَمَّى هذا الـنمط مـن الأجناس النحويـة الـتي لا تـرتبط بفـرق دلالـيٍّ مـا الأجنـاس النحويـة المتـساوية الدلالـة **isosemantic grammatical categories**"، يقول بنيامين لي ورف **Benjamin Lee Whorf**: "لـدينا، أيـضًا، مجموعات من الكلمـات متمـايزة في الـشكل، ولـيس لهـا فـرق في الدلالـة، يمكـن أن نسميها الأقسام المتساوية الدلالة أو الأقسام الشكلية المحـضة... تطـورت بـوفرة تلـك الـسمات الـشائعة جـدا في لغـات العـالم، في لغـات مثـل اللاتينيـة والسنـسكريتية... وبصورة أقل في السامية والإنجليزية (أفعال صحيحة ومعتلة)"[١].

٦. أن ارتباط الدلالة اللغوية بدلالة طبيعية ليس ذا درجة واحدة كذلك؛ فإن بعـض الفروق الدلالية في اللغة لا تتصل مباشرة بـالفروق القائمـة بـين الموجـودات في الواقع. ومن ذلك ما يقوله ألرتون **Allerton** بشأن مختلف الأجنـاس اللغويـة، يقول: "لكل هذه الأجناس إشارة ما علـى الـرغم مـن أنهـا تميـل كـثيرا إلى عـالم الدلالة الخارجي... يتـصل النـوع، علـى سـبيل المثـال، عـادة بنـوع الموجـودات وكونها أحياء أو جمادات، كما يتصل الزمن بالوقت وهَلُمَّ جَرًّا علـى الـرغم مـن أن أجناسا أخرى مثل الإعراب وصيغ الفعل ذات إشارة أقل مباشرة"[٢].

ج. ضابط الأجناس النحوية ومعايير تحديدها

يحتاج الدارس إلى اعتماد ضابطٍ ما لتحديد ما يمكن عَدُّهُ من الأجناس النحويـة وما لا يمكن، واتخاذِ مجموعة من المعايير المطردة التي يؤسس عليها قولـه بكـون بعـض الحالات في اللغة من الأجناس وعدم كون حالات أخرى منها.

---

(1) Whorf, Benjamin Lee (1945) "grammatical categories", Language 21, p. 10.

(2) Allerton, D. J. (1979) Essential of Grammatical theory: A Consensus View of Syntax and Morphology, London, Boston and Henley: Routledge & Kegan Paul, p. 231 2.

وستقوم هذه الدراسة بتقرير ضابط الأجناس النحوية والتماس هذه المعـايير في جانبَي الدلالة والشكل اللغويين على اختلاف مستوياتهما معجميـا وصـرفيا ونحويـا. وذلك فيما يلي:

- **الضابط: (النظام والمادة)**

إذا كانت المادة اللغوية المتمثلة في المفردات تُعَبِّرُ عن جزء كـبير مـن الـدلالات اللغوية فإن النظام اللغوي يُغَطِّي جانبا غير قليل من الدلالات اللغوية كذلك، وذلك على ما يبدو من: قيام لفظ امرأة بالتعبير عن مؤنث رجل، وقيـام لفـظ رجلـة، أَيْـضًا بالدلالة ذاتها، وذلك لكون ورود التاء يمثل وَجْهًا من نظام ثنائي للنوع يرد في المـذكر والمؤنث.

والفرق بين هذين النموذجين المستخدمين للتعبير عن المؤنث من الإنسان:

- أن التأنيث في المثال الأول "رجل ـ امرأة" قد جاء من خلال المادة اللغوية لا النظام اللغوي؛ حيث اشتملت المادة اللغوية للعربية على ألفـاظ للمؤنـث تغـاير ألفـاظ المذكر.
- أن التأنيث في المثال الثاني "رجل ـ رجلة" قد جـاء مـن خـلال النظـام اللغـوي لا المادة اللغوية؛ حيث جاءت المادة اللغوية للعربية بلفظ واحـد، ثـم جـاء النظـام اللغوي للعربية ليوظفه بشكل ثنائي؛ حيث أوقعه على المـذكر حـين غابـت عنـه الزيادة الصرفية "التاء"، ثم أوقعه على المؤنث حين لحقته هذه الزيادة الـصرفية. أي أن المادة اللغوية لم تُقَدِّمْ لنا شيئا جديدا، بل قام النظام اللغوي بإفادة هذه الدلالة بدلاً منها.

ولا يخفى أن الفرق بين هاتين الطريقين اللتين تعبران عن التأنيث يتمثـل في أن الأول يهمل العلاقة القائمة بين "رجل" و"امرأة" من حيث كونهما يمثلان وجهي التـذكير والتأنيث في الإنسان؛ حيث جاء بلفظ مغاير للأول تمام المغايرة مثلما يأتي بلفظ مغاير إذا أراد التعبير عن شيء من غير جنس الإنسان، نحو: "سقف"، و"جـدار" ونحوهمـا. أمـا الطريق الثانية فإنها تراعـي أن بـين هـذين اللفظـين "رجـل" و"امـرأة" اشـتراكا في جـنس "الإنسانية" واختلافا في حالة النوع تذكيرا وتأنيثا فجعل لهما لفظا واحدا على سمتين أو

حالتين لغويتين أو لفظيَّتَيْنِ تقابلان هاتين الحالتين أو النوعين اللذين يوجدان في الواقع.

ولا يخفى أن اللغة في الطريق الأولى التي تهمل العلاقة القائمة بين الفردين لا تعد اللفظين وجهين لجنس واحد كما في نحو: أسد ـ لبؤة، ورجل ـ امرأة، بخلاف الطريق الثانية التي يُعَدُّ فيها اللفظان رجل ورجلة وجهين لجنس واحد يتمثلان في التذكير والتأنيث.

يمكن أن نقرر، بناء على ذلك، أن اللغة إذا أهملت العلاقات القائمة بين الأفراد، واكتفت بإيراد لفظ معجمي في متنها لكل دلالة كانت بذلك لا تعتمد على الجنس النحوي في أداء الدلالات، أما إذا راعت العلاقات التي تقوم بين دلالاتها ورصدتها في نظامها اللغوي كانت بذلك تعتد بالجنس النحوي وتعتمده في أداء الدلالات المختلفة، أو بتعبير آخر كان نظامها يعكس النظام الذي في الواقع. وهذا، في الحقيقة، هو الذي يجعل اللغويين يقررون أن اللغة الإنجليزية، مثلا، لا تعترف بجنس النوع على الرغم من وجود لفظ للذكر وآخر للأنثى في معجمها، نحو: boy للولد وgirl للبنت، وman للرجل وwoman للمرأة.

ويعني ذلك، على وجه الإجمال، أننا نتبيَّن وجود الأجناس النحوية في لغة ما بالنظر إلى نظامها اللغوي صرفيا ونحويا، فإذا استخدمت اللغة أشكالا مختلفة من لفظ واحد أو تركيب نحوي واحد أو جمعت عَدَدًا محدودا من صور اللفظ كما في الضمائر وأسماء الإشارة والموصول لتعبر بإحدى هذه الطرق الثلاث عن أوجه متقابلة من الدلالات التي تعبر عنها كان ذلك دليلا على وجود الجنس النحوي. أما إذا استخدمت ألفاظا غير محدودة مختلفة لتعبر بها عن الدلالات ذوات العلاقة الدلالية فإنها لا تقر في نظامها بوجود جنس جامع لهذه الدلالات.

والحقيقة أن التعبير عن الجنس القائم في الواقع يَتِمُّ من خلال المفردات المعجمية كما في نموذج اللغة الإنجليزية الذي ذكرناه بعالية، وإلا كانت اللغة متجاهلة لوجود الجنس في الواقع تجاهلا تاما، كما لو تجاهلت لغة ما قيام جنس الحجم (المكبر والمصغر) الذي جعلت له العربية صورة مقيسة للتعبير عنه من خلال صياغة أوزان

للتصغير يفيد قيامها بالاسم صِغَرَ ما يشير إليه، ويفيد غيابها كِبَرَهُ.

- **معايير تحديد الأجناس النحوية**

انتهى الحديث عن ضابط الأجناس النحوية إلى ارتباطه بالنظام اللغوي، وفي هذا ما يدعو إلى أن نلتمس معايير تحديد الأجناس النحوية في النظام اللغوي، أي في الصرف والنحو لا في المعجم الذي يضم مفردات اللغة، وهو الأمر الذي سوف نؤكِّده في الحديث عن المعايير التي يفترض أن توجد في المستويين الصرفي والنحوي اللذين يمثلان صُلْب النظام اللغوي. وسوف نلتمس هذه المعايير في الدلالة والشكل على النحو التالي:

- **الدلالة وطرق أدائها المعجمية والصرفية والنحوية**

يلزم لبيان ما يراد من الدلالة التي تمثل معيارا في تقرير الأجناس النحوية في اللغة أن تبدأ هذه الدراسة أولا بالتفريق بين ما يتصل بهذه النقطة من الطرق الثلاث لأداء الدلالات اللغوية، وهي المعجمية والصرفية والنحوية. وهي تظهر من مراجعة أداء اللغة لدلالة العدد مثلا، وذلك فيما يلي:

- **طريق أداء الدلالة معجميا**

قد تَتَخِّذُ اللغة للتعبير عن دلالة "الاثنينية" التي تستفاد من طريق التثنية صرفيا لفظا معجميا جديدا مغايرا تمام المغايرة للفظ المتخذ للتعبير عن الواحدية، فتعبِّر بلفظ "اثنين" عن هذا المعنى دون أن تأتي باللفظ المفرد الذي يُعَبِّرُ عن "الواحدية" فتجعل له زيادةً ما تبين أنه قد تحوَّل من الواحدية إلى الاثنينية.

ويشبه ذلك، على ما أشرنا من قبل، أن تَتَّخِذَ اللغة للمؤنث لفظا جديدا مختلفا عن اللفظ المتخذ للمذكر على الرغم من أن الذاتين تنتميان إلى جنس واحد، نحو:

"رجل ـ امرأة"، و"حصان ـ فرس"[1]، و"حمار ـ أتان"[2]، و"خزز ـ أرنب"[3].

- **طريق أداء الدلالة صرفيا**

قد تتخذ اللغة لأداء دلالة "الاثنينية"، التي سبق أن أشرنا إلى أنها قد تتخذ لها طريقا معجمية باستحداث لفظ اثنين لها، طريقا صرفية بأن تجعل للفظ الدال على المفرد زيادة تغيِّر دلالته إلى حالة الاثنينية، كأن نقول في لفظ "رجل" الذي يدل على واحد: "رجلان" الذي يدل بسبب الألف والنون اللتين زيدتا في آخره على تغيُّر دلالة الواحدية فيه إلى الاثنينية، أي تحول اللفظ من الإفراد إلى التثنية، وهذه طريق صرفية كما لا يخفى.

ومن هذه الطريق، أَيْضًا، أن تتخذ اللغة للمؤنث زيادة لاصقة صرفية هي التاء تزيدها على آخر اللفظ المستخدم للمذكر دون اللجوء إلى اتخاذ لفظ معجمي جديد، كما في "رَجُل"، و"رَجُلَة"[4].

ولا يخفى أن الفرق بين هاتين الطريقتين يَتَمَثَّلُ في أن اللغة لم تعترف بأن بين الذاتين علاقة من نوع ما، فاستخدمت للإشارة إليهما لفظين مختلفين تماما، على حين راعت في الطريقة الثانية هذه العلاقة القائمة بين الذاتين، وهي العلاقة التي تتمثل في كونهما صورتين مختلفتين للإنسان أو للخيل أو للخزز... إلخ: إحداهما صورة التذكير "رجل، حمار، خُزَز"، والأخرى صورة التأنيث "امرأة، أتان، أرنب" في الطريقة الثانية.

---

(١) يفيد المعجم أن حِصَان "كَكتاب الفرس الذكر"، الفيروزآبادي، القاموس المحيط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ٢ ١٩٨٧ م، باب النون، فصل الحاء، ص ١٥٣٦.

(٢) يقول الأصبهاني: "كما قالوا: أتان وأتانة وليس ذلك بجيد"، الأصبهاني، شرح فصيح ثعلب، دراسة وتحقيق عبد الجبار جعفر القزاز، لاهور: المكتبة العلمية، ص ٢٨٢.

(٣) ينص المعجم اللغوي على أن "الخُزَز كصُرَد ذكر الأرانب" الفيروزآبادي، القاموس المحيط، باب الزاي فصل الخاء، ص ٦٥٦.

(٤) يفيد المعجم أن: "الرَّجُلَة المرأة"، مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ج ١، مصر: دار المعارف، ط٢ ١٩٧٣ م، ص ٣٤٥.

ويعني ذلك أن اللغة تُصَوِّرُ مرة العلاقات القائمة بين الذوات أو مختلف المدلولات التي تفيدها ألفاظها، وتتجاهل مرة أخرى هذ العلاقة، فلا تُعَبِّرُ عن شيء من هذه العلاقة، فتستخدم للفظين اللذين بينهما علاقة من نوعٍ ما لفظين مختلفين تماما مثلما تستخدم ألفاظا مختلفة للمدلولات المختلفة التي ليس بينها علاقة، نحو: "باب"، و"جدار"، و"سقف".

وقد تَقَرَّرَ عدم وجود جنس النوع في اللغة الفارسية، مثلا، لعدم وجود تصنيف للذوات إلى مذكر ومؤنث في نظامها اللغوي؛ حيث تَتَّخِذُ للمؤنث لفظا جديدا مغايرا للفظ المذكر كما لو كان هذا الجنس لا يرتبط بمذكر ما؛ فإنها، مثلا، تفرق بين المذكر والمؤنث معجميا باتخاذها لكل وجه من وَجْهَيِ النوع: التذكير والتأنيث لفظا خاصا مستقلا، تقول للرجل، مثلا: مَرْد، وتقول للمرأة: زنان. وهي لا تتخذ للفظ الدالِّ على ذَكَرٍ علامة، ولا للفظ الدالِّ على مؤنث.

وقد توجد صور من هذه الحالة في اللغة العربية، وذلك في التأنيث معجميا، مثل: رجل وامرأة وغيره مما أشرنا إليه آنفا. يعني هذا الأمر في اللغة إذا ورد أصلا أن اللغة لا تُفَرِّقُ بين وَجْهَيِ النوع على مستوى نظامها لكونها لم تعاملت مع الأفراد كما لو كانت بلا علاقة جامعة بينهما، فحين تذكر اللغة رجل وامرأة تكون قد تجاهلت كونهما حالتين متقابلتين للإنسان، وحين تقول رجل ورجلة تكون قد سجلت في نظامها كونهما وجهين متقابلين من حيث النوع.

- **طريق أداء الدلالة نحويا**

يتم على المستوى النحوي الكشف عن أجناس نحوية مثلما يتم على المستوى الصرفي وذلك بأن تضع اللغة في نظامها النحوي وجوها تعكس دلالات مختلفة، ويتم ذلك من خلال بعض الأجناس التي سمَّاها بلومفيلد Bloomfield الأجناس النحوية "syntactic categories" في نصه الذي سبقت الإشارة إليه.

ويراد بها تلك الأجناس التي تنشأ عن صور للمركبات وليس للألفاظ المفردة كصور الفعل في الإنجليزية التي تسبق بفعل الكينونة "BE" لإفادة الاستمرار، وبفعل "HAVE" لإفادة التمام... إلخ، وهي التي جعل بلومفيلد Bloomfield منها المعرفة

والنكرة (a book: the book) جهتا الانقطاع والاستمرار في الأفعال (wrote: was writing)، وجنس مجرد حدوث الفعل أو تمامه (wrote: had written) وصيغة الإسناد (wrote: was written)، والذي نقلنا نصه بخصوصها من قبل.

لا يخفى في النماذج المذكورة للغة الإنجليزية أن الأوجه المختلفة للمركب الفعلي (wrote: was writing: had written) قد أَدَّتْ ثلاث دلالات متقابلة هي: مطلق حدوث الفعل وتمامه واستمراره، وهي ما يَتَجَمَّعُ في الجنس النحوي الذي يسمى باسم جنس Aspect الجهة، أي أن الدلالة النحوية قد صُنِّفَتْ، كذلك، في الأجناس النحوية، ولم يقتصر الأمر على الدلالة الصرفية، كما يتم ذلك عن طريق تركيب كلمات معا تركيبا نحويا لا عن طريق زيادة لاصقة صرفية على الكلمة.

يمكن، في ضوء ما سبق، أن نقرر:

- أن الدلالتين الصرفية والنحوية دون المعجمية هما اللتان يمكن أن يحتكم إليهما في وجود الجنس النحوي في اللغة وعدم وجوده؛ فإن تعبير اللغة بالطريق الصرفية عن وجود صنفين لذات واحد مذكر ومؤنث، مثلا، يكشف عن أن اللغة تصور العلاقة القائمة بين الذاتين، وتعترف بهما في نظامها اللغوي بأن تقدمهما على أنهما وجهان لجنس واحد، كما أن تعبير اللغة نحويا عن وجود أوجه مختلفة لحدوث الفعل هي مطلق حدوثه واستمراره وتمامه يعني وجود جنس نحوي يرتبط بهذه الدلالات النحوية.
- أن إقرار اللغة لاتفاق المدلولات التي تفيدها ألفاظها في جانب واختلافها في جانب آخر يعكس وجود الأجناس النحوية في اللغة.
- أن تعبير اللغة بالطريق المعجمية عن وجود صنفين لذات أحدهما ذكر والآخر أنثى، فتستخدم لفظين معجميين لهما كخُزَز وأرنب، مثلا، لا يفيد أن اللغة تُقِرّ في نظامها اللغوي بتصنيف الذوات.
- أن تعبير اللغة نحويا عن وجود أكثر من وجه لمركب واحد يثبت أنها تُقِرُّ في نظامها الخاص بوجود تصنيف لهذه الأوجه.
- أن تجاهل اللغة لاتفاق المدلولات التي تفيدها ألفاظها في الدلالة التي تعبر عنها

في جانب واختلافها في جانب آخر يعكس غياب هذه الأجناس عن اللغة.

يوجد الجنس النحوي في اللغة بوجود عدة أوجه أو حالات للكلمة أو المركب النحوي يتم تمييزها على المستوى الصرفي أو المستوى النحوي بطبيعة الحال.

وتُعَدُّ أوضح اللغات التي لا تُسَجِّلُ الأجناس النحوية تلك اللغات التي تعرف باللغات العازلة، مثل اللغة الصينية واللغة الفيتنامية" اللتين ليست لهما أية تصريفات"[1].

- **الشكل**

يرتبط الشكل بالأجناس النحوية من جهة أن تغيير الشكل هو الذي يتخذ طريقا للتعبير عن وجود الأجناس النحوية، سواء في ذلك أن يكون الشكل خاصا باللفظ المفرد في حالة الأجناس الصرفية أم خاصا بالمركب النحوي في حالة الأجناس النحوية.

ويلزم أن نشير، ابتداء، إلى أمرين، هما:

- أن غياب الاختلاف في الشكل ينفي وجود أجناس نحوية، أي إذا وجدنا لفظين يحملان قيمتين دلاليتين مختلفتين مع شكل واحد، كما في حالة المتعدد الدلالي أو حتى المشترك اللفظي، فإننا لا نقول بوجود أجناس نحوية إلا إذا ادعينا وجود فرق تقديري بين اللفظين، أي أننا مُلْزَمُونَ امتلاك فرق شكلي أو تقدير هذا الفرق الشكلي، وهذا الذي دعا ورف Whorf إلى أن يفترض نوعا من الأجناس يسميه بالأجناس الخفية، أي ذات العلامة غير الظاهرة [2].

- أن الشكل لا يقتصر على شكل الكلمات المتصرفة فحسب، بل يتسع ليشمل ثلاثة أنواع، هي:

١ ـ ٢ شكل الكلمات المتصرفة الذي يتم تغييره بأحد طريقين، هما:

(1) Allerton (1979) Essential of Grammatical Theory, p. 232.

(٢) انظر ص ص ١٠٧ ١٠٩ الكتاب.

١. تغيير وزنه، كأن ينتقل الفعل من المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول، نحو: أَخَذَ - أُخِذَ، ويَكْتُبُ - يُكتَب. انتقل الفعل من وجه من أوجه تصريفه إلى وجه آخر بتغيير الوزن.
٢. تغيير العلامات الداخلة عليه، كأن يرد الاسم مرة بلا علامةٍ للعدد، نحو: فاهم ومسموع، وثانية بعلامة خاصة بالتثنية، نحو: فاهمان ومسموعان، وثالثة بعلامة خاصة بالجمع نحو: فاهمون ومسموعون. ثَمَّ مع كل اسم تغييب علامات العدد للتثنية والجمع للدلالة على الإفراد، واستخدام علامة التثنية مرة ثانية، واستخدام إحدى علامات الجمع مرة ثالثة.
٣. شكل الكلمات المبنية، ويكون التغيير فيه باستخدام ألفاظ متعددة للضمير، وليس أشكالا من لفظ واحد. ومن ذلك شكل الضمائر والأسماء الموصولة التي تبين أجناسا نحوية مختلفة من خلال اختلاف ألفاظها التي لا يقوم فيها جزء مشترك ثابت وآخر مُتَغَيِّر.

ولا تُعَدُّ، في الحقيقة، الصور المتعددة للكلمات المبنية من الطريق المعجمية التي تستخدم اللغة فيها الألفاظ المختلفة لتعبر عن أطراف الأجناس النحوية؛ فعلى حين تكون الألفاظ المعجمية واسعة العدد وغير محصورة، تأتي صور الكلمات المبنية محدودة ذات نظام خاص لا تكشف عنه العلامة الصرفية ولا الميزان الصرفي، وإنما يكشف عنه الطريق الصرفية الثالثة، وهي ما يعرف بالجدول التصريفي الذي يجمع الألفاظ التي تتفق دلاليا في جانب وتختلف في آخر في جدول واحد يأخذ كل فرد من أفراده وجها من أوجه الدلالة هذه[١].

إذا حَلَّلْنَا، مثلا، الضمير وفق مفهوم الأجناس النحوية وجدنا في ألفاظه المختلفة ما يكشف عن دلالات الشخص والعدد والنوع والإعراب. ومن ذلك ما يلي:

---

(١) ثمة تفصيل لتوظيف اللغة لمنهج الجدول الصرفي في دراستي، عبد الدايم، د. محمد عبد العزيز (٢٠٠٠ ٢٠٠١) "نظرية الصرف العربي : دراسة في المفهوم والمنهج"، حولية كلية الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة الكويت، الرسالة ١٥٨، الحولية الحادية والعشرون.

أ. **أشكال تكشف الشخص:**

- المتكلم: أنا ـ نحن ـ إياي ـ إيانا ـ تُ ـ نا ـ ياء المتكلم.
- المخاطب: أنتَ ـ أنتِ ـ أنتما ـ أنتم ـ أنتنَّ ـ إياكَ ـ إياكِ ـ إياكما ـ إياكم ـ إياكنَّ ـ تَ ـ تِ ـ كَ ـ كِ ـ كما ـ كم ـ كنَّ.
- الغائب: هو ـ هي ـ ها ـ هما ـ هم ـ هنَّ.

ب. **أشكال تكشف العدد:**

- المفرد: أنا ـ أنتَ ـ أنتِ ـ هو ـ هي ـ ها ـ إياي ـ إياكَ ـ إياكِ ـ ياء المتكلم ـ تُ ـ تَ ـ تِ ـ كَ ـ كِ.
- المثنى: أنتما ـ هما ـ إياكما ـ كما.
- الجمع: أنتم ـ أنتنَّ ـ إياكم ـ إياكنَّ ـ هم ـ هنَّ.
- المثنى أو الجمع: نحن ـ نا المتكلمين ـ إيانا.

ولا يخفى أن مثل هذه الحالة قد أُخْرِجَتْ من الصرف العربي لكونها بلا ضابط يمكن من خلاله تعليم الطالب كيفية صياغة مثل هذه الضمائر.

ويلزم أن نشير، كذلك، إلى أن بعض الأشكال قد لا ترتبط بدلالة ما؛ الأمر الذي يعني أن الأجناس النحوية قد ترد حيث لا دلالة صرفية أو نحوية. وهي الأجناس النحوية التي يستخدم لها مصطلح الأجناس المتساوية الدلالة isosemantic على حد تعبير ورف Whorf، ومن ذلك، مثلا، تذكير الحرف وتأنيثه في العربية؛ إذ هما وجهان للحرف لا يرتبطان بتذكير أو تأنيث في دلالة الحرف ولا في دلالة غيره، كما أن من هذه الأجناس النحوية التي لا تعكس فروقا دلالية بين مختلف صورها الشكلية في الإنجليزية ما يرد فيها من صيغ مختزلة وأخرى تامة، وذلك نحو: don't، وwon't، وshan't، وcan't... إلخ في مقابلة مجموعة do not، وwill not، وshall not، وcan not".

ويسمى هذا النمط من الأجناس النحوية التي لا ترتبط بفرق دلالي ما الأجناس النحوية المتساوية الدلالة isosemantic grammatical categories .

يقول ورف Whorf: "لدينا، أيْضًا، مجموعات من الكلمات متمايزة في الشكل، وليس بينها فرق في الدلالة، يمكن أن نسميها الأقسام المتساوية الدلالة أو الشكلية المحضة... تطورت بوفرة تلك السمات الشائعة جدا في لغات العالم، في لغات مثل اللاتينية والسنسكريتية... وبصورة أقل في السامية والإنجليزية (أفعال "صحيحة" و"معتلة")"[1].

(1) Whorf (1945) "grammatical categories", Language 21, p. 10.

المبحث الثاني

تمثيل السمات النحوية وأفرادها وتصنيفاتها ونسبيتها

أولا. تمثيل السمات النحوية وموقعها من الدرس اللغوي

١. تمثيلها: (أ. مصفوفة السمة **Feature Matrix** . ب. أجناس السمة **Feature Category**. جـ. مخطط السمة الهرمي **Feature Hierarchy**).

٢. موقعها من الدرس اللغوي.

ثانيا. أفراد الأجناس النحوية: دائرتها وعددها (إحصاءا نايدا وكريستال)

ثالثا. تصنيفات السمات النحوية

١. في الدرس الغربي: (الأولية والثانوية والوظيفية، النحوية والصرفية، العامة والخاصة، الوصفية والتصنيفية، الدلالية وغير الدلالية **semantic and isosemantic**، الصريحة والخفية **phenotype and cryptotype**، الانتقائية والمعاملية **selective modulus categories**).

٢. في الدرس العربي.

رابعا. نسبية السمات النحوية وأجناسها.

خامسا. معالم السمات النحوية في العربية (نظام الأجناس النحوية)

١. معالم الأجناس النحوية في العربية: (أ. الفروق الشكلية وأنماطها: الأوزان والعلامة والتركُّب وتغيير البنية ب. علاقة الفروق الشكلية بالدلالة. جـ. أفراد الأجناس النحوية وأوجهها. د. تصنيف الفروق الشكلية).

٢. جهات دراستها.

أولا ـ تمثيل السمات النحوية وموقعها من الدرس اللغوي

١. تمثيلها

يتم عرض هذه السمات النحوية في علم اللغة المعاصر بطرق مختلفة وَفْقًا للغرض من العرض، وهي كما يلي:

أ. مصفوفة السمة Feature Matrix

يتم عرض السمات النحوية لوحدة لغوية معينة في مصفوفةٍ **matrix** تكشف عن مجموعة السمات التي تحملها الوحدة، وتسمى هذه المصفوفة بمصفوفة السمات **feature matrix** (١).

وتمثل هذه المصفوفة مجموعة السمات التي تحملها الوحدة. ويمكن أن نقدم لها تطبيقات من الفونولوجي والصرف والدلالة. ومن نماذجها ما يلي:

مصفوفة سمات صوتية	مصفوفة سمات صرفية	مصفوفة سمات دلالية
/ ح /	الطالبة	رجل
[حلقي]	[مفرد]	[إنسان]
[احتكاكي]	[- مذكر]	[ذكر]
[- جهر]	[معرفة]	[بالغ]
...	...	...

ولا يخفى أن عرضها في مصفوفة لا يكشف عن علاقة السمات بعضها ببعض، وإنما يمثل جمْعاً لمختلف السمات الواردة في وحدة لغوية ما.

---

(1) Dobrovolsky and Katamba, Francis (1987[1996]) "Phonology; the function and patterning of sounds", Contemporary Linguistics: An Introduction, edited by William O'Grady et al, New York: St. Martin's Press, 3rd edition, pp. 95 6.

ونستطيع أن نجد نماذج كثيرة لمصفوفات السمات في مختلف الدراسات العربية[١] والأجنبية[٢] عن السمات الصوتية أو الدلالية [٣].

ب. جنس السمة Feature Category

تعرض السمات، كذلك، في أجناس أو فئات أعلى تكشف عن علاقة السمات بعضها ببعض، كأن نجمع، مثلا، المفرد والمثنى والجمع معا في جنس العدد، وأن نجمع المذكر والمؤنث والمحايد في جنس النوع إذا كنا بصدد لغة تسجل هذه السمات الثلاث.

وهو يمثل المرحلة الأساسية لتجميع السمات النحوية وتصنيفها أو بيان نظامها الأساسي اللازم لها. وهو، كذلك، يكشف علاقة سمات الجنس بعضها ببعض.

يَنُصُّ اللغويون على أن تصنيف السمات في أجناس تجمعها لا يعني أن هذه السمات مجرد أفراد للجنس؛ إذ يلزم أن يكون بينها علاقات معينة، يقول بعضهم في ذلك: "يتضمن الجنس اللغوي، بصفة عامة، أكثر من كونه تجميعًا لعناصر (أو "مجموعة" بالمعنى الرياضي)، تنظيما داخليا، ويُشَكِّلُ علاقات خاصة بين عناصره. يقرر اللغويون، من خلال المقارنة بين هذه التنظيمات المختلفة، أنها ذات خصائص مشتركة في حالات كثيرة على الأقل" [٤].

---

(١) انظر، مثلا: عمر، د. أحمد مختار (١٩٩٧) دراسة الصوت اللغوي، القاهرة: عالم الكتب، ص ص ١٩٢، ١٩٦.

(2) Bierwisch, Manford (1971) Modern Linguistics, The Netherland, p. 24, Chomsky & Halle, Morris (1968) The Sound Pattern of English, pp. 176 7, Singh, Sadanand & Singh, Kala (1976) Phonetics; Principles and Practices, Baltimore: University Park Press, p. 179, Hawkins, Peter (1984) Introducing Phonology, London: Hutchinson, p. 88.

(٣) انظر، مثلا: عمر، د. أحمد مختار (١٩٩٣) علم الدلالة، القاهرة: عالم الكتب، ص ص ١٢٥.

(4) Ducrot, Oswald (1972[1979]) "Linguistic Categories", Encyclopedia Dictionary of the Science of Language, Oxford: Blackwell Reference, pp. 111 2.

ومن نماذج تصنيف السمات في أجناس، أن نذكر الجنس المراد عرض سماته، ثم نثني ببيان سماته التي تندرج تحته على النحو التالي:

الجنس	العدد			
سماته	المفرد	المثنى	جمع القلة	جمع الكثرة

ويمثل، في الحقيقة، عرض السمات النحوية في أجناس أو أصناف بداية لوضع نظام للسمات يكشف عن العلاقات القائمة بين السمات الواردة تحت كل جنس من أجناسها المختلفة، وهو ما يريد البحث الحالي أن يدرسه بالتفصيل؛ إذ الاكتفاء بسرد السمات دون بيان تصنيفاتها وتجميعاتها المختلفة لا يمثل إضافة ذات بال بالنسبة لدرسنا النحوي المعاصر.

ج. مخطط السمة الهرمي Feature Hierarchy

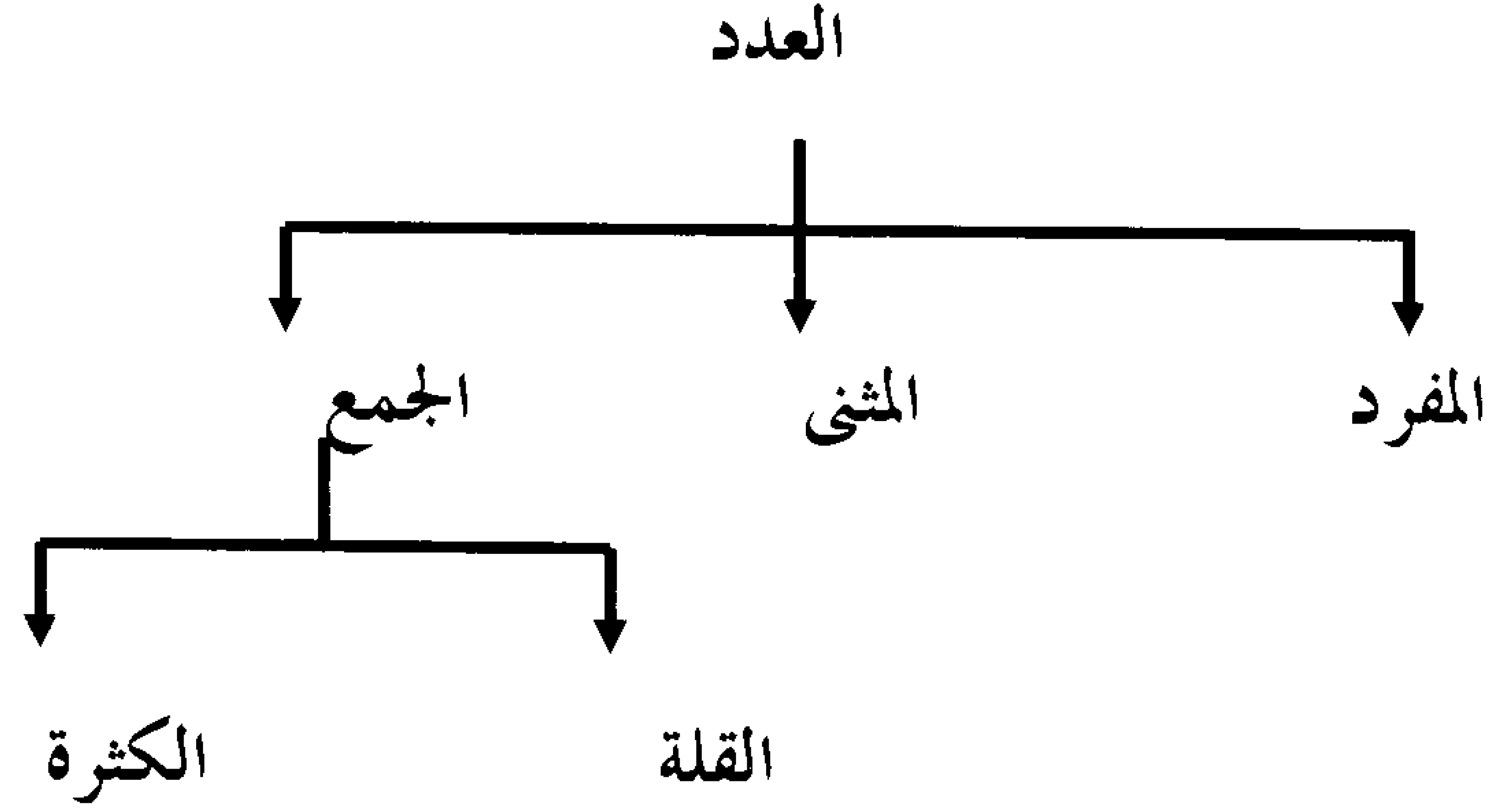
يَتِمُّ عرض السمات، كذلك، بجمع السمات في تخطيط هرمي يبين علاقات مختلف هذه السمات بعضها ببعض (1).

والحقيقة أن عرض السمات في تصور هرمي يحتاج إلى مجموعة محددة من السمات بعضها فروع لبعض، وبعضها فروع للفروع... إلخ. كما أن مخطط السمة الهرمي يرد في السمات الصوتية في الدرس اللغوي المعاصر (2). على أن البحث الحالي يمكن أن يقدم تَصَوُّراً مُبَسَّطاً لمخطط هرمي للسمات النحوية، ويتمثل في أن نصنع أجناسا رئيسية وأجناسا فرعية تضم السمات مباشرة، كأن نضع سمات جمع القلة وجمع الكثرة وجمع التصحيح وجمع التكسير والمثنى والمفرد تحت جنس العدد

(1) Ibid, pp. 101 2 & Halle, Morris (1992) "Phonological Features", in International Encyclopedia of Linguistics, Vol. 3, edited by William Bright, New York and Oxford: Oxford University Press, p. 211. pp. 207 11.

(2) Dobrovolsky and Katamba (1987[1996]) "Phonology; the function and patterning of sounds", Contemporary Linguistics: An Introduction, p 102.

على النحو التالي:



جُمِعَتْ في المخطط الموضح سمتا القلة والكثرة تحت جنس فرعِيٌّ هو جنس الجمع، ثم جُمِعَ الجمع والمثنى والمفرد تحت الجنس الرئيسي.

ويُمَثِّلُ عرض السمات النحوية في أجناس نحوية **Grammatical Categories** أبرز نظام مشهور لتصنيف السمات النحوية. ويُمَثِّلُ، مِنْ ثَمَّ، الحديث عن الأجناس النحوية، حديثا عن نظام السمات النحوية.

٢. موقعها من الدرس اللغوي

إذا كانت الأجناس النحوية تصنيفا للسمات أو الحالات التي ترد عليها الكلمات من تذكير وتأنيث، وإفراد وتثنية وجمع، وتنكير وتعريف... إلخ فإنها بذلك تمثل درسا للسمات النحوية للكلمات. وهي ترد ضمن أعمال اللغوي؛ إذ إن تصنيف الأجناس النحوية "عمل من أعمال الصرف الذي لا يزال إلى الآن ينشد من يقوم بعمله" (١). كما أنها بكونها تصنيفا للسمات أو الحالات النحوية للكلمات تمثل، في الحقيقة، أحد إجراءات الدراسة التي لا تخرج عن تحليلها إلى عناصرها المختلفة ووصف هذه العناصر وتصنيفها، ثم بيان علاقاتها.

---

(١) فندريس، اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠، ص ١٢٦.

ويمكن لبيان طبيعة هذا الموضوع وأهميته أن نشير إلى أنه يتصل بمسألة التعدد في الصيغ الذي يتم بمختلف الزيادات الصرفية وبشتى طرق التغيير الصرفي؛ إذ يلزم للصيغ المتعددة أن تُصَنَّفَ في مجموعات تكشف ما بينها من اتفاق واختلاف، وما يعكسه هذا الاختلاف الشكلي من فروق دلالية إن وجدت.

يقول فندريس عن اتساع موضوع الأجناس النحوية التي يطلق عليها اسم الفصائل النحوية: "ويستطيع كُلٌّ منا أن يَتَصَوَّرَ ضخامة عددها وتنوع مذاهبها بالرجوع إلى معرفته اللغوية... هناك من الفصائل النحوية بقدر ما يوجد من دوال النسبة[1] في كل اللغات"[2].

وهذا الاتساع الذي يشير إليه فندريس هو الذي دعانا في أثناء إنجازنا لهذا العمل أن نقدم إطارا تنظيريا مع مجموعات نماذج تطبيقية له؛ إذ يعني جمع هذه السمات كلها أن نقدم عرضا للغة كلها من زاوية السمات.

وقد عرفت دراسة الأجناس النحوية طريقها إلى الدرس اللغوي منذ بواكير البحث اللغوي؛ حيث تمثَّلَتْ قضايا اللغة الأولى في تصنيف عناصرها إلى اسم وفعل وأداة، وتصنيف لسمات هذه العناصر إلى أجناس، يقول ماتيوس Matthews في ذلك: "كانت مشكلة الكلمة بالنسبة للنحاة التراثيين اليونان والرومان مشكلة التصنيف. لقد صُنِّفَتْ في المستوى الأعلى الصيغ التي تصنع منها أي جملة في أقسام كلام ثمانية: الاسم والضمير والفعل وهَلُمَّ جَرًّا... لا تزال السمات التي تتغير في الأفعال، وَفْقًا لدونتس Donatus، تشمل سمات الزمن Tense، والعدد

---

(١) يريد بدوال النسبة المورفيمات التي لا تدل على ذوات أو أحداث، بل على علاقات نحوية، يقول: "دال النسبة في غالب الأحيان عنصر صوتي (صوت أو مقطع أو عدة مقاطع أحيانا) يشير إلى النسب النحوية التي تربط الأفكار الموجودة في الجملة بعضها ببعض"، فندريس، اللغة، ص ١٠٥.

(٢) السابق، ص ص ١٢٥ ١٢٦.

Number والشخص Person بمعناها المعاصر تقريباً"[١].

وقد جعل الاهتمام بهذه الأجناس في بعض فترات الفلسفة اليونانية بعض اللغويين يرى "أن المرء يمكن أن يصف الفترة الأولى من الفلسفة اليونانية، وهي فترة ما قبل أرسطو، بتعلقها بالأجناس النحوية وتركيب الموجودات والوجود، وبتعلقها قرب نهايتها بقيم الحقيقة"[٢].

كما اشتمل حديث أرسطو عن الأجناس، بصفة عامة، على درس لغوي رائد، يشير بعض اللغويين إلى ذلك، يقول: "يمكن أن يُبَيَّنَ في عمل أرسطو تحليل آخر دلالي ومنطقي للغة من خلال نصوص عمله عن الأجناس"[٣].

وقد انتقلت من الفلاسفة إلى اللغويين كما يظهر من أعمال بريسيان Priscian الذي "ينبني تحليله النحوي على المفاهيم الفلسفية، وبخاصة أجناس أرسطو"[٤].

على أن هذه الدراسة لم تقتصر على اهتمام الدرس التراثي؛ إذ وجدت عناية واضحة في الدرس اللغوي في العصور الوسطى، وذلك فيما عُرِفَ بالنحو التأملي Speculative Grammar الذي اهتم بصيغ التعبير كما يفيد بعض اللغويين، يقول: "لقد طُوِّر مفهوم صيغ التعبير modus significandi لشرح وظيفة

---

(1) Matthews, P. H. (1974) Morphology: An Introduction to the Theory of Word Structure, Cambridge: Cambridge University Press, pp. 59 60.

(2) Collinge, N. E. (1986) "Greek (and some roman) preferences in language categories", Studies in the History of Western Linguistics, Cambridge: Cambridge University Press, p. 11.

(3) Hovdhaugen, Even (1982) Foundations of Western Linguistics from the Beginning to the End of the First millennium A. D., USA and Canada: Columbia University Press, p. 35.

(4) Luhtala, Anneli (1993) Syntax and dialectic in Carolingian Commentaries on Priscian's Institutiones grammaticae", History of Linguistic Thought in the early Middle Ages, edited by Vivien Law, Amsterdam and Philadelphia: John Benjamins Publishing Company, p. 146.

الأجناس النحوية كأقسام الكلام والإعراب والزمن في إطار علاقة العلامة ــ الدلالة التي تربط الكلمات بموضوعات العالم الحقيقي"[1].

كما أن هذه الدراسة قد أخذت، أيْضًا، قدرا واضحا من الدرس اللغوي المعاصر بدءا من كل من بُوَاز Boas وبلومفيلد Bloomfield. لقد عَدَّ بُوَاز Boas: "دراسة الأجناس النحوية الخاصة بكل لغة أهم مهمة تُلْقَى على عاتق اللغويين"[2]، كما رأي بلومفيلد Bloomfield "أن المُهِمَّةَ التي تقع على عاتق اللغويين في المستقبل هي أن يقارنوا بين الأجناس النحوية في مختلف اللغات، وأن يروا السمات التي ترد عالميةً أو واسعة الانتشار على الأقل"[3].

وقد أَكَّدَ اللغويون المحدثون بعدهما على أهمية دراسة الأجناس النحوية من جهة أنها خطة مهمة في الدرس الوصفي، يقول بعضهم: "إن تحديد الأجناس النحوية التي تستعملها لغةٌ ما خطوة مهمة في اللغويات الوصفية"[4].

وهذه الأهمية، في الواقع، هي التي يمكن أن تفسر اهتمام كثير من اللغويين الذين رأوا حيوية هذه الدراسة بالنسبة للنظرية اللغوية؛ حيث "كان مفهوم الأجناس النحوية مركزيا بالنسبة لكل اللغويات الحديثة. وقد تَطَوَّرَ خلال سنوات في أعمال بُوَاز Boas وورف Whorf وسابير Sapir وجاكوبسون Jacobson وبنفنست Benveniste وكوريلوفتش Kurylowicz وآخرين"[5].

---

(1) Covington, Michael A. (1986) "Grammatical theory in the Middle Ages, Studies in the History of Western Linguistics, Cambridge: Cambridge University Press, p. 27.

(2) Dinneen, Francis P. (1967) An Introduction to General Linguistics, New York and Chicago: Holt, Rinehart and Winston, Inc., p. 215.

(3) Bloomfield, Leonard (1933[1935]) Language, revised edition, London: George Allen & Unwin Ltd., p. 270.

(4) Carroll, John B. (1953[1959]) The Study of Language: A Survey of Linguistics and Related Disciplines in America, Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, p. 42.

(5) Bybee, Joan. (1985) Morphology: A Study of the Relation between Meaning and Form, Amsterdam and Philadelphia: John Benjamins Publishing Company, p. 191.

كما التفت اللغويون العرب، كذلك، إلى علاقة السمات بعضها ببعض، واندراجها تحت أجناس محددة، على قلة التصريح بما هو مُقَرَّرٌ في هذه المسألة، يقول ابن جني: "إذا قلت في لا أبالك: إن الألف تؤذن بالإضافة والتعريف، واللام تؤذن بالفَصْل والتنكير فقد جمعت على الشيء الواحد في الوقت الواحد معنيين ضدين، وهما التعريف والتنكير، وهذان كما ترى متدافعان"[١].

ثانيا ـ أفراد الأجناس النحوية

قامتْ جملةٌ واسعةٌ من الدراسات اللغوية بدراسة التفصيلات المختلفة لعدد من الأجناس النحوية، وذلك مثلما نجد في الدراسات التي تمت عن "Aspect"[٢] الجهة "التي يراد بها ورود الفعل على جهة التمام (Perfectness) ماضيا أو مضارعا أو مستقبلا أو جهة عدم التمام (Imperfectness)، وذلك مع الفعل التام في الإنجليزية، وغير التام و"Tense"[٣] الزمن "و The Middle Voice الصيغة الوسطى"[٤] التي تشبه صيغ المطاوعة في العربية التي توازي المبني للمجهول من حيث إسناد الفعل معها إلى غير من قام به، وتوازي المبني للمعلوم في عدم تغير صيغة الفعل إلى الصيغة المقررة للمبني للمجهول، وغير ذلك من الدراسات.

وقد اختلف اللغويون مرتين فيما يخص أفراد الأجناس النحوية؛ حيث اختلفوا في دائرة الأجناس، ثم في عدد الأفراد، وذلك على النحو المبين فيما يلي:

- **دائرتها**

يختلف النحاة في رؤيتهم لأفراد الأجناس النحوية؛ فيرى بعضهم أنها تقتصر على ما يكون لكلمات اللغة من حالات مختلفة، نحو الحالات المختلفة التي تجمع تحت

---

(١) ابن جني، الخصائص، ج ١، ص ٣٤٣.

(2) Comrie, Bernard (1976) Aspect, Cambridge: Cambridge University Press.

(3) Comrie, Bernard (1985) Tense, Cambridge: Cambridge University Press.

(4) Kemmer, Suzanne (1993) The Middle Voice, Amsterdam/ Philadelphia Company: John Benjamins Publishing Company.

ما يعرف بأجناس: النوع والعدد والإعراب والتعيين ونحو ذلك، وأنه لا يندرج فيها أقسام الكلام على حين يرى بعض آخر من النحاة أن دائرة الأجناس النحوية تتسع لتشمل أقسام الكلام كالاسم والفعل وغيرهما مع أجناس النوع والعدد والإعراب... إلخ.

ويأتي مع هذين الفريقين من اللغويين فريق ثالث يرى أن الدائرة تَتَّسِعُ أكثر لتشمل الوظائف النحوية المختلفة كالفاعلية والمفعولية والحالية والتمييز بالإضافة إلى هذين النمطين السابقين.

ويمكن بيان ذلك من خلال ما ورد عنهم من نصوص تبين هذه التصورات الثلاثة المختلفة، ثم إتباع ذلك ببيان أساس كل واحد من هذه التصورات.

ورد في تعريفات اللغويين للأجناس النحوية grammatical categories وجهان هما:

١. الأقسام التي تُقَسَّمُ إليها كلمات اللغة وَفْقًا لتركيبها وطبيعتها ووظائفها (الأسماء، والصفات، والأفعال... إلخ). ويرادفها: أقسام الكلام Parts of Speech.

٢. أقسام كبيرة تقوم على الشكل تُقَسِّمُ المعجم كاملا أو بعض الأقسام المهمة التي تقوم على الشكل إلى أقسام متساوية الحجم تقريبا (العدد number، الحالة الإعرابية case، والنوع gender، والزمن tense، والصيغة mood، والجهة aspect، والتكرار iteration، والتمام perfection). ويمكن أن تكون هذه الأجناس صرفية أو نحوية"[١].

يُبَيِّنُ بعض اللغويين حدود الوجه الأول، يقول: "يشير بعض اللغويين إلى أقسام من الكلمات، مثل: الاسم والفعل والصفات على أنها أجناس نحوية، على أن هذه الأجناس يشار إليها في النحو التراثي على أنها أقسام كلام PARTS OF SPEECH"[٢].

---

(1) Pei, Mario (1966) Glossary of Linguistic Terminology, New York and London: Columbia University Press, pp. 109 110.

(2) Richards (et. al) (1985) Longman Dictionary of Applied Linguistics, England: Longman Group Limited, p. 126.

بل تنتظم الأجناس النحوية لدى جون ليونز John Lyons الوظائف النحوية، يقول: "سوف نشير إلى أقسام الكلام على أنها الأجناس النحوية الأوليَّة primary grammatical categories، وإلى المفاهيم التي مثل الزمن tense وصيغة الفعل mood، والإعراب case... إلخ بالأجناس النحوية الثانويَّة secondary grammatical categories. وسوف يُشَارُ إلى المفاهيم النحوية التقليدية، مثل: مسند إليه subject، ومسند predicate، ومفعول به object... إلخ على أنها أجناس نحوية وظيفية"[1].

يمكن أن نُقَرِّرَ أن الخلاف في عَدِّ أقسام الكلام من الأجناس النحوية وعدم عدها من ذلك يرجع إلى الاختلاف في حدود موضوع الأجناس النحوية؛ حيث يرى من لا يجعل أقسام الكلام من الأجناس النحوية أن الأجناس النحوية مقصورة على تصنيف سمات العناصر النحوية الصغرى "الكلمات" دون تصنيف هذه العناصر نفسها، على حين يرى الرأي القائل بانضمام أقسام الكلام إلى الأجناس النحوية أن موضوع الأجناس النحوية هو تصنيف العناصر النحوية الصغرى "الكلمات" مع تصنيف سمات هذه الكلمات.

وإذا أردنا معرفة الأساس الذي تختلف فيه هذه التصورات الثلاثة فإننا نلمس ما يلي:

- أن أولها يرجع إلى قَصْر الأجناس النحوية على تصنيف سمات الكلمات لا الكلمات نفسها؛ فهو يقوم على تصنيف الحالات المختلفة التي يمكن أن ترد عليها الكلمات. ويرى أن تصنيف الكلمة قد تكفل به التصنيف الذي يعرف بأقسام الكلام. أي أنه يرى أن الأجناس النحوية لتصنيف العوارض، وأقسام الكلام لتصنيف الجوهر ذاته.
- أن ثانيها يجعل التصنيف الذي تقوم به الأجناس النحوية خاصا بثنائية الكلمات والحالات التي ترد عليها هذه الكلمات، أي أنه يجعل التصنيف متسعا لكلٍّ من

(1) Lyons, John (1968) Introduction to Theoretical Linguistics, Cambridge: Cambridge University Press, p. 274.

العوارض والجوهر.

- أن ثالثها يُوَسِّعُ دائرة التصنيف ليشمل ثلاثية الكلمات وحالاتها ووظائفها.

ونرى أن قسم الكلمة أو نوعها الصرفي يمثِّلُ سمة لها، وأن وظيفتها سمة نحوية أخرى تنضاف إلى الكلمة. كما نرى أن سمة الوظيفة النحوية تقابل غيرها من السمات النحوية؛ إذ تُؤَثِّرُ السمات النحوية الأخرى على ما يَرِدُ للكلمة من سمة نحوية تتصل بالوظيفة؛ فَسِمَةُ الفاعلية مَثَلاً التي قد تأخذها بعض الألفاظ لا تكون لكل الألفاظ في العربية، وإنما يكون لقسم معين من الألفاظ يحمل سمات نحوية بعينها.

- **أفرادها**

يَتَمَثَّلُ الاختلاف الثاني في الأجناس النحوية في بيانهم لها، وهو اختلاف يرجع إلى رغبة بعضهم في التفصيل أو عدمه. كما يرجع عدم الاتفاق على عدد معين من الأجناس النحوية إلى أنها تتغير من لغة إلى أخرى، ومن ثَمَّ، يصبح الحديث عن عدد معين من الأجناس النحوية في عموم الظاهرة اللغوية أمرًا غير علمي.

وفيما يلي وقفة مع بعض ما أحصاه اللغويون من أجناس نحوية:

نُقَرِّرُ ابتداء أن عدد أفراد هذه الأجناس يتغيَّرُ من دراسة نحوية إلى أخرى. وإذا كان بنيامين لي ورف Whorf قد قَدَّمَ في بحثه عن الأجناس النحوية تصنيفا تفصيليا للأجناس بصفة عامة فإن بعض اللغويين قد تكفل بإحصاء عدد غير قليل منها.

ويمكن أن نقف فيما يلي على محاولتين من المحاولات التي جمعت عَدَدًا عريضا من هذه الأجناس النحوية. وذلك على النحو التالي:

بيان نايدا Nida

يبدأ نايدا Nida عرضه للأجناس النحوية بتسجيل بعض الملاحظات حول الأجناس النحوية، يقول: "توجد أجناس نحوية عديدة يمكن أن يستدل عليها من العلامات أو اللواصق التي يسميها الصيغ المقيدة، مثل: الزمن tense، والشخص person، والعدد number، وصيغة الإسناد voice، وصيغة الإخبار mode.

ويستحيل تماما التَّنَبُّؤ بقسم الكلام الذي يعلِّمُ جنسا نحويا ما. على سبيل المثال: نتوقع بشكل طبيعي أن يكون الزمن إشارة تمثل جزءا من الأفعال إذا ظهر جزء مقيد بها. لكننا نجد في لغة الهوبا Hupa، التي كانت إحدى اهتمامات سابير Sapir [(١)]، والتي قيل: إنه كان يتكلمها عام ١٩٧٧ نحو خمسين شخصا عجوزا من مجموع ألف ومائة فرد من سكان شمال غربي كاليفورنيا [(٢)]، أن الأسماء تؤدي دلالة الزمن؛ فلفظ xonta يعني منزلا قائما الآن، كما يعني لفظ xontaneen منزلا كان موجودا من قبل، أي مُدَمَّر، ويعني لفظ xontate منزلا سوف يوجد، أي لم يُبْنَ بعدُ" [(٣)].

ثم يستعرض بعد ذلك عشرين جنسا نحويا ترد عنده من خلال عدد واسع من اللغات التي يحللها صرفيا. وتتمثل هذه الأجناس النحوية فيما اشتهر منها، نحو: العدد والنوع والشخص والزمن والجهة وصيغة الإخبار mood التي يطلق عليها mode والإعراب الذي يُسَمِّيهِ بما يفيده من دلالة؛ إذ يطلق عليه العلاقات النحوية grammatical relations.

ومما يرد عنده من الأجناس النحوية جنس السببية، الذي ينقسم عنده إلى مُنَفِّذ للحدث agentive، وآلة للحدث instrumental، والملكية possession التي تعكس التقابل بين الصيغ بقيام الملكية فيها وغيابها، والمادية tangibility وتشمل التقابل بين الألفاظ في إفادتها لقبول مدلولاتها للمس وعدم قبولها له. ويرد عنده، أَيْضًا، جنس صيغة الإسناد voice التي جعلها عشرة أنواع تشمل المبني للمعلوم active والمبني للمجهول passive والانعكاسي reflexive، الذي يقال له في اللغة

---

(1) Eggan, Fred (1992) "Sapir, Edward", International Encyclopedia of Linguistics, Vol. 3, edited by William Bright, New York and Oxford: Oxford University Press, p. 374.

(2) Cook, Eung Do (1992) "Language List", International Encyclopedia of Linguistics, Vol. 1, edited by William Bright, New York and Oxford: Oxford University Press, p. 128.

(3) Nida, Eugene A. (1946[1969]) Morphology: The Descriptive analysis of Words Structures, USA: Ann Arbor: The University of Michigan Press, p. 166.

الفرنسية الفعل الضميري le verb pronominal ويعني أن يوقع الفاعل فعله على نفسه لا على غيره [1]، والمشارك reciprocal والمتعدي transitive واللازم intransitive والسَّبَبِيّ causative والمتوسط middle وفعل الإعطاء beneficative وغير الذاتي impersonal.

كما يثبت، كذلك، الاسم العام (اسم الذات) والاسم الخاص (العلم)، والحركة movement جنسا نحويا اعتمادا على وجود صيغ في لغة كيكشي kekchi[2] تفيد عمل الفعل قادما من مكان ما، وذاهبا إلى مكان ما.

ويثبت، أَيْضًا ، جنس الحياة Animateness وجنس الشكل حين تقابل اللغة بين الذوات في أشكالها التي ترد اسطوانية ومفلطحة ومستديرة... إلخ.

على أنه قد أثبت جنس تحديد الهوية identification الذي يريد به تعيين السياق لهوية الوحدات وعدم تعيينه لها، وهو يخالف عنده جنس التعيين "التعريف والتنكير" الذي يقتصر عنده على وجود أدوات التعيين والتنكير. ولا يخفى أن التعيين يتضمن في العربية الأمرين معا؛ إذ يتفرع التعريف الذي هو أحد أوجه التعيين إلى تعريف بالحضور وبالعهد وبالذكر. وكذلك يُبَيِّنُ كلا من جنس الموقعية location،

(١) يرد الفعل laver في الفرنسية بمعنى يَغْسِلُ، وهو يصدر من ذات ليقع على غيرها، أما إذا أضيف إليه الضمير se وأصبح الفعل se laver كان بمعنى يَغْتَسِلُ، أي غسل نفسه وأحدثه بنفسه لا بغيره، ويختلف الضمير se حسب الشخص من متكلم إلى مخاطب إلى غائب، يقال: me lave أَغْتَسِلُ للمتكلم، وte lave تَغْتَسِلُ للمخاطب، وse lave يَغْتَسِلُ/ تَغْتَسِلُ للغائب مذكرا أو مؤنثا... إلخ؛ ومن هنا سُمِّيَ في الفرنسية فعلا ضميريا un verb pronominal.

(٢) وهي إحدى اللغات المايانية Mayan وتسمى كذلك باللغة الكويشية Quecchí التي توجد في ألتا فيراباز Alta Verapaz الشمالية وجنوب بِتِن Petén بجواتيمالا وفي بليز Belize.

راجع:

Campbell, Lyle (1992) " Mayan Languages", International Encyclopedia of Linguistics, Vol. 2, edited by William Bright, New York and Oxford: Oxford University Press, p. 415.

الذي يتصل بتمييز اللغة بين مواقع مختلفة للشيء من المتكلم، وجنس الحجم size: ويوجد في الإسبانية pěro ومعناه كلب، وpeírto (كلب صغير= كُلَيْب)، وجنس القيمة value، وتوجد هذه الأجناس عند وجود وجهين متقابلين أو أكثر من التقدير الاجتماعي[1].

بيان كريستال

قَدَّمَ ديفيد كريستال David Crystal في "The Cambridge Encyclopedia of Language موسوعة كمبردج للغة" ثمانية أجناس قام بتحليل جوانبها المختلفة كالأقسام التي يرد عليها كل جنس منها، والأشكال التي ترد عليها أفراد هذه الأجناس العشرة، والدلالات التي تصاحب هذه الأفراد وبعض الملاحظات التي تتمثل في خروج بعض اللغات عما قررته بصدد بعض أجناسها من قوانين، أو مفارقات لغوية حينما نتأمل مختلف اللغات في جنس منها. وقد عرض كل ذلك في جدول [2] يصور هذه الجوانب بشكل منظم.

وتَتَمَثَّلُ هذه الثمانية التي ذكرها في موسوعته للغة فيما يلي:

١. الجهة **Aspect**

وتكون في الفعل، ويراد بها ما إذا كان الفعل قد جاء على جهة التمام أو لا يزال قيد الإنجاز، وهما ما يقال لهما التمام perfectiveness وعدم التمام imperfectiveness. ويظهر عدم التمام هذا مع الفعل المستمر continuous ماضيا ومضارعا ومستقبلا في الإنجلزية ومع الفعل البسيط simple ماضيا ومضارعا ومستقبلا في مقابل الفعل التام perfect ماضيا ومضارعا ومستقبلا؛ إذ يكون الأولان، أي المستمر continuous والبسيط simple، لما هو دائم أو قيد الإنجاز، أما الأخير، أي التام perfect ، فهو لما انتهى إنجازه.

٢. الإعراب Case.

---

(1) Nida (1946[1969]) Morphology: The Descriptive Analysis of Words, pp. 166 9.

(2) Crystal (1987) The Cambridge Encyclopedia of Language, p 93.

٣. النوع Gender تذكيرا وتأنيثا.

٤. صيغة الإخبار، وتكون في الإخبار والإنشاء... إلخ.

٥. العدد Number.

٦. الشخص Person تكلما وخطابا وغيبة.

٧. الزمن Tense.

٨. صيغة الإسناد Voice.

وتكون في الفعل، كما يراد بها الفعل المبني للملعوم والفعل المبني للمجهول وصيغ المطاوعة [1].

ثالثا. تصنيفات السمات النحوية

١. في الدرس الغربي

وردت عدة تصنيفات للأجناس النحوية عند عدد من اللغويين وبخاصة بنيامين لي ورف Benjamin Lee Whorf الذي قدم بحثا رائدا فيها لا يقوم على جمع الأجناس الصرفية المختلفة بقدر ما يقوم على محاولة تصنيفها. وقد وردت في الدرس اللغوي بعامة عدة أصناف للأجناس النحوية تتمثل فيما يلي:

أ. تصنيف الأولية والثانوية والوظيفية primary, secondary and functional categories

قَسَّمَ ليونز Lyons الذي ذكرنا نصه مترجما فيما سبق الأجناس إلى:

- أجناس نحوية أولية primary grammatical categories والتي تَمَثَّلَتْ عنده في أقسام الكلام.
- أجناس نحوية ثانوية secondary grammatical categories:

وتمثلت عنده في أجناس: الزمن tense وصيغة الفعل mood، والإعراب

---

(١) يمكن مراجعة هذه الأجناس الثمانية التي نقلناها عن كريستال Crystal وتحليله لها، في موسوعة كمبردج للغة، Ibid., 93.

case... إلخ.

- أجناس نحوية وظيفية functional grammatical categories:

وتمثلت عنده في أجناس: المسند إليه subject، والمسند predicate، والمفعول به object... إلخ.

وهذا هو التصنيف الوحيد الذي يُدْرِجُ الوظائف النحوية ضمن الأجناس النحوية grammatical categories. يقول في تصنيفه للأجناس النحوية: "سوف نشير إلى أقسام الكلام على أنها الأجناس النحوية الأولية primary grammatical categories، وإلى المفاهيم التي مثل الزمن tense وصيغة الفعل mood والإعراب case... إلخ بالأجناس النحوية الثانوية secondary grammatical categories. وسوف يُشَارُ إلى المفاهيم النحوية التقليدية، مثل: مسند إليه ومسند ومفعول به... إلخ على أنها أجناس نحوية وظيفية functional grammatical categories"(١).

ب. التصريفية والتركيبية(٢) Inflectional and Syntactic

يَرِدُ تصنيف الأجناس النحوية إلى أجناس تصريفية وأخرى نحوية تركيبية عند بلومفيلد Bloomfield بناء على كون الجنس النحوي يظهر في الوحدة الصرفية الكلمة ومن خلال لواصق التصريف أو في المركب النحوي ومن خلال التركيب النحوي.

وهو يَعُدُّ من الأجناس النحوية الخاصة بالنحو جنس النكرة والمعرفة وجنس إطلاق الفعل واستمراره وتمامه، يقول: "ليست جميع الأجناس، على أية حال،

---

(1) Lyons (1968) Introduction to Theoretical Linguistics, p. 274.

(٢) ترجمنا مصطلح Syntactic في هذا الموضع بتركيبية على الرغم من ترجمتنا له في مواضع أخرى بنحوية لأنه وضع مقابلا للصرف في هذا الموضع؛ مما يستلزم الفرق بين الصرف والتركيب، واستخدم في المواضع الأخرى بما يشمل الصرف والتركيب فترجمناه بالنحوية بدلا من التركيبية.

صـرفية... بعـض الأجنـاس نحويـة، ولا تظهـر في تـصريفات الكلمـات، ولكـن في المركبات... من هذه الأجناس النحوية جنس الأسمـاء المعرفـة والنكـرة (a book: the book)، أو جـنس جهتَـيِ الانقطـاع والاسـتمرار في أفعالنـا (wrote: was writing)، ومجـرد حـدوث الفعـل أو تمامـه (wrote: had written)، أو صـيغة الإسناد (wrote: was written)"[١].

ج. العامة والخاصة Generic and Specific

يُصَنِّفُ ورف Whorf ويتابعـه بعـض اللغـويين الأجنـاس النحويـة إلى عامـة generic grammatical categories وخاصـة specific grammatical categories، ويقصدون بالعامة الأجناس النحوية نفسها، كأجنـاس النـوع والعـدد والإعراب، أما الأجناس الخاصة فيقـصدون بهـا، في الحقيقـة، الـسمات أو الحـالات النحوية التي تندرج تحت الأجناس، إذ يقصد بها، مثلا، التذكير في العربيـة أو الإفـراد في الفرنسية أو المبني للمعلوم في الإنجليزية. وهذه، كما لا يخفى، هي السمات النحوية التي تُجْمَعُ وتُصَنَّفُ في أجناس وليست الأجناس نفسها.

وقد فَرَّقَ البحث من قَبْـلُ بـين الأجنـاس والـسمات أو الحـالات النحويـة في ضبطه للأجناس النحوية [٢]. يقول هوكت Hockett: "الجـنس العـام هـو النظـام أو التصنيف الكامل: العدد في اللغة الإنجليزية، والنوع في اللغة الإسـبانية، والإعـراب في اللغة اللاتينية" [٣]، كما يقـول بعـضهم عـن الجـنس الخـاص: إنـه "عنـصر في نظـام أو تصنيف (الجمع في الإنجليزية، المؤنث في اللغـة الإسـبانية، النـصب علـى المفعوليـة في اللغـة اللاتينيـة)... ويقابلـه: الجـنس النحـوي العـام generic grammatical category" [٤].

ولا يخفى أن الأَوْلَى من هذا التصنيف هو ما سَجَّلَهُ البحثُ تحت أجناس نحوية

---

(1) Bloomfield (1933[1935]) Language, p. 270.

(٢) ص ٤١ وما بعدها من هذا الكتاب.

(3) Hockett, Charles (1958) A Course in Modern Linguistics, USA: The Macmillan Company, pp. 231.

(4) Pei (1966) Glossary of Linguistic Terminology, p. 254.

وحالات أو سمات نحوية؛ إذ يرى البحث أن ما يندرج تحت الجنس النحوي من أفراد يمثل الحالات أو السمات النحوية التي تكون للكلمات ويجمعها الجنس معا.

د. الوصفية والتصنيفية Descriptive and Taxonemic

يُمَثِّلُ تصنيف الأجناس النحوية إلى أجناس وصفية وأخرى تصنيفية أحد التصنيفات الواسعة التي صُنِّفَتْ فيها هذه الأجناس، وهو يرد عند ورف Whorf الذي يصدر بحثه عن الأجناس النحوية بأنه: "يضع نظرية عامة للأجناس النحوية. وتقع هذه الأجناس في نمطين رئيسيين: وصفي وتصنيفي"(1)، أي أنه يُفَرِّقُ بين مجرد عرض السمات وبين تصنيفها في أجناس؛ فكأنَّ السمات في حَدِّ ذاتها أجناس وصفية على حين تكون الأجناس نفسها أجناسا تصنيفية.

ويقوم هذا التصنيف عند ورف Whorf على زاوية الدراسة؛ فإنها إذا كانت تسجل أوصاف كل جنس أو سماته في المقام الأول دون نظر إلى تصنيفها بعضها مع بعض كانت وصفية، وإذا كان الغرض منها التصنيف كانت تصنيفية. وهو يطبق هذا على الأجناس النحوية وعلى أفرادها التي سماها البحث بالحالات أو سمات الكلمات النحوية التي تندرج تحت الأصناف وليست هي الأصناف نفسها. يقول ورف Whorf في ذلك مشيرا إلى الأجناس النحوية بالأجناس العامة وإلى الحالات النحوية للكلمات بالأجناس الخاصة:

"الأجناس التصنيفية Taxonomic والوصفية Descriptive Categories: يمكن أن نُسَمِّيَ بعض الأقسام أو المفاهيم بالأجناس التصنيفية TAXONEMIC في مقابلة الأجناس الوصفية DESCRIPTIVE. ويمكن أن تكون الأجناس التصنيفية تصنيفية من الدرجة الأولى، وهي الأجناس الخاصة، مثل صيغة المبني للمجهول passive voice، حالة النصب على المفعولية objective case ، أو تصنيفية من الدرجة الثانية وهي الأجناس العامة، مثل: صيغة الإسناد voice والحالة الإعرابية case. يمكن أن تكون أقسام الدرجة الثانية أهم وأكثر قيمة بشكل كبير بوصفها

(1) Whorf (1945) "grammatical categories", Language 21, p. 1.

مفاهيم لغوية وتعميمات لصياغات النظام والمخططات الموجودة في اللغة عندما تدرس اللغة وتوصف في إطار الأجناس البشرية"[1].

هـ- الدلالية وغير الدلالية (الشكلية الخالصة أو متساوية الدلالة) Semantic and Isosemantic

ورد تصنيف آخر للأجناس النحوية يرجع إلى الجانب الدلالي؛ إذ يتحدث اللغويون عن أجناس نحوية غير دلالية (أو متساوية الدلالة، أي شكلية خالصة) isosemantic يريدون بها كل جنس لا يوجد فَرْقٌ دلالي ما بين أَوْجُهِهِ المتقابلة. ومثال هذا النوع من الأجناس النحوية جنس الصحة والاعتلال الذي يوجد فيه وَجْهَا الفعل الصحيح والفعل المعتل؛ إذ لا يخفى أن هذين الوجهين المتقابلين للفعل لا يعكسان فرقا دلاليًّا ما بينهما.

يقول ورف Whorf عن هذا النوع من الأجناس النحوية: "لدينا، أَيْضًا ، مجموعات من الكلمات متمايزة في الشكل، وليس لها فرق في الدلالة، يمكن أن نسميها الأقسام المتساوية الدلالة أو الشكلية المحضة... توضع أنماط هذه الأجناس المتساوية الدلالة بواسطة تصريفات الاسم declensions وتصريفات الفعل conjugations. وقد تطورت بوفرة تلك السمات الشائعة جدا في لغات العالم، مثل اللاتينية والسنسكريتية ولغة الهوبي Hopi [2] والمايا [3] Maya ، وبصورة أقل في السامية

---

(1) Ibid., p. 11.

(٢) هي إحدى لغات الركن الجنوبي الغربي من الولايات المتحدة الأمريكية التي تتراوح بين ثلاثين وأربعين لغة تقسم إلى فرع جنوبي ومجموعة شمالية أو أكثر ترد منها اللغة الهوبية. انظر: Rood, David S. (1992) "North American languages", International Encyclopedia of Linguistics, Vol. 3, edited by William Bright, New York and Oxford: Oxford University Press, p. 112.

(٣) وهي مجموعة تتشكل من إحدى وثلاثين لغة تتحدث في المكسيك وبليز Belize وجواتيمالا (وبشكل هامشي في هندوراس)، انظر: Campbell, Lyle (1992) " Mayan Languages",International Encyclopedia of Linguistics,Vol. 2, p. 401.

والإنجليزية (أفعال "صحيحة" و"معتلة") والأزتكية Aztec [1]، وهي غالبا مفتقدة في البيوتية الجنوبية Southern Paiute [2]... الأقسام المتساوية الدلالة البديلة هي، كما يوحي اسمها، مثل المجموعة الإنجليزية التي تتضمن don't وwon't وshan't وcan't... إلخ ومجموعة do not وwill not وshall not وcan not" [3].

وقد سبق أن مثلنا للأجناس المتساوية الدلالة في العربية بجمع التصحيح وجمع التكسير، وبتذكير الحرف وتأنيثه، وبالصحيح والمعتل فَضْلاً عن المهموز وغير المهموز، وعن المضعف وغير المُضَعَّف.

ويمكن أن نضيف إلى نماذج الأجناس المتساوية الدلالة في العربية ما يأتي:

- جنس صياغة المصدر: وهو جنس شكلي يجمع تحته صنفين شكليين للمصدر، وهما المصدر الأصلي والمصدر الميمي؛ إذ هذان الصنفان لا يعكسان فرقا دلاليا بينهما؛ ومن ثم يمكن عد ذلك من قبيل الأجناس النحوية الشكلية أو المتساوية الدلالة.
- جنس صياغة الجمع (الجمع واسم الجمع): وهو جنس شكلي يتم فيه التفريق بين الجمع واسم الجمع من جهة ورود الجمع على وزنه المقرر، وورد مفرد له، وذلك بخلاف اسم الجمع الذي لا مفرد له أو له مفرد لا يأخذ جمعه الوزن الذي ورد عليه اسم الجمع.
- جنس صياغة التثنية: يمكن، كذلك، عد المثنى والملحق به جنسا شكليا؛ إذ الفرق بينهما شكلي بحت يقوم على توفر شروط التثنية وتخلفها.

---

(١) توجد اللغات الأزتكية Aztecan في شمالي وجنوبي المكسيك، راجع Miller, Wick R. (1992) "Uto Aztec languages", International Encyclopedia of Linguistics, Vol. 4, edited by William Bright, New York and Oxford: Oxford University Press, p. 212.

(٢) إحدى اللغات الهندو أمريكية بمنطقة يوتا Utah، وأريزونا Arizona، ونيفادا Nevada، وكاليفورنيا California. "يتكلمها معظم البالغين من أهلها دون معظم الصغار"، انظر: Ibid., Vol. 4, p. 216.

(3) Whorf (1945) "grammatical categories", Language 21, p. 10.

- جنسا صياغة جمعي التصحيح: يمكن، أَيْضًا ، عد جمعي التصحيح والملحق بهما من هذا القبيل.

وهو يشمل جمع المذكر السالم والملحق به وجمع المؤنث السالم والملحق به جنسين شكليين؛ إذ الفرق بين الجمع والملحق به شكلي بحت بسبب توفر شروط الجمع بالنسبة لجمع المذكر السالم أو جمع المؤنث السالم، وتخلفها عن الملحق بهما.

- جنس صياغة اسم الآلة: هو جنس شكلي يجمع تحته صنفين شكليين لاسم الآلة؛ إذ يرد اسم الآلة سماعيا وقياسيا على النحو المقرر في الصرف العربي.

يبقى أن نشير إلى أن المقابل للأقسام المتساوية الدلالة وفق القسمة المنطقية هو الأقسام المتساوية الشكل التي يمكن أن نضع لها مصطلح isoformal في مقابل مصطلح **isosemantic**.

ويمكن التمثيل لمثل هذا القسم بالكلمات التي تأخذ شكلا واحدا (متساويا) على الرغم من كونها تحمل دلالات مختلفة، وهي تلك الكلمات التي تعرف على المستوى المعجمي بالمتعدد الدلالي أو المشترك اللفظي.

وهو قسم لم يتكلم عنه ورف Whorf؛ لأنه، في الحقيقة، لا يقبل الاندراج في الأجناس النحوية بسبب طبيعته التي تناقض طبيعة الأجناس النحوية؛ إذ الأصل في الأجناس النحوية أن تكون للسمات النحوية التي تحملها الألفاظ وتظهر من خلال علامات الألفاظ وأوزانها وغير ذلك من الوسائل الشكلية للتعبير عن الفروق الدلالية، وهو ما لا يتحقق عندما تأخذ الألفاظ المختلفة دلالة شكلا واحدا، أي في حالة الأقسام المتساوية الشكل.

ويعني ذلك، ببساطة، أن غياب الفرق الشكلي بين الألفاظ التي تحمل دلالات لفظية، أي حالة الأقسام المتساوية الشكل يفيد أن اللغة لا تعترف في هذه الحالة بالفروق الدلالية على المستوى الشكلي؛ ومِنْ ثَمَّ لا تُعَدُّ هذه الحالة من قبيل الأجناس النحوية.

والحقيقة أننا يمكن بطريقة أخرى أن نَعُدَّ حديث ورف Whorf عن الأجناس

التي بلا علامات أو الأجناس الخفية الذي نقف معه في النقطة التالية لنقطتنا هذه من قبيل الأجناس المتساوية الشكل؛ إذ يعني عدم ظهور العلامة أن الشكل بين أطراف الأجناس صار واحدا (متساويا). وبيان ذلك فيما يأتي:

و- أجناس ذوات علامة (صريحة) وأجناس بلا علامات (خفية) Phenotype and Cryptotype

وهو تصنيف للأجناس النحوية وفق بروز العلامة المتخذة لها في جميع السياقات التي ترد فيها في اللغة وعدم بروزها في جميع هذه السياقات.

ويمكن التمثيل لهذا التصنيف بلفظ "صابر" الذي يعد صريحا، ولفظ "صبور" الذي يعد مخفيا؛ إذ تلازم لفظ "صابر" علامة النوع؛ حيث تغيب علامة التأنيث علامةً على التذكير، وترد علامةً على التأنيث، وذلك بخلاف لفظ "صبور" الذي لا تظهر معه دائما علامة تفيد نوعه؛ إذ يمكن أن يقال في جملة ما: "قابلت فتاة صبوراً" دون علامة في لفظ الوصف "صبور" تحدد ما إذا كان الشخص الذي يقع عليه ذكراً أو أنثى، كما يمكن أن يقال: "هذه فتاة صبور"، و"هذا فتى صبور" بإبراز العلامة التي تفيد النوع في ألفاظ أخرى ترد في الجملتين،؛ فقد وردت علامة التأنيث في لفظ "هذه"، ولفظ "فتاة"، وغابت علامة التأنيث علامَةً على التذكير عن لفظ "هذا" ولفظ "الفتى" في الجملة الثانية؛ مما يعني أن مثل هذا اللفظ يعد من الجنس النحوي المخفي الذي لا تبرز علامته في جميع السياقات التي يَرِدُ فيها.

يقول ورف Whorf: "الجنس ذو العلامة (الصريح) Overt Category وهو جنس له علامة لفظية حاضرة (مع استثناءات نادرة فقط) في كل جملة تشتمل على فرد من الجنس. لا يلزم أن تكون العلامة جزءا متصلا بنفس الكلمة التي يقال: إن الجنس قد اتصل بها بالمعنى التصريفي. أي لا يلزم أن تكون لاحقة أو سابقة أو تغييرا صوتيا أو أي تصريف آخر، بل قد تكون العلامة كلمة منفصلة أو ترتيبا معينا للجملة كلها.

يكون، مثلا، قسم الجمع في الأسماء في اللغة الإنجليزية جنسا صريحا؛ إذ تُعَلَّم، عادة، صورة الجمع التصريفية للكلمة (الاسم في هذه الحالة التي نحن بصددها)

باللاحقة s- أو بتغيير الحركة [١]، ولكن تُعَلَّمُ في حالة كلمات أخرى: مثل fish، وsheep وأسماء أجناس معينة بصيغة الفعل، أو حالة أداة التعيين... إلخ[٢]. يدل غياب أي أداة لتعيين الجمع في fish appeared، وتدل الصفة الجمع على حالة الجمع للكلمة "fish" في الجملة "the fish will be plentiful" [٣].

كما يقول عن الجنس غير ذي العلامة (الجنس الخفي): "يمكن أن يسُمَّى، أَيْضًا ، الجنس غير ذي العلامة (الجنس الخفي) covert category بالنمط السري cryptotype، وهو اسم يُنَبِّهُنَا إلى الطبيعة السرية المخفاة إلى حد ما لمجموعات الكلمة هذه، وبخاصة حينما لا تكون متقابلة بشكل قوي في الفكرة، ولا معلمة بتفاعلات تظهر متكررة مثل الضمائر. إنها قد تغيب، بسهولة، عن الملاحظة، ويصبح من الصعب أن نحددها وقد يكون لها، مع ذلك، تأثير عميق على السلوك اللغوي. تُعَرَّف صوريا الأفعال اللازمة في الإنجليزية على أنها نمط مخفي" [٤].

ز- الانتقائية والمعاملية Selective and Modulus

يُصَنِّفُ ورف Whorf الأجناس النحوية تصنيفا آخر اتخذ له تصنيف الأجناس الانتقائية والمعاملية، وهو يقوم على أساس الفرق بين طريقة التصنيف في أوجه الجنس النحوي؛ إذ يوجد طريقان لوجود الأوجه المختلفة للجنس الواحد، هما:

---

(١) كما في "man men"، "goose geese".

(٢) أي أن كشف اللغة عن جنس العدد في كلمات، مثل fish، sheep في الإنجليزية يتم على مستوى النحو؛ إذ يفرق بين المفرد والمذكر من خلال وجود s في الفعل دلالة على إفراد الفاعل وغيابها دلالة على عدم إفراد الفاعل. وهذا يشبه كشف العربية عن جنس النوع في ألفاظ، مثل: صبور، وجريح على مستوى النحو بما يكون معه من اسم إشارة أو يعود عليه من ضمير أو غير ذلك مما يكشف عن النوع على المستوى النحوي.

(3) Whorf (1945) "grammatical categories", Language 21, p. 2.

(4) Ibid., p. 4.

• طريقة المعالجة الصرفية بزيادة علامة، أو تغيير الوزن

يمكن أن توجد أوجه الجنس النحوي من خلال العلامة الصرفية أو الوزن أو من خلالهما معا، وذلك كما يظهر، مثلا، في أوجه الإفراد والتثنية والجمع القائمة في "رجل ـ رجلان ـ رجال". تَمَيَّزَتْ الأوجه بعضها من بعض من خلال العلامة والوزن. وهذا ما يرى اللغويون أنه جنس معاملي، يقصدون به جنس خضع لمعاملة لغوية ما لتخليق صوره المتقابلة.

• طريقة البدائل باتخاذ عدد محدد من الألفاظ

تتبادل الأوجه المختلفة للجنس تبعا لمجموعة محددة من البدائل، وهو خاص بما يعرف في الدرس الصرفي بالجداول التصريفية التي تتوزع فيها مجموعة محددة من الألفاظ على مجموعة مقابلة من الدلالات، وذلك على ما يظهر مع الضمائر والإشارة والموصول؛ حيث يتوزَّعُ، مثلا، "أنا ـ أنت ـ هو" على الأوجه المتقابلة لجنس "الشخص" في الضمير، كما تتوزع "أنت ـ أنتما ـ أنتم" على الأوجه المتقابلة لجنس العدد في الضمير، وتتوزع، كذلك، ألفاظ "أنتَ ـ أنتِ، وأنتم ـ أنتنّ" على الأوجه المتقابلة لجنس النوع في الضمير. لقد تميزت الألفاظ الواردة للأجناس في الضمير باختصاص كل لفظ منها بوجه من الأوجه الدلالية المختلفة للأجناس التي تتصل بها هذه الألفاظ، أي من خلال كونها بدائل يعتمد ورودها على الوجه الدلالي المقصود.

يقول ورف Whorf عن أول هذين النوعين (الجنس الانتقائي): "قسم نحوي عضويته ثابتة وقليلة بالمقارنة مع قسم نحوي أكبر... الجنس المعاملي Modulus Category... قابل للتطبيق وللحذف وفق الرغبة... أجناس الحالة الإعرابية والزمن والجهة والصيغة والبناء للمعلوم أو للمجهول للغات الهندو أوروبية واللغات الأزتكية التانوانية Aztec- Tanoan [1] أجناس معاملية قابلة للتطبيق لدى الرغبة

---

(١) يوجد في نيو مكسيكو ثلاث مجموعات لغوية: لغة الزوني ZUNI، وأسر التانوانية TANOAN (التى تتعلق بلغة كيوا KIOWA بالسهول) واللغة الكيرسية KERESAN، راجع Rood, David S. (1992) "North American Languages",

على الكلمات التي تتبع جنسا أكبر مناسبا لتطبيقها عليه. يكون الإعراب معاملا لجنس أكبر للأسماء، وكذلك الجهة والزمن... إلخ من الأجناس المعاملية للأفعال"[١].

كما يشير إلى استخدامات مصطلح معامل، يقول: "يمكن أن يستخدم المصطلح معامل وحده لندل على المعنى التقسيمي المُمَيِّز للجنس ووظيفته، دلالة اسم الفاعل present participle، مثلا، جنس معاملي في الإنجليزية. ويمكن أن نستعمل أَيْضًا المعامل لنعني به العملية النحوية لإنتاج دلالة مثلا، ولنعني به، من ثمَّ، حيث لا يوجد لبس، العنصر أو النموذج الذي يعلم المعامل. نستطيع، مثلا، أن نقول: إن معامل اسم الفاعل هو إلحاق ing-، أو للاختصار هو ing-. يمكن، حيث يرغب في خبرات أعظم، أن نسمي العلامة الصريحة the (أو a) علامة المعامل. هذا الفرق مهم للغاية. ومن الضروري، أحيانا، أن نميز علامات عدَّة لنفس المعاملات"[٢].

٢. في الدرس العربي

يتصل موضوع الأجناس النحوية أول ما يتصل بالدرس الصرفي الذي أَبْلَى فيه اللغويون العرب بلاء حسنا حتى خرج إنجازا لغويا فريدا يحتل مكانة عالية بين مختلف المباحث اللغوية على اختلاف الحضارات والثقافات؛ ذلك أن الصرفيين العرب قد عُنوا فيه "بالأصول والزوائد، وبيان المشتق والجامد، وتحديد أشكال الصيغ، وحصر جميع اللواحق وأماكن إلحاقها، والزيادات وأماكن زيادتها، ثم ما يلحق الصيغ من إعلال وإبدال أو قلب أو حذف. وهذه الشعبة من دراسة اللغة أفردت العرب بمكان لا يدانيه أي مكان آخر في عالم اللغويين قديما أو حديثا، ولا يزال كشفهم عن النظام الصرفي العربي موضع الإعجاب والاحترام، وسيظل دائما كذلك في نظر اللغويين في مختلف أنحاء العالم"[٣].

International Encyclopedia of Linguistics, Vol. 3, edited by William Bright, New York and Oxford: Oxford University Press, p. 112.

(1) Whorf (1945) "grammatical categories", Language 21, p 1.

(2) Ibid., pp. 6 7.

(٣) حسان، د. تمام (١٩٧٣) اللغة العربية: معناها ومبناها، ص ١٥.

ويوجب هذا الأمر، في الحقيقة، على الباحثين ضرورة مراجعة ما أسهم به اللغويون العرب التراثيون والمعاصرون في مختلف قضايا الصرف التي يأتي من أبرزها موضوع تصنيف السمات النحوية أو نظام الأجناس النحوية. وهو ما نريد هنا الوقوف عليه بشيء من تفصيل.

وقد أشار بعض اللغويين المعاصرين إلى التفات اللغويين العرب القدامى في مباحثهم الصرفية المختلفة لنظام الأجناس النحوية من خلال نقله بعض النصوص التي تكشف عن معالجة خاصة لأفراد الأجناس النحوية المختلفة، يقول عن كتابَي الصاحبي لابن فارس وفقه اللغة للثعالبي: في الأول "نجد حديثا عَمَّا يمكن أن يسمى الفصائل النحوية، وذلك نحو قوله: "الرتب في الأعداد ثلاث: رتبة الواحد، ورتبة الاثنين، ورتبة الجماعة؛ فهي للتوحيد والتثنية والجمع، لا يزاحم في الحقيقة بعضها بعضا" [(1)]، وفي نحو قوله: "الاسم يكون ظاهرا، مثل: زيد وعمرو، ويكون مكنيا". وبعض النحويين يسميه مضمرا، وذلك مثل: هو وهي وهما وهنَّ، وزعم بعض أهل العربية أن أول أحوال الاسم الكناية، ثم يكون ظاهرا... والكناية متصلة ومنفصلة ومستجنة..." [(2)]. أما ما ورد عن الثعالبي [(3)]، على هذا المستوى، فمأخوذ عن ابن فارس أو مبني على أساسه" [(4)]، ثم يشير بعد ذلك إلى جهود ابن جني التي أسهم بها في دراسة نظام الأجناس النحوية على مستوى العربية، يقول: "ويُوردُ ابن جني في الخصائص كلاما كثيرا يمكن أن يندرج تحت ما يسمى بالفصائل النحوية، وذلك كحديثه عن التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، على أنه من الواضح أنه لا يعالج كل هذه المسائل كما تعالجها كتب النحو، وإنما هو يقدم أمثلة لخصائص العربية

---

(١) ابن فارس، الصاحبى في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق د. مصطفى الشويمى، بيروت: ١٩٦٣ م، ص ١٨٩.

(٢) السابق، ص ٢٦١.

(٣) الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، القاهرة: ١٢٨٤ ه ، ص ص ١٥٨، ١٦٨، ١٧٠، ١٧٨.

(٤) الراجحي، د. عبده (١٩٩٣) فقه اللغة في الكتب العربية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ص ص ١٤٤٨ ١٤٩.

في بعض الظواهر، وهو منهج نجده معمولا به في معظم الأعمال التي قدمها الدرس الحديث" [1].

ويمكن أن نجد في نصوصنا اللغوية التراثية ما يعالج الجوانب المختلفة لنظام الأجناس النحوية وأفرادها في عدة مواضع متفرقة غير مجموعة. ومن ذلك ما عالجوا بها جوانب التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع وغير ذلك من الأوجه المختلفة للأجناس النحوية.

أما في درسنا المعاصر فقد اتضح نظام الأجناس بشكل أكبر؛ إذ بدأت تعالج بعض أفراده معا تحت عناوين شَتَّى. وهذا ما يظهر مع كل من:

١. الظواهر النحوية

جمع بعض لغويينا المحدثين السمات النحوية التي وصفها، كذلك، بأنها من قبيل الظواهر اللغوية ونظمها في عدد من الأجناس النحوية تمثلت عنده في كل من: (أ) الإفراد والجمع (ب) التذكير والتأنيث (جـ) الفكرة الزمنية [2].

٢. وسائل الترابط في السياق

نظر بعض لغويينا المعاصرين إلى الأجناس النحوية من خلال وظائفها في التركيب، وهي تلك الوظائف التي تتمثل في قيامها بربط عناصر التركيب، ومطابقة عناصره بعضها لبعض. وقد جمع هذه الوظائف مع وظيفة العمل النحوي التي يسميها التأثير السياقي ليراها مجتمعة وسائل الترابط في السياق.

يشير إلى مختلف هذه الوسائل، يقول: "إن ما يجعل السياق مترابطا إنما هو ظواهر في طريقة تركيبه ورصفه... وتنقسم هذه الوسائل التي تخلق هذا الترابط إلى ثلاثة أقسام: ١. وسائل التماسك السياقي ٢. وسائل التوافق السياقي ٣. وسائل

---

(١) السابق، ص ١٥٥.

(٢) أنيس، د. إبراهيم (١٩٥١) من أسرار اللغة، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط١، ص ص ١٥١ ١٧٥.

التأثير السياقي"[١].

ثم يتناول موضوع التماسك السياقي الذي يمثل جانبا من جوانب الربط اللغوي، يقول في ذلك: "التماسك السياقي يقتضي توافقا بين أجزاء معينة في السياق في بعض النواحي الآتية أو كلها: (أ) التكلم والخطاب والغيبة (الشخص) (ب) الإفراد والتثنية والجمع (العدد) (جـ) التذكير والتأنيث (النوع)"[٢].

كما يضيف إلى هذه المظاهر، يقول: "التماسك السياقي ينبني على العلاقات المتشابكة بين أجزاء السياق، أي بين الأبواب النحوية فيه. وهذا يتضح في مظهرين من مظاهره، هما: ١. الحالة ٢. الزمن والجهة"[٣].

ثم يقف على مظاهر التوافق السياقي التي تتمثل في المطابقة، يقول: "وإن هذا التوافق إنما يتضح في جهات ثلاث: أولاها النوع (أو التذكير والتأنيث)، وثانيتها: العدد (أو الإفراد والتثنية والجمع)، وثالثتها الشخص (أو التكلم والحضور والغيبة)"[٤].

٣. صور التطابق

يرد جمع بعض أفراد الأجناس النحوية في درسنا اللغوي المعاصر، وهي تلك الأفراد التي يتم من خلالها تحقيق التطابق بين أجزاء الجملة، وهو الصورة الثالثة من صور التطابق في اللغة العربية؛ حيث يرد مع هذه الصورة مطابقة اللفظ المفرد لمعناه، ومطابقة التركيب للموقف. يقول بعض لغويينا في ذلك: "صور التطابق الممكنة بين أجزاء التركيب أربعة، تمتد فروعها إلى عشرة؛ إذ التطابق يأخذ واحدا من كل من: (١) الموقف الإعرابي (٢) التعريف والتنكير (٣) الإفراد والتعدد (٤) التذكير

---

(١) حسان، د. تمام (١٩٥٥) مناهج البحث في اللغة، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ص ٢٠٣.

(٢) السابق نفسه، ص ص ٢٠٤ ٢٠٥.

(٣) السابق نفسه، ص ٢٠٧.

(٤) السابق نفسه، ص ٢١٤.

والتأنيث" [1].

٤. مباني التصريف

ترد الأجناس النحوية في درسنا اللغوي المعاصر تحت مفهوم مباني التصريف، كذلك "وهي تتمثل في صور التعبير عن المعاني الآتية: (أ) الشخص: والمقصود به التكلم والخطاب والغيبة. (ب) العدد: والمقصود به الإفراد والتثنية والجمع. (جـ) النوع: والمقصود به التذكير والتأنيث. (د) التعيين: والمقصود به التعريف والتنكير. وهذه المعاني لا يُعَبَّرُ عنها بالصيغ الصرفية ولا بالصور الشكلية المختلفة ولكن يعبر عنها بواسطة اللواصق والزوائد" [2].

وترجع نسبة مباني التصريف إلى اللواصق إلى المقولة الشائعة بأن "المورفيمات تعبر عن معانٍ نحوية، كالجنس (مذكر: مؤنث ـ مذكر: مؤنث: محايد)، والعدد (مفرد: مثنى: جمع ـ مفرد: جمع)، والشخص (متكلم: مخاطب: غائب... إلخ)، وزمن الفعل (ماض: حال: مستقبل... إلخ) والملكية (= الإضافة أو التبعية)" [3].

ولا يخفى، في الحقيقة، أن بعض صور التصريف تقوم في اللغة العربية بالأوزان، ولا يقتصر الأمر على اللواصق والزوائد فحسب، وذلك كما يبدو من تصريف الفعل من الماضي إلى المضارع؛ إذ إن التحويل لا يتم بمجرد زيادة حرف المضارعة حتى نجعل المضارع مرتبطا بمجرد زيادة حرف المضارعة، وإنما يلزم، مثلا، أن يتم إسكان فاء الفعل الثلاثي مع زيادة حرف المضارعة. وهذا، في الحقيقة، هو الذي جعل النحاة يدرسون المضارع تحت الوزن الصرفي الذي يجمع عمليتَي زيادة حرف المضارعة وتغيير الضبط، كما يبدو قيام التصريف بالأوزان لا العلامة، أَيْضًا ، في جمع التكسير الذي لا يمكن أن نقول معه بالعلامة؛ إذ يتم الجمع بتغييرات الزيادة

---

(١) أبو المكارم، د. علي (١٩٦٨) الظواهر اللغوية في التراث النحوي: الظواهر التركيبية، القاهرة: القاهرة الحديثة للطباعة، ص ١٩٣.

(٢) حسان، د. تمام (١٩٧٣) اللغة العربية: معناها ومبناها، ص ص ١٣٣ ١٣٤.

(٣) السعران، د. محمود (١٩٩٣) علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي ، ص ص ٢٣٢ ٢٣٣.

والحذف وإعادة الضبط وغير ذلك من التغييرات التي قد يستقل بعضها بالجمع أو يشترك بعضها مع بعض في إفادة الجمع.

إن القول بكون حرف الزيادة يمثل مورفيما في اللغة يعني أنه هو الذي يستقل بإفادة الدلالة الجديدة، وأن ليس معه تغيير آخر مصاحب، وهذا لا يتحقق في صورة المضارع التي تُسَكَّنُ فيه الفاء إذا كان الفعل ثلاثيا مع ارتباط ضبط العين بما ضبطه به العرب في المضارع، كما أن من المضارع ما تحذف فيه همزة الوصل التي ترد في ماضيه. ولا يمكن القول بأن الميم في اسم المفعول تمثل مورفيما من قبل "السوابق الخاصة باسم المفعول وأسماء الزمان والمكان والمصدر الميمي وغيرها"[1]؛ لأن هذه الصيغ لا ترد بمجرد ورود الميم، بل تستلزم تغييرات أخرى مصاحبة كأن يحتاج اسم المفعول إلى زيادة واو كذلك، وإلى ضَمّ ما قبل الواو مع سكون الفاء، وكل ذلك يتكفل به الميزان فيجمعه ملخصا وبشكل تجريدي، بخلاف منهج المورفيم الذي لا يغطي إلا جانبا قليلا من مجموع هذه التغييرات.

٥. معايير تغيير صيغ اللغة

كما التفت لغويونا المعاصرون إلى الأجناس النحوية من خلال كونها تمثل تغييرات شكلية للكلمات؛ فقد ورد الحديث عن الأجناس النحوية في درسنا المعاصر تحت مفهوم المعايير التي اتخذتها اللغة للتغيير الصرفي، يقول بعض اللغويين المعاصرين في إطار حديثه عن اللغات السامية: "وتُصَنَّفُ الأسماء في اللغات السامية وفق معايير ثابتة يمكن تطبيقها على كل اللغات السامية لأنها مستخرجة منها... لكن واقع اللغات السامية جعل من الممكن تحديد معايير تغيرات الصيغ في الأسماء فيها وفق ثلاثة جوانب، هي: العدد number، والحالة الإعرابية case، والجنس gender"[2].

---

(١) شاهين، د. عبد الصبور (١٩٧٧) المنهج الصوتي للبنية العربية: رؤية جديدة في الصرف العربي، القاهرة: مكتبة دار العلوم، ص ٤٤.

(٢) حجازي، د. محمود فهمي (١٩٩٢) علم اللغة العربية: مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ص ١٤٣.

ويلزم إزاء هذا الوضع القائم للأجناس النحوية بسماتها النحوية المختلفة والذي يتمثل في ورودها بشكل متفرق في ثنايا المباحث اللغوية التراثية، ثم بشكل عام غير تفصيلي في درسنا اللغوي المعاصر أن تقوم بعض الدراسات على هذا النظام تجمع ما تفرَّقَ في درسنا التراثي منه، وتُفَصِّلُ ما أُجْمِلَ في درسنا المعاصر. وقد كان هذا الوضع سببا رشح لي إتمام هذا العمل كما سبقت الإشارة إليه في المقدمة.

رابعا. نسبية السمات النحوية وأجناسها

يشير بعض اللغويين إلى أن الأجناس النحوية نسبية؛ فلا ترد على نحو مطلق، بل تختلف السمات التي تندرج تحتها وتفصيلاتها من لغة إلى أخرى. يرى بعض اللغويين أن: "اللغات تختلف فيما بينها في الأجناس النحوية التي يلزم أن تَبْرُزَ في جُمَلِها" (١).

ويقول آخر عن نسبية السمات النحوية ومجموعاتها أو فئاتها: "لا تستخدم اللغات سمات واحدة، ولا مجموعات واحدة للسمات مثلما تختلف اللغات في استغلال السمات الصوتية. على سبيل المثال، لا تميز الإنجليزية ولا الفرنسية المثنى؛ ومن ثَمَّ تغيب سمة التثنية من نحو هاتين اللغتين" (٢).

وترجع في الحقيقة نسبية هذه الأجناس النحوية إلى انفصالها عن الواقع وارتباطها بالأنظمة اللغوية التي تختلف من لغة إلى أخرى. يؤكد بعض اللغويين على هذا فيفيد أن اللغات السامية تُصَنِّفُ الأسماء من ناحية الجنس إلى ما يطلق عليه المذكر والمؤنث. ولا علاقة هنا بين الواقع الخارجي والصيغ اللغوية" (٣). نجد ثمة

---

(1) Langacker, Ronald W. (1967[1973]) Language and Its Structure: Some Fundamental Linguistic Concepts, 2nd ed., New York & Chicago: Harcourt brace Jovanovich, Inc., p. 40.

(2) Jensen, John T (1990) Morphology: Word Structure in Generative Grammar, Amsterdam/ Philadelphia: John Benjamin Publication Company, p. 49.

(٣) حجازي، د. محمود فهمي (١٩٩٢) علم اللغة العربية: مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية، ص ١٤٥.

فروقا بين الأجناس اللغوية والأجناس التي توجد في الواقع، وقد ناقشت بعض دراساتنا اللغوية جانب النسبية هذا، تقول: "ويتصور البعض أن تصنيف الأسماء إلى نكرة ومعرفة يعكس قسمة عقلية وحكمة ذهنية لا تستقيم أمور اللغة بدونها، وفي هذا نظر. فهناك لغات لا تعرف تمييزا بين نكرة ومعرفة منها، مثلا، اللغة التركية فكلمة ev تعني المنزل أو منزل دون دليل فيها على تنكير أو تعريف. وقد يجد البعض من المنطقي عقلا وبداهة أن تكون للتعريف أداة واحدة هي، مثلا، "أل" في العربية، و"the" في الإنجليزية، ولكن لننظر، مثلا، في اللغة الألمانية لنجد أدوات متعددة، تدل على التعريف تدل على التذكير، فالتعريف يظهر في الواقع بإحدى الأدوات التالية der للمذكر، وdas للمحايد، وdie للمؤنث، وdie للجمع"[1].

ومن ذلك، مثلا، ما يكشفه تعبير "المؤنث المجازي" من جانب من ظاهرة الافتراق بين النوع على مستوى الواقع وعلى المستوى النحوي؛ إذ يعني هذا التعبير ما عُدَّ في اللغة مؤنثا مما هو من قبيل المذكر في الواقع. كما يكشف تعبير "المؤنث اللفظي" عن جانب ثانٍ من هذه الظاهرة؛ إذ يراد به ما ورد مؤنثا في اللفظ مع أن دلالته على التذكير. ويكشف، كذلك، ورود تاء التأنيث مع الفعل الذي ورد فاعله جمع تكسير على جانب ثالث من هذه الظاهرة.

وقد أطال اللغويون العرب الحديث عن صورة الافتراق التي تتم بين الأجناس التي تصورها اللغة وتلك الأجناس المقابلة لها التي توجد في الواقع، يقول، مثلا، ابن جني: "اعلم أن هذا الشرْج غور من العربية بعيد... كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلا كان ذلك اللفظ أو فرعا، فمن تذكير المؤنث قوله:

فـــلا مُزْنَـــةٌ وَدَقَـــتْ وَدْقَهـــا ولا أرْضٌ أبقـــــل إبقالهـــــا

---

(١) حجازي، د. محمود فهمي (١٩٩٥) علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ص ص ٢٣ ٣٣.

ذهب بالأرض إلى الموضع والمكان، ومنه قول الله، عز وجل: ﴿ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي هَٰذَآ أَكْبَرُ ﴾ [(١)] هذا الشخص أو هذا المرئي ونحوه... ويجوز أن يكون التذكير هنا إنما هو لأجل فعيل... وتذكير المؤنث واسع جدا؛ لأنه رد فرع إلى أصل، لكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإغراب" [(٢)].

وقد رأي بعض لغويينا المعاصرين بناء على هذه الصورة أن يقرر أنه "يجب أن نعترف بتلك الحقيقة الملموسة في كل اللغات، وهي أن فكرة التأنيث والتذكير قد اختلطت بعناصر لا تمت للمنطق العقلي بسبب. ولذا نرى النحاة من العرب يقسمون التأنيث إلى مؤنث حقيقي ومؤنث مجازي، ولكل منهما أحكامه اللغوية التي تشترك في أمور، وتختلف في أمور، ولذا أَيْضًا نرى اللغة تقبل نصوصا مثل: المرأة الكاعب والناهد والعانس والحامل والمرضع والأيم والعاقر، ومثل البقرة الفارض والناقة الشافع والظبية العاطف" [(٣)].

خامسا. معالم السمات النحوية في العربية: نظام الأجناس النحوية وجهات دراستها

يلزم، في نظر هذه الدراسة، لبيان الصورة التي ترد عليها الأجناس النحوية التي تمثل نظام السمات النحوية في درسنا الصرفي أن نتابع ما قامت به هذه الدراسة من رصد للنصوص التي تقف على شيء من جوانب نظام الأجناس النحوية فنحلل الجهود المقدمة في مباحثنا الصرفية المختلفة من أجل تسجيل الأبعاد الدقيقة المختلفة التي يمكن من خلالها تحديد ملامح هذا النظام في أي درس لغوي، ومراجعة هذه الأبعاد على المادة التي يقدمها لنا النظام الصرفي العام الذي اقترحه اللغويون العرب لدراسة ظاهرة اللغة العربية على المستوى الصرفي.

وسوف يقوم العمل الحالي من أجل الوقوف على هذه الأبعاد بمراجعة الجهود

---

(١) الآية ٧٨/ سورة الأنعام.

(٢) ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ص ٤١١ ٤٣٠، والبيت لعامر بن جوين، ورد في الكتاب، ج ١، ص ٢٤٠، ومجاز القرآن، ج ٢، ص ٨٤١.

(٣) أنيس (١٩٥١) من أسرار اللغة، ص ١٦٤.

المتصلة بنظام الأجناس النحوية التي قدمها اللغويون العرب في مختلف مباحثهم الصرفية من أجل تحديد ملامح نظام الأجناس النحوية، وليس لمجرد رصد بعض النصوص التي تشبه الدرس المعاصر لنظام الأجناس النحوية.

ولا يخفى أن ثمة كثيرا من المسائل المتصلة بالأجناس النحوية في تراثنا اللغوي لم تُعْطَ العناية الكافية، وذلك كما يبدو مما يلي:

- وجود تفصيلات الأجناس النحوية في تراثنا اللغوي في صورة مباحث موزعة على قضايا التركيب اللغوي المختلفة.
- كون المعالجة الموجودة في درسنا اللغوي المعاصر للأجناس النحوية ترد بشكل مجمل غير تفصيلي؛ حيث لا يوجد، مثلا، إحصاء للأجناس النحوية الموجودة في اللغة العربية ولا تفصيل. وقصارى ما نجده من ذلك آحاد معدودة تخلو من التفصيل.
- عدم اعتماد كلٍّ من مصطلحات الأجناس النحوية والأوجه المتعددة لكل جنس منها.
- عدم حسم قضية أقسام الكلام التي يرد فيها كل جنس نحوي.

ولا شك أن مثل هذا الوضع يفيد أنْ ثمة حاجة إلى دراسة مثل هذه المسألة دراسة تفصيلية تستوفي جوانب النقص المتعددة، تجمع ما تفرق منه في تراثنا اللغوي وتُفَصِّلُ ما أجمله درسنا اللغوي المعاصر، وتطبق ما أنتجه علم اللغة المعاصر فيما يخص نظام الأجناس النحوية.

على أية حال، تجب الإشارة إلى أن ورود الأجناس في التراث العربي لن يخرج عن كونه يجمع السمات المتقابلة، أي التي تشكل معا جنسا واحدا، وأن يعالجها في مقام واحد؛ مما يعني التفاته إلى ما بين هذه السمات المتقابلة من علاقة، كأن يجمع سمتَيِ الصحيح والمعتل معا، وسمات السالم والمهموز والمضعف معا، وسمتَيِ المجرد والمزيد معا. وقد رأي البحث الحالي أن جمع تراثنا اللغوي للسمات معا يعني أنه قد التفت إلى وجود هذه السمات، وإلى أن بعضها يتصل ببعض، وبالتالي يندرج معا تحت جنس أعلى، وإن لم يكن هذا التراث قد وضع للسمات أجناسها التي تندرج

تحتها. كما يرى البحث أن التفات التراث اللغوي العربي إلى وسائل أداء السمات النحوية وأصناف هذه الوسائل التي تنتج مختلف السمات النحوية يمثل وعيا بهذه السمات. ويحاول البحث استقراء هذا في تراثنا اللغوي فيما يلي:

ويمكن أن نلتمس أبعاد نظام الأجناس النحوية في موضوعها الذي يتصل بالفروق الشكلية التي تقوم بين ألفاظ اللغة؛ إذ إن الأجناس، كما أشرنا من قبل، هي "تلك الفئات العامة التي تصنف فيها الحالات التركيبية الصرفية والنحوية المختلفة للكلمات سواء أكانت هذه الحالات التركيبية ترتبط بفروق دلالية أم لا ترتبط"، أي أن الأجناس النحوية تتصل بفروق الألفاظ في الشكل سواء كانت ذات دلالة أو لم تكن.

١) معالم الأجناس النحوية في العربية

سوف نناقش هنا مدى بروز هذه الجوانب أو الملامح المختلفة التي تشكل نظام الأجناس النحوية في الدرس اللغوي، وذلك في أربعة الملامح التالية:

أ) الفروق اللفظية (غير الدلالية) وأنماطها

- الفروق اللفظية (غير الدلالية)

تمثل الفروق اللفظية (غير الدلالية) أحد أبعاد الأجناس النحوية التي يمكن من خلالها الوقوف على تمييز اللغة للأجناس النحوية وعدم تمييزها لها، كما أن رصد اللغويين لها يفيد، كذلك، تغطيتهم لبعض جوانب الأجناس النحوية.

وقد قام الدرس الصرفي العربي بتحليل الكلمات العربية المتصرفة ورصد فروقها اللفظية (غير الدلالية) المختلفة، وذلك كما يظهر جليا في مختلف نصوصه التي عنيت ببيان شتي أصناف الكلمات وأوزانها، والعلامات التي تدخل عليها وتغيب عنها. وذلك كما يظهر مما يلي:

ـ أصناف الكلمات(١)

عالج الصرفيون العرب الأصناف المختلفة للكلمات، يقول ابن يعيش عن

---

(١) لم نستخدم مصطلح أقسام الكلم بدلا من أصناف الكلم لأننا نريد بأصناف الكلمات مجموع أقسام الكلم الرئيسية والأقسام الفرعية لها.

أصناف الفعل، مثلا: "لما كانت الأفعال مساوقة للزمان، والزمان من مقومات الأفعال توجد عند وجوده، وتنعدم عند عدمه انقسمت بأقسام الزمان، ولما كان الزمان ثلاثة: ماض وحاضر ومستقبل... كانت الأفعال كذلك: ماض ومستقبل وحاضر"(١).

وقد أضاف الفراء قسما آخر هو قسم "الفعل الدائم"(٢)، وقد "أراد بالفعل الدائم اسم الفاعل المتطلب للمفعول"(٣)، وهذا ما يظهر في أعماله المختلفة، يقول بعضهم في ذلك: "قال ثعلب: كَلَّمْتُ ذات يوم محمد بن يزيد البصري، فقال: كان الفراء يناقض، يقول: قائم فعل، وهو اسم لدخول التنوين عليه. فإن كان فعلا لم يكن اسما، وإن كان اسما فلا ينبغي أن تُسَمِّيَهُ فعلا، فقلت: الفراء(٤) يقول: قائم فعل دائم لفظه لفظ الأسماء عليه، ومعناه معنى الفعل؛ لأنه ينصب، فيقال: قائم قياما وضارب زيدا، فالجهة التي هو فيها اسم ليس هو فيها فعلا، والجهة التي هو فيها فعل ليس فيها اسما"(٥).

ويظهر رصد الصرفيين العرب للفروق اللفظية (غير الدلالية) في الألفاظ من أن موضوع الصرف عندهم يتمثل في كونه "دراسة أحوال أبنية الكلم التي ليست

---

(١) ابن يعيش، موفق الدين، شرح مفصل الزمخشري، ج ٧، مصر: المطبعة المنيرية، ص ٤.

(٢) ينقل الدكتور المخزومي رأي الدكتور النجار بأن هذا الاصطلاح "يوافق ما في الأكدية؛ ففيها هذا الفعل بنفس التسمية، وهو نفس اسم الفاعل في العربية"، المخزومي، د. مهدي (١٩٥٨) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ص ٢٤١.

(٣) السامرائي، د. إبراهيم (١٩٨٦) الفعل: زمانه وأبنيته، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ٤ ١٩٨٦ م، ص ١٩.

(٤) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ١٦٥ (يستخدم مصطلح الفعل الدائم لاسم الفاعل).

(٥) الزجاجي، مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، الكويت: وزارة الإرشاد والأنباء، ١٩٦٢ م، ص ٣٤٩.

بإعراب"[1]. وهم يرصدون مختلف التغييرات التي تقوم في الكلمة سواء أكانت ترتبط بدلالة أم لا ترتبط، يقول الصبان في تعريف الصرف: "يطلق على شيئين: الأول تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول. وهذا القسم جرت عادة المصنفين بذكره قبل التصريف... والآخر تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها، لكن لغرض آخر، وينحصر في الزيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل والإدغام"[2].

- **أنماطها**

يوجد في النظام الصرفي عدة أنماط من التغيير الصرفي على مستوى العربية يتم من خلالها تقديم الفروق الشكلية للأجناس النحوية وغيرها. ويفيد الوقوف عليها في المعالجة الصرفية بيان مدى متابعة اللغويين للتَّحَقُّقِ من وجود الأجناس النحوية، وهي ترد كما يلي:

- الأوزان الصرفية

وهي تمثل تغييرات ننتقل بها من كلمة إلى أخرى، كما في "كتابة - كَتَبَ"، كما ننتقل بها، كذلك، من حالةٍ للفظ إلى أخرى كما في نموذج جمع التكسير الذي ينتقل اللفظ به من الإفراد إلى الجمع، نحو "رَجُلٌ - رجالٌ".

- العلامة

يقوم تغير العلامات أو وجودها وعدمها بتغيير حالات الكلمة، ومن ذلك أن ترد علامة تفيد التثنية، ثم ترد أخرى لتفيد الجمع، ثم تغيب العلامتان دلالةً على الإفراد "فاهم - فاهمان - فاهمون".

---

(١) ابن الحاجب، عثمان بن عمر، الشافية في علم التصريف، مجموعة مع الوافية نظم الشافية، دراسة وتحقيق حسن أحمد العثمان، مكة: المكتبة المكية، ط ١ ١٩٩٥ م، ص ٦.

(٢) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ومعه شرح الشواهد للعينى، ج ٤، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط ٢ ١٩٣٨ م، ص ٢٣٦.

ـ التركُّب

يتمثل في نوعين أحدهما تركب على المستوى الصرفي، والآخر تركب على المستوى النحوي.

والمراد بالتركُّب الصرفي ما يمكن أن نجِدَهُ مع أسماء الإشارة التي تركب مع كاف الخطاب، أو لام البُعْد مع كاف الخطاب، فَضْلاً عن التركب مع "ها" التنبيه. ويعد هذا من قبيل التركب الصرفي لأمور، منها، مَثَلاً:

- أن الأجزاء التي تُرَكَّبُ معا تكون كلمة مفردة، ولا تخرج عن إطار اللفظ المفرد، كما يمكن أن نُلاحِظَ في اسم الإشارة ذلك الذي تَرَكَّبَ من ثلاثة أجزاء هي اسم الإشارة وحرف البعد وحرف الخطاب وظَلَّ في دائرة اللفظ المفرد، ولم تمثل هذه الأجزاء ثلاث كلمات ولا كلمتين.
- عدم وجود دلالة للتركُّب نفسه بخلاف التركب النحوي كتركُّب الإضافة، مثلا، الذي يفيد دلالة الملكية مَثَلاً، كما في نحو: "كتاب زيدٍ".

أما المراد بالتركُّب النحوي الذي يُوَظَّفُ في نظام الأجناس النحوية فهو ذلك التركب الذي يتم بين جزأين لغويين يمثلان معا كلمتين لا مجرد أجزاء كلمة مفردة، وذلك كما يبدو في نحو: "سوف أحضر" الذي غير لفظ "سوف" فيه حالة الفعل من قابلية الدلالة على الحالية والاستقبال إلى النَّصِّ على دلالة الاستقبال.

ويمثل هذا التركُّب طريقا تتحقق بها بعض الأجناس النحوية؛ حيث يَتِمُّ من خلالها تغيير سمات الكلمة أو حالاتها من إفادة القرب إلى إفادة التوسط إلى إفادة البعد، مَثَلاً.

ـ تغيير البنية

يكون ذلك في المبنيات من ضمائر وإشارة وموصولات ونحوها؛ إذ ليس ثمة "ثابت ومتغير" بشكل دقيق ومطرد في صيغ الضمائر ونحوها من المبنيات المختلفة، بل يتم التغيير على مستوى البنية كلها، كما نلاحظ في نحو: أنا ـ نحن، وهذا ـ هؤلاء.

والحق أن درسنا الصرفي التراثي يعالج صور الكلمات أو الأبنية وأحوالها من

خلال تغييرات الأوزان والعلامات والتركيب صرفيا ونحويا، وذلك كما يظهر فيما يلي:

- الأوزان التي تولِّدُ مختلف الأبنية، وهم يرصدونها في مباحث عدة، مثل: صيغ جمع التكسير والتصغير... إلخ.
- العلامات الصرفية التي تغير حالات الأبنية، ويرصدونها في مباحث مختلفة تدور حول عدة موضوعات، مثل: التأنيث والتثنية وجمعَي التصحيح والنسب وغيرها مما يقوم بوجود العلامات الصرفية.

على أن التغيير اللفظي (غير الدلالي) الوحيد الذي لم يعالجه الصرفيون العرب وأخرجوه من حدود الدراسة الصرفية هو تغيير المبنيات لأنهم يرون ألا موضع للمبنيات في الدراسة الصرفية. يقول الرضي عن ذلك: "لم يتعرض النحاة لأبنية الحروف لندور تصرفها، وكذا الأسماء العريقة البناء"[1]، وهو ما يظهر من تعداد السيوطي لما يعالجه الدرس الصرفي، يقول في ذلك: "ومتعلق التصريف من أنواع الكلمة الاسم المعرب والفعل المتصرف؛ فلا مدخل له في الحروف ولا في الأسماء المبنية ولا الأفعال الجامدة، نحو: ليس وعسى"[2].

ونود أن نشير بصدد ذلك إلى عدة أمور هي:

- أن ذلك يرجع، في الحقيقة، إلى الصبغة التعليمية التي جعلتهم يقدمون ما يمثل قانونا صرفيا ويندرج تحت قاعدة [illegible]
نحو تغيرات المبنيات [illegible]
- أنهم لم يتركوا هذه [illegible]
المبنيات في المقدمة [illegible]
[illegible]

حسب الأجناس النحوية: الشخص والنوع والعدد والإعراب.

- أن هذه المبنيات التي أخرجها الصرفيون من الدرس الصرفي تعد صورا لغوية مختلفة يلزم أن تأخذ موضعها من النظام الصرفي، وألا تدرج ضمن المعجم اللغوي؛ حيث إنها تندرج تحت ما يسمى بمجموعات الكلمات النحوية grammatical words أو الكلمات الوظيفية functional words التي تتمثل في عدد مُحَدَّداً من الكلمات.

وتختلف عن المفردات المعجمية التي توضع في قائمة مفردات المعجم لأمرين، هما:

- كون صور هذه المبنيات تمثل حالات متقابلة لما تدل عليه صيغها.
- كون صيغها محدودة جعل اللغة تكتفي بإدراجها في جدول تصريفي Paradigm دون أن تلجأ إلى معالجتها من خلال التغيير الصرفي المنضبط "العلامة أو الوزن"؛ إذ لا يمثل استحضار أفرادها جهدا ذهنيا. ويكفي أن نشير إلى أن صيغ الضمائر أو الإشارة أو الموصولات تقارب عدد أوزان جموع التكسير التي تمثل طريقا صرفية لصياغة الجموع تُيَسِّرُ اللغة بها على أهلها استحضار الجموع.

ب) علاقة الفروق اللفظية (الشكلية) بالدلالة

ثمة تصنيف للأجناس النحوية يغطي صورتين كُلِّيتين لها، وهو تصنيفها إلى أجناس نحوية دلالية، وأخرى غير دلالية، أي شكلية فحسب(1). ويراد بالأولى ما دلت هناك فروق دلالية بين مختلف صورها، وبالثانية ما لم تكن بين أوجهها فروق دلالية [illegible] الأجناس الاسمية الثلاثة [illegible]

ويمثل الوقوف على هاتين الصورتين في الدرس اللغوي استيفاء أفراد الأجناس النحوية في هذا الدرس أو عدم استيفائه.

وقد رصد اللغويون العرب مختلف الأجناس النحوية من الصورتين، أي سواء أكان لها دلالة أم لم يكن، وذلك على ما يبدو من أدنى مراجعة للصرف العربي، الأمر الذي يؤكد على دراستهم لمختلف جوانب هذه الأجناس على اختلاف صور وجودها. ومن ذلك دراسة الصرفيين العرب لكلٍ من:

- الأجناس غير الدلالية (الشكلية، أو المتساوية الدلالة) **isosemantic**، مثل: أجناس الصحيح والمعتل، والمهموز وغير المهموز، والمضعف وغير المضعف[1]. يقول الصرفيون عن هذه الأجناس وفروعها: "وتنقسم إلى صحيح ومعتل، فالمعتل ما فيه حرف علة، والصحيح بخلافه، فالمعتل بالفاء مثال، وبالعين أجوف وذو الثلاثة، وباللام منقوص وذو الأربعة، وبالفاء والعين، أو بالعين واللام لفيف مقرون، وبالفاء واللام لفيف مفروق"[2]. كما يقول الصرفيون في صنفين غير دلاليين للاسم: "المقصور ما آخره ألف مفردة، كالعصا والرحى، والممدود ما كان بعدها همزة، كالكساء، والرداء"[3].
- الأجناس الدلالية: كما يرصد نحاتنا الأقدمين الأجناس الدلالية التي تقوم بين أوجهها المختلفة فروق في الدلالة، ومن ذلك حديثهم عن الإفراد والتثنية

---

(١) لا يراد بالمضعف المزيد بالتضعيف، وإنما ما كان به أصلان من جنس واحد، نحو: جرّ، وردّ، وشدّ... إلخ؛ إذ هذا النوع صنف شكلي يقابل المهموز والسالم؛ إذ السالم ما سلم من الهمز والتضعيف والمهموز ما كان أحد أصوله همزة والمضعف ما كان به أصلان من جنس واحد، وهذا التصنيف لفظي أو شكلي بحت لا وجه للدلالة فيه، وقد صنعه الصرفيون العرب لأن الفعل يأخذ في إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة والساكنة مسلكا يرجع إلى هذا التصنيف. ولا ينبغي أن يؤخذ المضعف على أنه المزيد بالتضعيف لأن المزيد بالتضعيف يقابل المجرد، وبينهما فرق دلالي بسبب زيادة المبنى، بخلاف التصنيف الذي ذكرناه أولا.

(٢) ابن الحاجب، الشافية ومعها الوافية نظم الشافية، ص ٩.

(٣) السابق، ص ٦٨.

والجمع التي تمثل أوجها مختلفة للفظ حسب دلالة العدد فيه، يقول بعضهم عن التثنية وتفريعاتها الدلالية: "التثنية والجمع المستعملان بالحرف أصلهما التثنية والجمع بالعطف، فقولك: جاء الرجلان ومررت بالزيدين أصله جاء الرجل والرجل، ومررت بزيد وزيد، فحذفوا العاطف والمعطوف، وأقاموا حرف التثنية مقامهما اختصارا، وصحَّ ذلك لاتفاق الذاتين في التسمية بلفظ واحد... والتثنية تنقسم إلى ثلاثة أضرب تثنية لفظية وتثنية معنوية وردت بلفظ الجمع، وتثنية لفظية كان حقها التكرير بالعطف، فالضرب الأول... كقولك في رجل رجلان وفي زيد زيدان، والضرب الثاني تثنية آحاد ما في الجسد كالأنف والوجه والبطن والظهر، تقول: ضربت رءوس الرجلين، وشققت بطون الجملين... فتجمع وأنت تريد رأسين وبطنين... والضرب الثالث من ضروب التثنية تثنية التغليب، وذلك أنهم أجروا المختلفين مجرى المتفقين بتغليب أحدهما على الآخر لخفته أو شهرته" (١).

ولا يخفى رصدهم للفروق الدلالية بين أوجه هذه الأجناس المختلفة. ويظهر هذا الرصد من أدنى مراجعة لما ذكره النحاة حول الوجوه المختلفة للجنس.

ومن الأجناس الدلالية في العربية التي وقف نحاتنا مع أفرادها، وفَرَّقُوا بين أفرادها المختلفة ما يمكن تسميته جنس طبيعة الذات، وما يمكن تسميته جنس تعلق الذات. وهما من الأجناس المتصلة بالتصنيفات الفرعية لأقسام الكلم. كما أن حديث النحاة العرب عنهما يظهر بوضوح عناية هؤلاء النحاة بكافة التصنيفات التفصيلية، وحرصهم على تسجيل كل ما تملكه اللغة من فروق دلالية تعكس مختلف ألفاظها.

- جنس طبيعة الذات (اسم ذات ـ اسم جنس جمعي واسم جنس إفرادي)

هو ذلك القسم الذي يرد في العربية لأصناف الاسم من اسم ذات واسم جنس جمعي وإفرادي؛ إذ الفرق بين اسم الذات واسم الجنس هو موضوع هذين الاسمين؛

(١) الشجري، هبة الله بن علي، الأمالي الشجرية، ج ١، حيدر آباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٤ ه، ص ص ١٠ ١٤.

إذ يقع اسم الذات على الذات المنتمية إلى الجنس ذاتها، على حين يقع اسم الجنس على الحقيقة أو الماهية التي تقوم في الذوات التي تنتمي إلى هذا الجنس. كما أن الفرق بين اسم الجنس الجمعي واسم الجنس الإفرادي هو وجود آحاد تنتمي إلى الجنس، وهي ترد بالتاء أو الياء المشددة، كما في اسمي الجنس تمر وعرب اللذين الواحد منهما تمرة وعربي على الترتيب.

- **جنس تعلق الذات**

هو ذلك القسم الذي يرد في العربية لأصناف المشتق العامل من اسم فاعل وصيغة مبالغة وصفة مشبهة واسم مفعول واسم تفضيل؛ إذ الفرق بين هذه الخمسة يكون في تَعَلُّقِ الذات بالحدث؛ إذ تتعلق الذات بالحدث على جهة القيام بالحدث أو الاتصاف به مع اسم الفاعل وصيغة المبالغة والصفة المشبهة واسم التفضيل، كما تتعلق الذات بالحدث على جهة وقوع الحدث بها في اسم المفعول. كما أن الفرق بين الأربعة الأولى، التي تتعلق فيها الذات بالحدث على جهة القيام بالحدث أو الاتصاف به، يتمثل في وجود التعلق على جهة مطلق الحدوث والتجدد بالنسبة لاسم الفاعل، وعلى جهة كثرة الحدوث بالنسبة لصيغة المبالغة، وعلى جهة الثبوت بالنسبة للصفة المشبهة، وعلى جهة التفاضل أو الزيادة عن غيره بالنسبة لاسم التفضيل.

ويمكن تمثيل العلاقة بين هذه الأنواع على النحو الآتي:

طبيعة التعلق / القسم	القيام بالحدث أو الاتصاف به				وقوع الحدث عليه
	مطلقا	بكثرة	دائما	زائدا عن غيره	
اسم الفاعل	×				
صيغة المبالغة		×			
الصفة المشبهة			×		
اسم التفضيل				×	
اسم المفعول					×

ج) أفراد الأجناس النحوية وأوجهها

توضح الأفراد التي يرصدها الدرس اللغوي للأجناس النحوية ملامح نظام الأجناس النحوية في هذا الدرس، كما توضح أفراد السمات النحوية التي يرصدونها لكل جنس، أي تلك الأوجه التي يقدمها الدرس اللغوي لكل جنس نحوي، كأوجه الإفراد والتثنية والجمع في العدد، مدى استيعاب هذا التراث اللغوي للصورة العامة التي ترد عليها الأجناس النحوية في النظام اللغوي.

ويمكن أن يقرر الباحث معتمدًا على التصنيفات الكثيرة في درسنا الصرفي أن اللغويين العرب قد رصدوا كل سمات الأجناس النحوية أو أوجهها على اختلاف هذه الأجناس، سواء في ذلك ما جمعوا أفراده معا تحت جنسها النحوي العام، وما تركوه متفرقا دون جمع.

أما أفراد الأجناس النحوية فقد جاء الصرفيون العرب ببعض منها، وذلك عندما جمعوا الأوجه المختلفة الخاصة بجنس معين تحت هذا الجنس، وذلك كما هو الأمر في:

- العدد الذي جمعوا تحته، كما لا يخفى، أوجه الإفراد والتثنية وجمع القلة وجمع الكثرة.
- النوع الذي عرضوا فيه التذكير والتأنيث على اختلاف نوعيه من حقيقي إلى مجازي.

ولم يلتفتوا إلى أن أوجها أخرى تمثل في مجموعها جنسا نحويا معينا؛ حيث لم يجمعوا صيغتَيِ المبني للمعلوم والمبني للمجهول مع صيغ الزيادة التي يختلف الفاعل معها عن فاعل الفعل المجرد المبني للمعلوم وعن النائب عن الفاعل في الفعل المبني للمجهول. وسوف يوضح البحث فيما يلي مدى صلاحية هذه الأوجه المختلفة لأن تُصَنَّفَ معا تحت جنس نحوي واحد. كما أن الصرفيين العرب لم يجمعوا أوجه أجناس نحوية أخرى على ما سيتضح في عرض البحث لأفراد الأجناس النحوية في العربية.

د) تصنيف الفروق اللفظية (الشكلية أو غير الدلالية)

تمثل، في الحقيقة، مسألة تصنيف الأجناس النحوية في الدرس اللغوي العربي البعد الغائب إلى حد ما في درسنا الصرفي؛ إذ لم يتابعه الصرفيون العرب بشكل تام، فبينما يرصدون جميع أوجه الأجناس المختلفة لا يجمعون دائما أفراد الجنس النحوي الواحد التي يرصدونها معا تحت جنسها العام.

ويتضح ذلك من توزيعهم الحديث في جنس التعيين على المعرفة والنكرة المخصصة والنكرة المطلقة والمبهم التي تعد أوجها لجنس التعيين كما سيشير البحث في الحديث عن أفراد التعيين. كما يتضح من توزيعهم الحديث عن صيغة الإسناد التي يعالجها النحاة في ثلاثة مواضع مختلفة هي مواضع البناء للمعلوم والبناء للمجهول وصيغ الزيادة التي تعد الصورة الثالثة من صور صيغ الإسناد، وذلك على ما سنبين في الحديث عن أفراد الأجناس النحوية في العربية.

يمكن أن نخرج من بيان الأبعاد المختلفة لنظام الأجناس النحوية ومراجعتها في استخدام اللغويين العرب إلى أن اللغويين العرب لم يقتصروا على مجرد ذكر نصوص تشي بوعيهم بالأجناس النحوية، وإنما قاموا بمعظم العمليات اللازمة لتحديد ملامح النظام اللغوي في العربية بالوقوف على جميع الفروق اللفظية (الشكلية) في اللغة سواء أكانت هذه الفروق الشكلية ترتبط بدلالة أم كانت لا ترتبط، أي بتعبير آخر سواء أكانت أجناسا لفظية دلالية أم كانت أجناسا لفظية محضة لا وجه للدلالة فيها، وقاموا بتحديد الفروق الدلالية التي ترد للأوجه ذات الدلالات المختلفة، وتصنيف بعض هذه الأوجه معا.

ولا يبقى، في الحقيقة، على اللغويين إلا جمع مختلف هذه الأوجه وتصنيفها في جملة الأجناس التي يمكن أن تُصَنَّفَ فيها هذه الأوجه المختلفة. وهو الأمر الذي يود البحث تغطية جانب بسيط منه فيما يلي ليغطي بعض الأجناس النحوية التي ترد في اللغة العربية.

وسوف يبدأ بما لم يُقَدَّم في الدرس اللغوي المعاصر على أنه من الأجناس النحوية، ويعالج أخرى عرفها الدرس اللغوي بصورة تحتاج شيئا من التفصيل.

ولا يفضل البحث الحالي أن يصنف الأجناس التي يجمع فيها السمات النحوية وفق ما يرد مع الاسم وما يرد مع الفعل وما يرد مع الحرف؛ إذ إنه لا يمكن بشكل دقيق تصنيف الأجناس النحوية إلى أجناس تخص الاسم وأخرى تخص الفعل وثالثة تخص الحرف؛ إذ يمكن أن يرد الجنس الواحد في أكثر من قسم من أقسام الكلم، وإن جاز أن تقتصر بعض هذه الأجناس على بعض أقسام الكلم دون بعض.

وقد رأي البحث الحالي أن يقوم بعرض جملة واسعة من الأجناس النحوية سواء ما كان منها يخص قسما معينا من أقسام الكلم وما لا يخص قسما من هذه الأقسام، على أن يرجئ توزيعها على ما يرد في أكثر من قسم، وما يرد في قسم معين حتى تتضح بشكل نهائي مجموع السمات النحوية التي ترد للعربية، وهو أمر يحتاج إلى مراجعة جميع سمات العربية وتطبيق قواعد الأجناس النحوية وأحكامها عليها لتتبين ما إذا كانت صالحة لأن تكون أفرادا متقابلة في أجناس معينة أم لا تصلح لذلك.

وإذا أردنا تحرير موقف نظرية السمات من نظريتنا التراثية وجدنا ما يلي:

- أن نظرية السمات أو الأجناس النحوية تتلخص في جمع سمات اللغة وتصنيفها في بناء متكامل، ولا يخفى أن تراثنا اللغوي قد استعرض جميع التصنيفات الممكنة لمختلف الوحدات اللغوية؛ مما يعني أن مثل هذه النظرية يمكن أن يتم جمعها وتركيبها وفق تصورنا التراثي.
- أن نظرية السمات بهذا لا تتناقض مع النظرية النحوية؛ إذ تتصل نظرية السمات بغير الجانب الذي تتصل به النظرية النحوية العامة في تراثنا اللغوي؛ حيث تقوم هذه الأخيرة على تفسير التركيب اللغوي بما يشتمل على وحدات نحوية وعلاقات تقوم بينها حتى يتم التركيب، ولا تقوم على جمع السمات وتصنيفها حتى تتعارض مع نظرية السمات وتصنيفها في أجناس.

٢) جهات دراستها

سوف يقوم البحث الحالي هنا بتقديم دراسة تطبيقية لبعض الأجناس النحوية من خلال اللغة العربية التي لم تجمع فيها الأجناس النحوية معا في دراسة مستقلة. على أنه تلزم الإشارة إلى أنه لا يمكن، في بحث واحد مفرد كهذا على الأقل، أن نحيط

بجميع سمات اللغة[1] وأن نصنفها في أجناس عامة؛ إذ ذلك يحتاج إلى أكثر من عمل، بل لا يمكن أن تحصر الأجناس النحوية في لغة ما في مجرد عمل أو اثنين؛ إذ إنها تمثل عَدَدًا واسعا "يستطيع كل منا أن يتصور ضخامة عددها وتنوع مذاهبها بالرجوع إلى معارفه اللغوية"[2]. وبحسب أي بحث في السمات النحوية التي تتسع باتساع اللغة أصواتا وصرفا ونحوا ودلالة... إلخ أن يقدم جانبا محددا منها.

وقد اختار هذا البحث لنفسه أن يكون حول الإطار العام التنظيري لها، مع تقديم عدة نماذج تطبيقية تؤيد ما انتهى إليه على المستوى التنظيري، وتمثل نموذجا ابتدائيا يمكن متابعته أو تطويره.

وهو يقدم البحث من خلال استقراء النظام اللغوي للعربية جملة نماذج غير قليلة من السمات النحوية وأجناسها تناسب مثل هذا العمل، وتكون بداية مناسبة لعمل أو أعمال تالية، وسوف يكون تقديمها من خلال عدة أمور تتمثل فيما يلي:

١. **اتخاذ مصطلح جامع لأوجه الجنس**

تحتاج السمات النحوية على اختلاف أجناسها في اللغة العربية أن يوضع لكثير من أجناسها هذه مصطلح جامع إذا لم يكن لها مصطلح نحوي جامع معروف ومقرر، وإلى مراجعة المصطلح المعتمد لغير قليل من أجناسها إذ تقوم الحاجة إلى مراجعة بعض ما استقر من مصطلحات الأجناس النحوية في العربية وتحقيقه.

٢. **تحديد أقسام الكلام**

تحتاج الأجناس النحوية أن تحدد أقسام الكلام التي ترد فيها، ولاسيما تلك

---

(١) تعنى سمات اللغة السمات التي توجد في وحدات اللغة على اختلاف المستويات التي يمكن أن تنتمي إليها هذه الوحدات، أما السمات النحوية، فيراد بها ما كان في اللغة من سمات لا ما كان في الواقع. ويمكن أن ترد السمات مع الكلمات من جهة أن سمات تظهر من خلال الكلمات. وعلى أية حال إضافة السمات إلى اللغة مرة وإلى الكلمة ثانية وإلى النحو ثالثة ليس فيه اضطراب اصطلاحي؛ إذ يتحدد مدلول المضاف وفق المضاف إليه.

(٢) فندريس، اللغة، ص ١٢٥.

الاقسام التي يرى بعض لغويينا أحيانا، خلافا للتصور اللغوي المعاصر للأجناس النحوية، أن جنسا ما لا يرد فيها.

٣. تحديد ما يرد لكل جنس منها من أوجه مختلفة

ليس ثمة اتفاق بين العلماء العرب القدامى ولا المعاصرين على الجهات أو السمات التي تندرج تحت كثير من الأجناس النحوية في العربية؛ ومن ثم يلزم أن تُجْمَعَ سمات الجنس التي لم تجمع من قبل، ومناقشة ما تَمَّ جمعُه معا من قبل من هذه السمات.

٤. بيان الطريقة المعتمدة لتعدد الأشكال اللغوية

تختلف الطريقة التي تعتمدها اللغة في بيان سمات كل جنس؛ إذ يمكن أن تعتمد اللغة على طريقة العلامات الصرفية أو طريقة الأوزان أو طريقة البدائل التي يجمعها جدول تصريفي يَتَّخِذُ عَدَدًا محدودا من الأفراد تتوزع عليها أوجه الجنس كما في حالة المبنيات، كما يمكن أن تعتمد على أكثر من طريقة من هذه الطرق. ويشترط في أي عمل ينشد دراسة السمات النحوية وأجناسها أن يُبَيِّنَ الأشكال اللغوية التي يعبر بها عن سمات كل جنس.

٥. بيان الأشكال اللغوية للجنس

إذا كانت الطريقة المعتمدة تختلف من جنس إلى آخر فإنها تنتج أشكالا لغوية مختلفة لمختلف سمات الجنس الأمر الذي يجعل البحث عن السمات النحوية في لغة ما يستلزم أن يرصد الأشكال والوسائل التي يعبر بها عن مختلف سمات الجنس الواحد من علامات صرفية إلى أوزان إلى بدائل يجمعها جدول تصريفي يتخذ عَدَدًا محدودا من الأفراد تتوزع عليها أوجه الجنس كما في حالة المبنيات. إن هذا الأمر يحتاج إلى أن يُقَدَّمَ بيانٌ للأشكال اللغوية التي يعبر بها عن سمات كل جنس. ويهم العمل الحالي أن يُبَيِّنَ مجموعة الأشكال التي ترد في العربية لكل جنس نحوي ندرسه في هذا القسم.

٦. **بيان مجموعة الدلالات التي تقابل أوجه الجنس المختلفة**

يتطلب الحديث عن كل جنس نحوي أن تذكر السمات التي تندرج تحته، والتي تمثل دلالات هذا الجنس المختلفة. ويكشف الحديث عن السمات أو الدلالات التي ترد مع أفراد كل جنس ما إذا كان الجنس دلاليا يشتمل على فروق دلالية بين أوجهه المختلفة، أو إذا ما كان الجنس شكليا محضا isosemantic لا يعكس فرقا دلاليا بين أفراده المختلفة.

٧. **تقديم جملة من الأحكام الخاصة أو المفارقات اللغوية**

تتخذ مختلف اللغات مجموعة من الأحكام الخاصة بكل واحدة منها تتصل بسماتها؛ ومن ثم يلزم تحديد الأحكام التي تتخذها اللغة العربية للأجناس المدروسة.

وتلزم الإشارة إلى أننا سنعرض ما نقف عليه من الأوجه عند النحاة بعامة، فنجمع كل الأوجه المذكورة سواء أكانت هذه الأوجه موضع اتفاق بين النحاة أم لم تكن واردة عندهم جميعا؛ إذ القصد جمع أوجه الجنس في أقصى ما يمكن أن تقوم فيه، ثم تحقيق ذلك في مرحلة تالية بتفضيل رأي أحد النحاة على آخر في تصوره للأفراد.

وفيما يلي عرضٌ لهذه النماذج.

المبحث الثالث

من سمات الذات وأجناسها في العربية

أولا: جنس الموقعية **Location**

١. مصطلحه.
٢. الأقسام التي يرد فيها.
٣. سماته أو الأوجه التي ترد له.
٤. وسائل أداء السمات النحوية.
٥. دلالات السمات النحوية.
٦. الأحكام الخاصة.

ثانيا ـ جنس الحجم **Size**

١. مصطلحه.
٢. الأقسام التي يرد فيها.
٣. سماته أو الأوجه التي ترد له.
٤. وسائل أداء السمات النحوية.
٥. دلالات السمات النحوية.
٦. الأحكام الخاصة.

ثالثا ـ جنس التعيين **Definition and Indefinition**

١. مصطلحه.
٢. الأقسام التي يرد فيها.
٣. سماته أو الأوجه التي ترد له.
٤. وسائل أداء السمات النحوية.
٥. دلالات السمات النحوية.
٦. الأحكام الخاصة.

أولا ـ جنس الموقعية **Location**

١. مصطلحه

اتخذ البحث لهذا الجنس مصطلح الموقعية Location لدوران أوجهه المختلفة حول تحديد موقع المشار إليه من المتكلم قُرْبًا وتَوَسُّطًا وبُعْدًا، أو موقع الحدث من وقت التحدُّث قُرْبًا وبُعْدًا.

ويعني ذلك أن الموقعية ترد على:

المستوى المكاني (بين الذوات)

وذلك كما في أسماء الإشارة التي تكون للقريب والمتوسط والبعيد، وفي حروف النداء التي تكون للقريب والبعيد.

ولا يخفى أن هذه الموقعية قائمة بين الذوات؛ إذ تقوم بين الذات المشار إليها وذات المتكلم.

المستوى الزماني (بين الأحداث)

وذلك كما في الأفعال الماضية التي تكون للقريب إذا سبقت بقد، ومطلقة من القرب إذا تجرَّدَتْ مِنْ قَدْ.

ولا يخفى أن هذه الموقعية قائمة بين الأحداث؛ إذ تقوم بين حَدَثِ الفعل نفسه وحَدَثِ التَّكَلُّم.

وقد اختار العمل أَنْ يُسَمِّيَهُ بجنس الموقعية ليشمل المستويين الزماني والمكاني؛ إذ لم يرد الموقع اصطلاحًا للبعد المكاني، ولم يُسَمِّهِ البحثُ جنس المسافة لكون لفظ المسافة يوحي باقتصاره على المستوى المكاني دون الزماني.

٢. الأقسام التي يرد فيها

لا يقتصر جنس الموقعية هذا على قسم واحد من أقسام الكلم، بل إنه يرد في أكثر من قسم من أقسام الكلم ؛ إذ يرد في بعض الأسماء والحروف والأفعال مع كل مما يأتي:

- اسم الإشارة

تجعل العربية اسم الإشارة على ثلاث مراتب، هي: القريب والمتوسط والبعيد على رأي الجمهور. يقول اليمني عن اسم الإشارة: "كل اسم أقبلت عليه بالإشارة من نحو قولك: ذا للقريب، وذاك لمن هو أبعد منه قليلا، وذلك لأبعد الأبعدين"[1].

---

(١) اليمني، كشف المشكل في النحو، مج ١، تحقيق د. هادى عطية مطر الهلالى، سلسلة إحياء التراث الإسلامي ٥٧، بغداد: وزارة الأوقاف والشئون الدينية، ١٩٨٤، ص ١٨٩.

- **حروف النداء**

تختلف حروف النداء وفق القرب والبعد فقط، فهي: حرف للمنادى القريب، وحروف للمنادى البعيد. يقول النحاة في ذلك عن المنادي: "يكون بعيدا، أو في حكم البعيد، كالنائم والساهي، أو قريبا، فإن كان بعيدا أو في حكمه فله من حروف النداء: "يا، وأي، وآ، وهيا"، وإن كان قريبا فله الهمزة، نحو: أزيد أقبل"[(1)].

- **الفعل الماضي**

يرد مع الفعل الماضي معنى التقريب الذي يتصل بالزمان لا بالمكان، كما هو الحال في أسماء الإشارة وحروف النداء. يقول بعض النحاة في إفادة قد تقريب زمن الماضي من الحال: "الثاني التقريب، ولا ترد للدلالة عليه إلا مع الماضي؛ ولذلك تلزم غالبا مع الماضي إذا وقع حالا، نحو: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾[(2)]. وإن ورد دون قد، فقيل: هي معه مقدرة، وهو مذهب المبرد والفراء وقوم من النحويين، وقيل: لا حاجة إلى تقديرها، وهو الأظهر، وكلام الزمخشري يدل على أن التقريب لا ينفكُّ عن معنى التَّوَقُّع، وكذلك قال ابن مالك في التسهيل: فتدخل على فعل ماضٍ متوقع، لا يشبه الحرف لتقريبه من الحال. وقال ابن الخباز: إذا دخل "قد" على الماضي أثَّرَ فيه معنيين: تقريبه من زمن الحال، وجعله خبرا منتظرا"[(3)].

- **أفعال المقاربة**

تَتَّصِلُ المقاربة في هذه الأفعال بزمن الحدث لا مكانه؛ فتفيد مقاربة الوقوع.

ويعني ذلك أن هذا الجنس يتحقق في كل من أسماء الإشارة وحروف النداء فَضْلاً عن الفعل الماضي وأفعال المقاربة.

---

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ٢، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ط ١٤، ١٩٦٥ م، ص ٢٥٥.

(2) الآية ١١٩/ سورة الأنعام.

(3) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق د. فخر الدين قباوة وأ. محمد نديم فاضل، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١ ١٩٩٢م، ص ص ٢٥٦ ٢٥٧.

٣. سماته أو الأوجه التي ترد له

لا يثبت لهذا الجنس وجه واحد بل يرد على أوجه متعددة؛ إذ ترد له ثلاثة أفراد، هي:

أ. سمات القرب والتوسط والبعد

تخص هذه السمات الثلاث أسماء الإشارة، ويقتصر بعض النحاة على رتبتين فقط من هذه الثلاث، وهما: القرب والبعد فحسب، يقول: "وفُرِّقَ بين ذا وذاك وذلك فقيل: الأول للقريب والثاني للمتوسط والثالث للبعيد"[(١)]، ويقول ابن عقيل في شرح الألفية: "وظاهر كلام المصنف أنه ليس للمشار إليه إلا رتبتان: قربى وبعدى... والجمهور على أن له ثلاث مراتب قربى ووسطى وبعدى"[(٢)].

ب. سمتا القرب والبعد

ترد سمتا القرب والبعد مع حروف النداء؛ إذ يستفاد من النداء بحرف الهمزة أو أي القرب، كما يستفاد من غيرهما البعد، يقول ابن يعيش عن المنادي: "فإن كان قريبا نادوه بالهمزة نحو قول الشاعر:

أزيد أخا ورقاء إن كنت ثائـــــرا

لأنها تفيد تنبيه المدعو، ولم يرد منها امتداد الصوت لقرب المَدْعُوّ، ولا يجوز نداء البعيد بالهمزة لعدم المَدِّ فيها، ويجوز نداء القريب بسائر حروف النداء توكيداً"[(٣)].

ج. سمتا القرب والإطلاق

يريد البحث بسمة الإطلاق عدم النصِّ لا على القرب ولا على غيره؛ إذ عدم النَّصِّ على القرب لا يعني البعد، وهو يخص الفعل.

يكون الفعل على القرب إذا دخلت عليه قد، ويكون مطلقا إذا لم تدخل عليه.

---

(١) الزمخشري، المفصل بشرح ابن يعيش، ج ٢، ص ١٣٥.

(٢) ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ج ١، ص ١٣٥.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ١٥.

يقول الزجاجي: "قد معناه التأكيد، وقيل التقريب إذا دخل على الماضي"(١). ويقول الزمخشري: "حرف التقريب قد للتحقيق والتقريب قد تقرب الماضي من الحال إذا قلت: قد فعل، ومنه قول المؤذن "قد قامت الصلاة" لابد فيه من معنى التَّوَقُّع"(٢).

وكذلك الأمر بالنسبة للفعل الوارد في جملة الخبر يكون على المقاربة إذا دخل على صاحب الخبر فعل مقاربة، ويكون على غير المقاربة، أي مطلقا إذا لم يدخل على صاحبه فعل المقاربة.

٤. وسائل أداء السمات النحوية

تتمثل طرق التغيير الشكلي في ثلاث طرق تنتج بها أفراد هذا الجنس المختلفة، وهذه الطرق هي: التركيب الصرفي في أسماء الإشارة، والبدائل أو الجدول التصريفي، والتركيب النحوي؛ حيث ترد أفراد هذا الجنس المختلفة أو سماته النحوية من خلال:

أ. التركيب الصرفي

يركب مع اسم الإشارة "ذا" أو حرف لا يركب، وهذا الحرف هو: كاف الخطاب الذي يفيد التوسط، أو اللام التي للبعد مع الكاف؛ إذ لا ترد اللام وحدها. وينتج عن وجود هذين العنصرين وغيابهما بالنسبة لاسم الإشارة عدد من الأشكال تظهر في الصور التالية:

- القرب والتوسط والبعد : "ذا ـ ذاك ـ ذلك، تي ـ تيك ـ تلك".
- القرب والتوسط : "ذان ـ ذانك، تان ـ تانك، أولاء ـ أولئك".

---

(١) الزجاجي، كتاب حروف المعاني، ج ١، تحقيق د. علي توفيق الحمد، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١ ١٩٨٤م، ص ١٣.

(٢) الزمخشري، المفصل بشرح ابن يعيش، ج ٨، ص ١٤٧.

ب. البدائل التي يجمعها جدول تصريفي

تتوزع أوجه الجنس على مجموعة من البدائل تمثل أفراداً لجدول تصريفي[1] يرد فيه الأمر على النحو التالي:

- وجه القرب للهمزة

يقول بعض النحاة عن الهمزة: "وأما همزة النداء فهي حرف مختص بالاسم كسائر حروف النداء، ولا ينادى بها إلا القريب مسافة وحُكْمًا، كقول امرئ القيس[2]:

أفاطم مهلا بعض هذا التدلل "[3].

- وجه البعد لغير الهمزة من الأفراد

وتمثل أفراد الجدول التصريفي بالبدائل؛ لأنها، مثلا، في حروف النداء مجموعة محددة من الحروف تتوزع على وجهَي القُرْب والبُعْد يَتِمّ استبدالها بعضها ببعض لتغيير وجه الجنس النحوي بدلا من الاعتماد على تغيير شكل الكلمة بتغيير وزنها أو زيادة علامة فيها أو تركيبها مع جزء لغوي ما.

ج. التركيب النحوي

يظهر التركيب النحوي في استخدام كل من قد مع الماضي لإفادة القرب في

---

(١) الجدول التصريفى هو الإطار العام الذي تُوَزَّعُ فيه صور وحدة صرفية ما، مثل صور الضمير التي توزع في جدول محوره الرأسي، مثلا، التكلم والخطاب والغيبة، ومحوره الأفقى الإفراد والتثنية والجمع، كما يُقَسَّمُ كل واحد من هذه الثلاثة إلى مذكر ومؤنث؛ ولذلك لتغطى مجموع الدلالات التي تؤديها صور الضمير المختلفة. ويمكن رسم هذا الإطار في هيئة جدول نضع في كل خانة منه صورة من صور الضمير تتناسب مع ما يقابله على المحورين الرأسى والأفقي. وأبرز نماذج الجدول التصريفى ما يصنع في اللغة الفرنسية لتصريف الأفعال مع مختلف الضمائر.

(٢) امرؤ القيس، ديوانه، ص ١٢.

(٣) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٣٥.

مقابلة عدم النَّصِّ على القرب أي الإطلاق؛ إذ تُرَكَّبُ قد مع الفعل تركيبا نحويا. كما يتمثل التركيب النحوي في جنس الموقعية مع الفعل الوارد في جملة تخبر عَمَّا دخله فعل من أفعال مقاربة؛ إذ لا يخفى أن تركيب فعل المقاربة ودخوله على الجملة الاسمية من قبيل التركيب النحوي.

٥. دلالات السمات النحوية

تتمثل دلالات السمات أو الأوجه الثلاثة لجنس الموقعية في العربية في كل من القرب والتوسط والبعد، أو في القرب والإطلاق بالنسبة لعدم النَّصِّ على القرب، وتفيد مصطلحات السمات النحوية نفسها هذه الدلالات المستفادة منها.

٦. الأحكام الخاصة

تتمثل الأحكام الخاصة في جنس الموقعية في العربية التي يلزم الإشارة إليها في أن الكاف التي تركب مع اسم الإشارة لا تستقل بجنس الموقعية فقط بإفادتها دلالة التوسط، بل إنها تتغير وَفْقًا لجنس العدد والنوع؛ حيث تفيد مع دلالة التوسط عدد المخاطب مفردا ومثنى وجمعا، ونوعه تذكيرا وتأنيثا، وهو الأمر الذي يظهر من تعدد صور حرف الخطاب في نحو: كَ وكِ، كما، وكُمْ وكُنَّ وفق المخاطب مفردا مذكرا ومؤنثا، ومثنى، وجمعا مذكرا ومؤنثا، أي أن حرف الخطاب المفرد يقوم بثلاث دلالات في وقت واحد، وهي:

- **دلالة التوسط** إذا وجد، وتغيب بغيابه.
- **دلالتا العدد والنوع** بحسب صوره التي تكون على النحو المشار إليه.

ومن المفارقات اللغوية لجنس الموقعية بالنسبة لحروف النداء ما يأتي:

- **أن يستخدم حرف النداء الخاص بالقريب مع البعيد**

ويكون ذلك لإفادة القرب النفسي لا المكاني، كما في قول حسان:

يا ربّ فاجمعنا معا ونبيَّنا   في جنة تُثْنِي عيون الحُسَّدِ[1]

---

(١) حسان بن ثابت، ديوانه، تحقيق وليد عرفات، ج ١، بيروت: دار صادر، ١٩٧٤ م، ص ٢٦٩

- أن يجمع حرف "يا" مع دلالة نداء البعيد دلالة الندبة أو الاستغاثة أو التعجب

ومن الندبة ما يرد في قوله، عز من قائل: ﴿ أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنبِ ٱللَّهِ ﴾ [1]، ومن التعجب قول امرئ القيس:

ويوم عقرت للعذارى مطيتي فيا عجبا من كورها المتحمل [2]

- ألا يباشر حرف النداء المنادى، بل يرد بعده فعل أو حرف تمنٍ ... إلخ.

وغير ذلك مما لا يرتبط بدلالة القرب أو البعد التي ترد مع حرف النداء، والوجه على تأويل جميع هذه الأمثلة.

ثانياً. جنس الحجم Size

١. مصطلحه

اتخذ البحث لوجهَي التصغير والتكبير اللذين ترد عليهما بعض ألفاظ العربية مصطلحَ جنس الحجم Size لاتصال التصغير بحجم الشيء المادي أو قَدْرِهِ المعنوي؛ إذ يُرَادُ به التقليل في عدة جوانب، يقول الصرفيون عن التصغير: "يدل على تقليل... والتقليل يشمل تقليل العدد، كقولك "عندي دريهمات"، أي أعدادها قليلة، وتقليل ذات المصغر بالتحقير حتى لا يُتَوَهَّم عظيما، نحو كُلَيْب ورُجَيْل، ومن مجاز تقليل الذات التصغير المفيد للشفقة والتلطف، كقولك: يا بُنَيَّ ويا أُخَيَّ، وأنت صُدَيِّقِي؛ وذلك لأن الصغار يشفق عليهم ويتلطف بهم... ومن تقليل ذات المصغر تصغير قبل وبعد في نحو قولك: خروجي قبيل قيامك، أو بُعَيْدَه... ومنه تصغير الجهات الست، كقولك: دُوَيْن النهر، وفُوَيْقَ الأرض" [3].

(١) الآية ٥٦/ سورة الزمر.

(٢) امرؤ القيس، ديوانه، ص ١٨.

(٣) الرضي، شرح الشافية، ج ١، ص ١٩٠.

٢. الأقسام التي يرد فيها

يوجد جنس الحجم Size في عربيتنا في أكثر من قسم من أقسام الكلم العربية؛ إذ يرد في كل من:

أ. الأسماء

يجعل جمهور النحاة التصغير للأسماء، يقول بعضهم: "التصغير للأسماء دون الأفعال والحروف"[(١)].

وقد استقصى سيبويه ما لا يُصَغَّرُ فعرض لامتناع تصغير الفعل واسم الفعل والضمائر وأسماء الاستفهام وحيث وغير ومثل وحسبك... إلخ. يقول: "الفعل لا يُحَقَّر... وليس شيء من الفعل ولا شيء مما سمي به الفعل يُحَقَّرُ إلا وهذا حَدُّه... واعلم أن علامات الإضمار لا يُحَقَّرْنَ... فمن علامات الإضمار هو وأنا ونحن، ولو حقرتهن لحقرت الكاف التي في بك والهاء التي في به وأشباه هذا، ولا يُحَقَّرُ أين ولا متى ولا كيف، ولا حيث ونحوهن، وكذلك مَنْ ومَا وأيهم... ولا تحقر غير لأنها ليست بمنزلة مثل... وكذلك حسبك لا يحقر كما لا يحقر غير"[(٢)].

وهم يجعلون الأسماء بالنسبة للتصغير قسمين، هما:

- المتصرفة

وذلك بلا خلاف، بل يجعلون ذلك القاعدة العامة، يقول ابن عقيل في ذلك: "التصغير من خواص الأسماء المتمكنة"[(٣)].

- الأسماء المبنية

ورد التصغير كذلك في الأسماء المبنية فجعل النحاة وروده فيها من قبيل الشذوذ، يقول سيبويه في المبنيات التي لا تصغر: "واعلم أن علامات الإضمار لا

---

(١) ابن جني، اللمع، ص ٢٩٠.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ٣، تحقيق عبد السلام هارون، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧ م، ص ص ٤٧٧ ٤٧٩.

(٣) ابن عقيل، شرح الألفية، ج ٢ ص ٤٨٩.

يُحَقَّرْنَ، من قِبَل أنها لا تقوى قوة المظهرة، ولا تمكن تمكنها؛ فصارت بمنزلة الأفعال التي لا تحقر. فمن علامات الإضمار هو وأنا ونحن، ولو حقرتهن لحقرت الكاف التي في بك والهاء التي في به وأشباه هذا. ولا يُحَقَّرُ أين ولا متى ولا كيف، ولا حيث ونحوهن، من قبل أن أين ومتى وحيث ليس فيها ما في فوق ودون وتحت؛ حين قلت: فويق ذاك، ودوين ذاك، وتحيت ذاك، وليست أسماء تمكن فتدخل فيها الألف واللام ويوصفن، وإنما لهن مواضع لا يجاوزنها فَصِرْنَ بمنزلة علامات الإضمار، وكذلك مَنْ ومَا وأيهم... ولا تحقر غير لأنها ليست بمنزلة مثل... وكذلك حسبك لا يحقر كما لا يحقر غير"[1].

ويقول بعضهم عن هذا الأمر: "لا تصغر المبنيات، وشذ تصغير "الذي" وفروعه و"ذا" وفروعه، قالوا في "الذي" "اللّذَيَّا"، وفي "التي" "اللُّتَيَّا"، وفي "ذا وتا" "ذَيَّا وَتَيَّا"[2].

ويرجع تصوُّر الشذوذ في مثل هذه المبنيات إلى أن طريق التصغير في اللفظ يتمثل في الأوزان الصرفية التي لا تقبل المبنيات معالجتها بها أيا كانت هذه الأوزان. كما يؤكد هذا الأمر أن تصغير "ذا وتا" على "ذَيَّا وتَيَّا" يخالف الوزن الدقيق المطلوب للتصغير. وقد فَسَّرَ بعض اللغويين امتناع التصغير من المبنيات بقوله: "كان حق اسم الإشارة أن لا يصغر؛ لغلبة شبه الحرف عليه، ولأن أصله، وهو "ذا" على حرفين، لكنه لما تَصَرَّفَ تَصَرُّفَ الأسماء المتمكنة فوُصِفَ ووُصِفَ به وثُنِّيَ وجُمِعَ وأُنِّثَ أجري مجراها في التصغير، وكذا كان حق الموصولات"[3].

ب. الأفعال

يزيد بعض النحاة ورود هذا الجنس في الفعل الذي يقول عنه: "وأجاز ابن كيسان تصغيره، ومنعه الجمهور"[4]، يقول الشاعر:

---

(١) سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ص ٤٧٨ ٤٧٩.

(٢) السابق، ج ٢، ص ٤٨٩.

(٣) الرضي، شرح الشافية، ج ١، ص ٢٨٤.

(٤) أبو حيان، ارتشاف الضرب من كلام العرب، ج ١، ص ١٧٠ ١٧١.

يـا مـا أُمَـيْلِحَ غِزْلانـاً شَـدَنَّ لنـا   مـن هؤلَيَّـائِكُنَّ الـضَّال والـسَّمُر[1]

ويقول سيبويه عن تـصغير الفعـل واسـم الفعـل: "وسـألت الخليـل عـن قـول العرب: ما أميلحه! فقال لم يكن ينبغي أن يكون في القياس؛ لأن الفعل لا يُحَقَّر، وإنما تحقر الأسماء لأنها توصف بما يعظم ويَهُون، والأفعال لا توصف؛ فكرهوا أن تكـون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إياها في أشياء كثيرة، ولكنهم حَقَّرُوا هذا اللفظ... ولـيس شيء من الفعل ولا شيء مِمَّا سمِّيَ به الفعل يحقر إلا وهذا حده وما أ شبهه من قولك ما أفعله"[2].

ولا يخفى أن هذا التصغير قد ورد على مستوى اللفظ. والحقيقة أننـا إذا نظرنـا إلى التصغير بوصفه جنسا نحويا ذا أوجـه شـكلية متعـددة تـرتبط بدلالـة أو لا تـرتبط لَلَزِمَنَا أن نقول: إنه يرد في كل من الأسماء والأفعـال لقيـام أشـكال التـصغير في كـل منهما. أما إذا درسنا التصغير من حيث دلالته لأثبتناه للأسماء، ونفيناه عـن الأفعـال لتخلف دلالة التصغير عنها وإن ثبتت فيها الأوجه الشكلية الخاصة به.

ومن ورود جنس الحجم في العربية ما تفيـده بإدخـال قـد علـى الفعـل، يقـول بعض النحاة: "وينبغي لك أن تقول في قد حرف لتقليل زمن الماضي وتقريبه من الحال

---

(١) ينسب إلى العرجى ولعلى بن محمد العرينى ولغيرهما، البغدادى، خزانـة الأدب و لـب لبـاب لسان العرب، القاهرة: المطبعة الأميرية، ص ص ٩٣ ٩٩، البغدادى، شرح شـواهد الـشافية، القسم الثانى من شرح الشافية للرضي، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه، بـيروت: دار الكتـب العلمية، ١٩٧٥ م، ص ص ٨٣ ٨٤، الرضي، شرح الشافية، ج ١، ص ١٩٠، ابن الأنباري، الإنصاف، ج ١، ص ١٢٧، ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٥، ص ١٣٥، البعلي، محمد بن أبى الفتح، الفاخ ر في ش رح جم ل عبد القاهر، ج ١، تحقيق د. ممدوح محمد خسارة، الكويـت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ص ٢٩٥.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ص ٤٧٧ ٤٧٨.

وتقليل حدث المضارع وتحقيق حدثيهما، وتقدمت أمثلة ذلك في بحث قد[1]، على أن تقليل الزمن قد يجعل هذه الحالة مما يمكن أن يندرج تحت جنس الموقع، على أن يكون موقعا زمانيا لا مكانيا.

٣. سماته أو الأوجه التي ترد له

تتمثل سمات جنس الحجم في أمرين اثنين، هما: التكبير والتصغير. وقد جمع سيبويه بين سمتَيِ التصغير والتكبير، فنَصَّ على تقابلهما، يقول: "هذا باب ما جرى في الكلام مصغرا وترك تكبيره"[2].

وينص ابن جني، كذلك، على تقابل سمتي التكبير والتصغير، يقول عن دخول حرف التعريف مع الاسم: "نَقَلَهُ عن معنى التنكير إلى معنى التعريف كما نقلت ياء التحقير معنى التكبير وأفادت التصغير"[3]. كما ينصّ غيرهما كذلك على تقابل هاتين السمتين أو هذين الوجهين، يقول: "باب التصغير، وهو لغة خلاف التكبير والتعظيم... التصغير لا بد له من علامة يتميز بها عن المكبر"[4].

ويمكن أن نجعل الوجهين سمتَي التصغير والإطلاق من التصغير بأن يكون عدم التصغير وجها مُطْلَقاً مَسْكُوْتاً معه عن حقيقة السمة الخاصة بالحجم. يقول بعض النحاة عن احتمال المكبر للكبير والصغير معا بخلاف المُصَغَّر الذي يكون نصًّا في التصغير مع الاختصار: "فإذا قلت كلبٌ احتمل الصغير والكبير، فإن أردت البيان قلت كلب صغير، فإن أردت مع البيان الاختصار قلت كُلَيْبٌ"[5].

---

(١) خالد الأزهري، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، ج ١، تحقيق د. عبد الكريم مجاهد، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦، ص ١٦٢.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٤٧٧.

(٣) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ٣٤٧.

(٤) البعلي، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، ج ٢، ص ص ٩٠٠ ٩٠١.

(٥) السابق، ج ٢، ص ٩٠٠.

٤. وسائل أداء السمات النحوية

تتمثل الطريق التي ترد بها الأوجه المختلفة لجنس الحجم في طريق الأوزان الصرفية التي يقول لها الصرفيون صيغ التصغير؛ إذ يقوم وجه التصغير بوجود أحد أوزانه المقررة، ويقوم بغياب هذه الأوزان وجه التكبير في الكلمات أو الإطلاق.

ويلزم أن نشير إلى أن نسبة التصغير إلى الياء التي تلحقه تُعَدُّ من قبيل التجوز في التعبير بذكر الجزء وإرادة الكل؛ إذ لا يخفى أن التصغير يتم بالوزن، وليس بمجرد ياء التصغير، أي أن ياء التصغير لا تمثل مورفيما من قبيل الحشو infix، بل تمثل جزءا من مجموع العمليات التي يتم بها التصغير ويرصدها الميزان الصرفي بشكل تام ودقيق.

ويلزم أن نشير إلى أن مصطلح صيغ التصغير الذي يستخدمه اللغويون أنسب لأنها، في الحقيقة، ليست أوزانا بالمعنى الدقيق للوزن الذي يبين مختلف جهات اللفظ، بل إن كل صيغة منها تقبل تحتها أكثر من وزن، نحو صيغة فُعَيْعِل التي يكون تحتها جُعَيْفِر، وأُحَيْمِر، وخُوَيْلِد، ومُجَيْلِس... إلخ، وأوزانها الصرفية العامة، كما لا يخفى، هي فعيعِل، وأُفَيْعِل، وفُوَيْعِل، ومُفَيْعِل... إلخ.

يقول النحاة عن التصغير: "ويُرْوَى عن الخليل أنه قيل له: لم بَنَيْتَ التصغير على ثلاثة أمثلة؟ فقال: وجدت معاملة الناس على فِلْس ودِرْهَم ودِينَار، فصار فِلْس مثالا لكل اسم على ثلاثة أحرف، ودرهم مثالا لكل اسم على أربعة أحرف، ودينار مثالا لكل اسم على خمسة أحرف بمدة رابعه حرف لين."[1]

ويعني هذا أن وزن التصغير أقرب إلى أن يكون وزنا للأبواب الصرفية المتعددة، لا للكلمات التي من باب صرفي واحد؛ إذ يقع على جملة واسعة من الكلمات التي تختلف أوزانها، وهو يخالف بهذا الوزن العام الذي يبين جهات الكلمة الموزونة من حيث الأصالة والزيادة والضبط والترتيب. وقد تَمَّ تفسير ذلك في بحث سابق بأنها

(١) السابق، ج ٢، ص ٩٠٢.

أوزان للأوزان العامة أو لعملية التصغير لا للألفاظ نفسها [١].

وقد يرد جنس الحجم في الفعل بطريق نحوي، كأن تدخل على الماضي الحرف قد الذي يفيد التقليل، يقول بعضهم: "وينبغي لك أن تقول في قد حرف لتقليل زمن الماضي وتقريبه من الحال وتقليل حدث المضارع وتحقيق حدثيهما"[٢].

٥. دلالات السمات النحوية

تتمثل دلالات جنس الحجم، بصفة عامة، في أمرين متقابلين، هما: الإطلاق أو التكبير والتصغير.

كما أن التصغير، من جهة أخرى، ذو أشكال فرعية؛ إذ يمكن أن يكون تقليلا إذا اتصل بالعدد لا الحجم، ويكون تحقيرا إذا اتصل بالقدر والشأن، ويكون تقريبا إذا اتصل بالمسافة المكانية أو الزمانية. كما يستتبع التصغير أحيانا دلالة الشفقة أو التلطف، يقول النحاة في ذلك عن التصغير: "يدل على تقليل... والتقليل يشمل تقليل العدد، كقولك "عندي دريهمات"، أي أعدادها قليلة، وتقليل ذات المصغر بالتحقير حتى لا يتوهم عظيما، نحو كُلَيْب ورُجَيْل، ومن مجاز تقليل الذات التصغير المفيد للشفقة والتلطف، كقولك يا بُنَي ويا أُخَيَّ، وأنت صُدَيِّقي، وذلك لأن الصغار يشفق عليهم ويتلطف بهم... ومن تقليل ذات المصغر تصغير قبل وبعد في نحو قولك: خروجي قُبيل قيامك، أو بُعَيْده... ومنه تصغير الجهات الست، كقولك: دُوَيْن النهر، وفُوَيْق الأرض"[٣].

٦. الأشكال الخاصة

وقد وردت عدة أسماء ومفارقات لغوية تتصل بجنس الحجم، ومنها [illegible] هذه الأشكال [illegible]

أ. **العلاقة بين جنسَي الحَجْم والعدد**

رأي النحاة تناقضا بين وجه جمع الكثرة ووجه التصغير للتناقض؛ فقالوا "يُرَدُّ جمع الكثرة لا اسم الجمع إلى جمع قلته فيصغر، نحو غليمة في غلمان، أو إلى واحده فيصغر ثم يجمع جمع سلامة، نحو غُليِّمون ودُوَيْرات"[1].

ب. **ورود نوع منه يسمى بتصغير الترخيم**

يخالف تصغير الترخيم أوزان التصغير؛ حيث "تحذف كل الزوائد ثم يُصَغَّرُ، كحُمَيْد في أحمد"[2].

ج. **ورود التصغير لإفادة التعظيم**

يرد التصغير من أجل التعظيم، يقول بعض اللغويين: "وقيل: يجيء التصغير للتعظيم، فيكون من باب الكناية، يكنى بالصِّغَرِ عن بلوغ الغاية في العظم؛ لأن الشيء إذا جاوز حَدَّهُ جانس ضده... واستدل لمجيء التصغير للإشارة إلى معنى التعظيم بقوله:

وكلُّ أناسٍ سوف تدخلُ بَيْنَهُمْ دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ منها الأناملُ[3]

وَرُدَّ بأن تصغيرها على حسب احتقار الناس لها وتهاونهم بها"[4].

ثالثاً. جنس التعيين Definition and Indefinition

١. مصطلحه

نصَّ كتاب التعريفات على أن "التعيين ما به امتياز الشيء عن غيره بحيث لا يشاركه فيه غيره" (١)، أي أنه جعل تعيين الشيء بيان مقوماته التي يمتاز به عن غيره. ويناسب هذا المعنى، في الحقيقة، موضوع المعرفة والنكرة والمبهم التي تتفاوت فيما بينها في بيان مختلف الدلالات التي تغير درجة تعيين المشار إليه.

وقد جعل هذا بعضَ اللغويين المعاصرين يعتمد هذا المصطلح للمعرفة والنكرة، يقول: "ومن الضمائم الشكلية التي ترفع الغموض وتؤدي أمن اللبس وسائل الترابط في السياق، وهي: ... التعريف والتنكير ولْنُسَمِّهِمَا التعيين" (٢).

وهو يصلح لكل من المعرفة والنكرة والمبهم كما أشرنا؛ لأن هذه الثلاث يجمعها جانب التعيين الذي يتصل بمقومات الشيء التي يمتاز بها عن غيره.

يعني ما سبق أن مصطلح التعيين يراد به ذلك الجنس الذي يتصل بدرجة تعيين المدلول؛ حيث تتفاوت بعض أصناف الأسماء في درجة تعيينها لما تشير إليها بأن تفيد بعض أصناف الاسم دلالة، ويفيد بعض آخر دلالتين وبعض ثالث ثلاث دلالات.

٢. الأقسام التي يرد فيها

يرد التعيين في قسم الأسماء بما فيها من ضمائر وأسماء إشارة وأسماء موصولة التي تلازم التعريف، أما الأفعال والحروف فلا وجه للتعيين فيها، ومن ثَمَّ، جعل النحاة التعريف من سمات الاسم، قالوا: "فمن خواصٍّ الاسم دخول اللام، أي

---

(١) الجرجاني، الشريف على بن محمد، التعريفات، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٣٨، ص ٥٥.

(٢) حسان، د. تمام (١٩٦٨) "أمن اللبس ووسائل الوصول إليه"، حولية كلية دار العلوم، ص ١٣٢.

لام التعريف"[1].

٣. سماته أو الأوجه التي ترد له

ترى الدراسات اللغوية المختلفة أن التعيين يرد على وجهين؛ إذ تتحقق في الأسماء سمتان له، وهما: التعريف والتنكير، يشير اللغويون إلى تقابل وجهي التعريف والتنكير، يقول ابن جني في تفسير إدغام لام التعريف: "الإدغام المُتَرْجِم عما اعتزموه من شدة اتصال حرف التعريف بما عَرَّفَهُ؛ فيستدل بذلك على أنه قد نقله عن معنى التنكير إلى معنى التعريف كما نقلت ياء التحقير معنى التكبير وأفادت التصغير وكما أفادت ألف التكسير معنى الجمع بعد الإفراد ولو جاءوا بغير اللام للتعريف لما أمكنهم أن يكثر إدغامها كما أمكنهم ذلك مع اللام وإدغامهم إياها مع ثلاثة عشر حرفا وهي التاء والثاء والدال والذال والراء والزاي والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء والنون وذلك قولهم التمر والثريد والدِّبْس والدَّرَق والرطب والزبد والسفرجل والشعير والصِّناب والضِرْو والطبخ والظبي والنبق"[2].

على أن البحث الحالي يرى أن أوجه جنس التعيين تتمثل في أربعة أوجه يعكسها كل من المعرفة والنكرة المخصصة والنكرة المطلقة والمبهم، أي أنه يجعل الإبهام درجة من درجات التعيين من ناحية، كما يجعل النكرة المخصصة درجة مستقلة بين النكرة المطلقة والمعرفة. وتفصيل هذه الأوجه الأربعة على النحو التالي:

- **المعرفة**

هي اللفظ الذي تظهر فيه دلالتان تتصلان بالذات التي يشير إليها، وهي شخص هذه الذات وعددها. إذا قيل "محمد"، مثلا: عرف الشخص بعينه، وعدده الذي يتمثل في المفرد "واحد".

---

(١) الجامي، الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، ج ١، تحقيق د. أسامة طه الرفاعي، بغداد: مطبعة وزارة الأوقاف والشئون الدينية، ١٩٨٣ م، ص ١٨٤.

(٢) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ٣٤٧.

وترد المعرفة في النظام اللغوي بأن يرد اللفظ من أفراد المعرفة الستة المحددة في الضمير والعلم وأسماء الإشارة والاسم الموصول والمحلى بأل التعريفية، والمضاف إلى معرفة.

- النكرة المخصصة

هي اللفظ الذي تظهر فيه، أَيْضًا، ثلاث دلالات تتصل بالذات التي يشير إليها، وهي صفة هذه الذات وجنسها الذي تنتمي إليه وعددها دون نص على شخص هذه الذات. إذا قيل، مثلا: رجلٌ نشيطٌ، أو رجل علمٍ لم تكن الذات التي تقع عليها النكرة المخصصة أي ذات تنتمي إلى جنس "الرجال"، بل لزم أن تكون ذاتاً مقيدة بالنشاط أو العلم على الترتيب.

وترد النكرة المخصصة في النظام اللغوي بأن يرد اللفظ منعوتا أو مضافا إلى نكرة.

- النكرة المطلقة

هي اللفظ الذي يفيد دلالتين تتصلان بالذات المشار إليها، وهما جنسها وعددها. إذا قيل "رجل" كانت لأي ذات تنتمي إلى هذا الجنس دون شرط زائد على هذا الانتماء.

- المبهم

هو اللفظ الذي تظهر فيه دلالة واحدة، وهي دلالة المقدار الذي يكون عددا، نحو: ثلاثة، والوزن، نحو: جرام، والمساحة، نحو: متر... إلخ. أي أنه أقل دلالة من سوابقه؛ إذ لا يفيد دلالتين ولا ثلاثا مثلها. وهذا الذي جعل النحاة يصطلحون عليه باسم المبهم، أي أنهم راعوا أداءه للحد الأدنى من الدلالة، وهو بهذا يحتل المرتبة الدنيا في جنس التعيين.

ولبيان دلالته هذه نقارن بين الأنواع المختلفة للتعيين كما يلي:

تفيد المعرفة مثل محمد ثلاث دلالات، وهي: الشخص والذات والعدد. يقال محمد عندما يعرف شخصه، وإذا عرف شخصه فجنسه إنسان وعدده مفرد معروفان؛

إذ ذلك فرع على معرفة المدلول تحديدا.

وتفيد النكرة، مثل "رجل" دلالتين من الدلالات الثلاث التي تفيدها المعرفة؛ إذ لا يظهر الشخص، وإنما تقتصر على إفادة أن جنسه إنسان، وعدده مفرد.

ويفيد المبهم، نحو "خمسة" دلالة واحدة، هي دلالة العدد أو المقدار، أما دلالتا الشخص والجنس فلا تظهران مع المبهم. إذ يصلح خمسة لأن تكون من جنس الأقلام أو الكتب أو الرجال... إلخ. وبالتالي تصلح لأي أشخاص دون أن تكون أشخاصا معينة.

٤. وسائل أداء السمات النحوية

تَتَمَثَّلُ الفروق الشكلية بين هذه الأفراد المختلفة في الأشكال المقررة لكثير من المعارف على اختلاف أفرادها وشكل النعت والإضافة إلى نكرة بالنسبة للنكرة المخصصة وجملة المبهمات المحددة. كما أن هذه الأشكال المختلفة لأفراد جنس التعيين تتخذ أكثر من طريق؛ حيث يتم التفريق من خلال ما يلي:

أ. العلامة الصرفية

يظهر ذلك في المحلى "بأل" التي تكون للتعريف الذي يتم فيه تحويل النكرة إلى معرفة بزيادة أداة التعريف "أل" هذه.

ب. التركُّب النحوي

يظهر التركُّب النحوي في كل من المُعَرَّف بالإضافة، والنكرة المخصصة التي تتمثل في نكرة منعوتة أو مضافة إلى نكرة؛ فاللغة تعرف ذاتا نكرة بالإضافة كما في قولنا:

- قابلت زميل الدراسة.

وتخصص الذات النكرة بأن تُتْبِعُ هذه النكرةَ نعتا أو تضيفها إلى نكرة بعدها، نحو:

- قابلت زميلا قديما.

و ـ قابلت زميلَ دراسةٍ.

ج. البدائل

وذلك بأن تستخدم اللغة مجموعة محددة من الأفراد ترد مقابلة لكل من المعرفة والنكرة مخصصةً ومطلقةً. وهو الأمر الذي يتمثل في ورود المبهمات المحدودة بألفاظ العدد والوزن والمساحة... إلخ.

ويعني ذلك، ببساطة، أن اللغة تضع في نظامها اللغوي أشكالا خاصة تفرق بها بين اللفظ المبهم والنكرة مطلقةً ومخصصةً والمعرفة، وأنها تتبع طرق تنويع الأشكال المقررة من علامة إلى تركب... إلخ.

٥. دلالات السمات النحوية

أما الفروق الدلالية بين هذه الأفراد فهي تتمثل في تحديد دلالة الشخص بعينه أو تحديد دلالة الصفة أو الاكتفاء بدلالة الجنس الذي تنتمي إليه الذات التي يشير إليها اللفظ، أو عدم إفادة أي دلالة غير دلالة المقدار عَدَدًا كان أو وزنا أو كيلا أو مساحة، وذلك على التفصيل المبين في الحديث عن أوجه هذا الجنس.

٦. الأحكام الخاصة

من أحكام جنس التعيين الخاصة ما يلي:

أ. الاختلاف بين الشكل اللغوي والدلالة

ترد الكلمة من حيث التعيين على الحالات التالية [1]:

ـ معرفة دلالة نكرة لفظا

جعل النحاة العرب من ذلك: كان ذلك عاما أول، وأول من أمس.

ـ معرفة لفظا نكرة دلالة

يرى النحاة ذلك في علم الجنس، يقول بعضهم في ذلك: "وحكم علم الجنس في

(١) ناقش الباحث هذه المسألة تفصيليا في بحثه للماجستير، عبد الدايم، د. محمد عبد العزيز (١٩٨٧) "قرينة التعيين في النحوالعربي"، رسالة ماجستير برقم ٤٣٤، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ص ٢٤ وما بعدها.

المعنى حكم النكرة: من جهة أنه لا يخُصّ واحدا بعينه؛ فكل أسد يصدق عليه أسامة، وكل عقرب يصدق عليه أم عريط، وكل ثعلب يصدق عليه ثعالة"[١].

ـ **استعماله معرفةً مرَّةً ونكرةً أخرى**

يقول بعض النحاة عن هذه الحالة: "أما ذو اللام الجنسية فمن قبل اللفظ معرفة، ومن قبل المعنى لشياعه نكرة؛ ولذلك يوصف بالمعرفة اعتبارا بلفظه، وبالنكرة اعتبارا بمعناه"[٢].

ب. الطبقية في التعيين

لم يكتف النحاة بكون أفراد التعيين التي تتمثل في المعرفة والنكرة المخصصة والنكرة المطلقة والمبهم تمثل درجات مختلفة من التعيين، فقالوا بوجود تفاوت بين أفراد المعارف؛ حيث يرون، مثلا، أن لفظ الجلالة "الله" أعرف المعارف، يليه ضمير المتكلم، يقول بعض اللغويين في ذلك: "كُلَّمَا كان الاسم أخصّ كان أَعْرَفَ"[٣].

والحقيقة أن هذه المسألة على ما قامت بعض الدراسات بمراجعتها ترتبط بالسياق وليست بذات أثر على التركيب اللغوي حتى يمكن التسليم بها على ما نوقش تفصيليا في بعض الأبحاث[٤].

ج. توزيع أفراد جنس التعيين في التركيب اللغوي

خرجت بعض أفراد جنس التعيين عن التوزيع المقرر لها في التركيب اللغوي فوردت المعرفة في موقع خاص بالنكرة، ومن ذلك ما نجده في ورود العلم في اسم لا النافية للجنس الذي لا يكون إلا نكرة.

يقول بعض النحاة في ذلك: "ولا يكون اسمها وخبرها إلا نكرة؛ فلا تعمل في المعرفة، وما ورد من ذلك مؤول بنكرة، كقولهم: "قضية ولا أبا حسن لها" فالتقدير: ولا

---

(١) ابن عقيل، شرح الألفية، ج ١، ص ١٢٩.

(٢) السيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ٥٤.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ٨٢.

(٤) عبد الدايم (١٩٨٧) قرينة التعيين في النحو العربي ، ق ق ١٢٤ ١٣٢.

مسمى بهذا الاسم لها، ويَدُلّ على أنه معامل معاملة النكرة وصفه بـالنكرة، كقولـك: لا أبا حسن حلالا لها"[(١)].

د. ورود أداة التعريف دون دلالته

ذكر النحاة أن "أل" تأتي دون أن تكون للتعريف، وهم يوَجِّهون بذلك كثيرا مـن ورود "أل" مع الأفعال أو الجمل الفعليـة، والظـروف، والجملـة الاسميـة. ونـستعرض الجانب الأساسي من هذه القضية لكونها تمثل نموذجا للخرج على أحكام التعريف.

ويقوم النحاة بجعل اللام اسما موصولا لا أداة تعريف، وهذا ما يظهر عند ابن جني، مثلا، يقول: "واعلم أن لام المعرفة قد أدخلـت في بعـض المواضـع علـى الفعـل المضارع لمضارعة اللام للذي، قرأت على أبي علي في نوادر أبي زيد:

فيـستخرج اليربـوع مـن نافقائـه ومن بيتـه ذي الـشيحة اليتقـصع[(٢)]

أي الذي يَتَقَصَّعُ فيه.

يقول الخنـا وأبغـض العجـم ناطقـا إلى ربـه صـوت الحمـار اليجـدع[(٣)]

أي الذي يجدع. وحكى الفراء أن رجـلا أقبـل، فقـال آخـر: هـا هـو ذا، فقـال السامع: نعم الها هو ذا، فأدخل اللام على الجملة المركبة من المبتدأ والخبر تـشبيها لهـا بالجملة المركبة من الفعل والفاعل، فهذه أحكام لام التعريف، وما علمـت أحـدا مـن أصحابنا، رحمهم الله، وصل من كشف أسرارها إلى هذه"[(٤)].

---

(١) ابن عقيل، شرح الألفية، ج ١، ص ٣٩٤.

(٢) ينسب لذى الخرق الطهوى، ابن الأنبـاري، الإنـصاف في مـسائل الخـلاف، ج ١، ص ١٥١، والبعلي، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، ج ١، ص ٢٥.

(٣) ينسب كسابقه لـذى الخـرق الطهـوى، ابـن الأنبـاري، الإنـصاف في مـسائل الخـلاف، ج ١، ص ١٥١، والبعلي، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، ج ١، ص ٢٥.

(٤) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ٣٦٨.

على أن هناك مَنْ يُوَجِّهُ ما ورد من ذلك بأنه من قبيل الشاذ أو الغلط أو الضرورة. يقول ابن السراج في الشاذ: "ومنه ما شذ عن القياس والاستعمال فهذا الذي يطرح ولا يعرج عليه، نحو ما حكي من إدخال الألف واللام على اليجدع"(١).

كما يقول الزجاجي: "كما أنشد أبو زيد وغيره من البصريين والكوفيين:

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقا إلى رَبِّنَا صوتُ الحمار اليجدع

أراد الذي يجدع فأدخل الألف واللام على الفعل، وهو في الشذوذ شبيه أَيْضًا بقول من جمع بين الألف واللام والإضافة فقال:

وبالقوم الرسول الله منهم لهم دَلَّ القبائلُ من معد

ومثل هذا غلط وخطأ لا يعبأ به، وإنما حكيناه ليتجنب ولئلا يتوهم متوهم أنه أصل يعمل عليه أو أنا لم نعرفه أو أغفلناه"(٢).

ويقول بعضهم عن دخول أل على الظرف والجملتين الاسمية والفعلية: "فالأول كقوله:

من لا يزال شاكرا على المعه فهو حر بعيشة ذات سعه

والثاني كقوله:

وبالقوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بني معد

(١) ابن السراج، الأصول في النحو، ج ١، تحقيق عبد الحسين الفتلى، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢ ١٩٨٧ م، ص ٥٧.

(٢) الزجاجي، اللامات، تحقيق د. مازن المبارك، دمشق: دار الفكر، ط٢ ١٩٨٥ م، ص ص ٥٣ ٥٤.

والثالث كقوله:

.... صـــوت الحمـــار اليجـــدع

والجميع خاص بالشعر خلافا للأخفش وابن مالك في الأخير"[1].

هـ - تفسير اختصاص رب بالاسم النكرة

من التقسيرات المتصلة بجنس التعيين تفسير اختصاص رُبَّ بالاسم النكرة. يقول ابن الأنباري عن اختصاص رُبَّ بالدخول على النكرة: "وأما اختصاصها بالتنكير فيهما جميعا؛ فلأن كم لما كانت للتكثير والتكثير والتقليل لا يصح إلا في النكرة لا في المعرفة؛ لأن المعرفة تدل على شيء مختص؛ فلا يصح فيه التقليل ولا التكثير؛ ولهذا كانت رُبَّ تختص بالنكرة لأنها لما كانت للتقليل، والتقليل إنما يصح في النكرة لا في المعرفة كما بَيَّنَّا في كَمْ"[2].

---

(١) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج ١، تحقيق مازن المبارك ومحمد على حمد الله وراجعه سعيد الأفغاني، دمشق: دار الفكر، ط٥ ١٩٧٩ م، ص ٧١ ٧٢.

(٢) ابن الأنباري، أسرار العربية، ج ١، ص ١٩٨.

المبحث الرابع
من سمات الحدث وأجناسه في العربية

رابعاً ـ جنس نسبة الحدث

١. مصطلحه. ٢. الأقسام التي يرد فيها.

٣. سماته أو الأوجه التي ترد له: أ. مخططُ سمةٍ هرمي لجنس نسبة الحدث. ب. تفصيلات سمات هذا الجنس:

السمة الأولى ـ النسبة إلى معمول الحدث المعجمي. السمة الثانية ـ نسبة إلى أجنبي عن الحدث المعجمي.

٤. وسائل أداء السمات النحوية. ٥. دلالات السمات النحوية.

الأحكام الخاصة: (أ. العلاقة بين اللزوم والنسبة إلى مفعول الحدث المعجمي. ب. العلاقة بين الفعل العلاجي وصيغ المطاوعة. جـ. اختصاص بعض الأفعال بالبناء للمجهول، أي بالنسبة إلى فاعل الحدث المعجمي. د. علاقة صيغة المطاوعة بجنس الفاء. هـ. سماعية السمات النحوية. و. التناوب بين الصيغ في أداء السمات وعدم اختصاصها بالمعاني.

خامسا ـ جنس هيئة الحدث:

١. مصطلحه. ٢. الأقسام التي يرد فيها.

٣. سماته أو الأوجه التي ترد له: أ. مخططُ سمةٍ هرمي لجنس نسبة الحدث.

ب. تفصيلات سمات هذا الجنس: السمة الأولى ـ النسبة إلى معمول الحدث المعجمي. السمة الثانية ـ نسبة إلى أجنبي عن الحدث المعجمي. وسائل أداء السمات النحوية: أ. الصيغ ب. العلامات.

٤. دلالات السمات النحوية.

٥. الأحكام الخاصة : أ. ارتباط أداء الصيغ لسمات هيئة الحدث بالسياق والكلمة. ب. أداء صيغة معينة لسمتين في الكلمة الواحدة إحداهما لنسبة الحدث والأخرى لهيئته. جـ. أداء صيغ الزيادة لسمات جنس هيئة الحدث وسمات جنس نسبة الحدث. د. مخطط السمات النحوية لصيغ الزيادة في العربية.

رابعا. جنس نسبة الحدث Voice

ينضوي هذا الجنس على عدد كبير من السمات النحوية أو الأوجه التي يتحقق الجنس من خلالها. وهو يتصل بنوعين من الصيغ في العربية، هما: صيغ المبني للمجهول وصيغ الزيادة في العربية.

وسوف نُبَيِّنُ في عملنا الحالي كيف يتداخل هذان النوعان من الصيغ ويتصل أحدهما بالآخر.

كما يَحُلُّ، في الحقيقة، تقديمُ هذا الجنس مشكلةَ تصنيف صيغ الزيادة في العربية التي نجدها في كل من الأفعال ومصادرها والمشتقات العاملة منها، نحو: صيغ أَفْعَلَ، وفعَّل، وفاعل، وانفعل، وافتعل، وتفعَّل، وتفاعل، واستفعل، وافعوعل... إلخ؛ إذ لا يَتِمُّ تصنيف الألفاظ الواردة على وزن يتبع صيغة من هذه الصيغ تصنيفا يكشف عن سمته النحوية الخاصة بنسبة الحدث معه. وهذا الأمر الذي تريد هذه الدراسة أن تفيده على نحو صريح ودقيق.

١. مصطلحه

يُرَادُ بجنس نسبة الحدث مجموع الصور اللغوية المختلفة التي ترد بسبب الاختلاف في نسبة الحدث إلى ما بعده؛ إذ يمكن أن ينسب الحدث إلى فاعله الحقيقي في الفعل المبني للمعلوم، أو إلى مفعوله الحقيقي في الفعل المبني للمجهول، أو إلى ثالث ليس فاعله ولا مفعوله، وذلك في الصيغ الزائدة التي لا يرتبط فاعلها صناعةً بمن قام بالحدث أو اتصف به، ولا بمفعولها الذي وقع عليه الحدث، أي ليس فاعل الأفعال المزيدة فاعلاً، في الحقيقة، للحدث المعجمي، ولا مفعولا به لهذا الحدث على ما سيبين البحث الحالي بالتفصيل في أوجه هذا الجنس وسماته المختلفة.

وقد اختار البحث الحالي لهذا الجنس المقترح مصطلح جنس نسبة الحدث لإفادة اختلاف موضوعه عن الإسناد الذي يتكلم عنه النحاة والذي يكون في كل من الفعل ومرفوعه والمبتدأ وخبره أصليين أو منسوخين بأي ناسخٍ كان. يقول اللغويون عن وروده بين مطلق جُزْأَيِ الإسناد أيا ما كانا: "الإسناد نسبة أحد الجزأين إلى الآخر

هبه أفاد المخاطب ما يصح السكوت عليه أم لا"[1]. كما يقول الجرجاني: "الإسناد نسبة أحد الجزأين إلى الآخر أعم من أن يفيد المخاطب فائدة يصح السكوت عليها أولا. وهو في عرف النحاة عبارة عن ضَمّ إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة أي على وجه يحسن السكوت عليه وفي اللغة إضافة الشيء إلى الشيء"[2].

ولم نُسَمّ هذا الجنس بجنس قيود الحدث؛ لأن قيود الحدث أوسع من الفاعل ونائبه والمفعول؛ إذ تمتد للمفعولات على اختلافها، وإلى الحال، ولا يخفى أن المواقع التي تتأثر بالبناء للفاعل أو المفعول وصيغ الزيادة التي ترد للتعدية أو المطاوعة أو المشاركة هي مواقع الفاعل ونائبه والمفعول به دون غيره من بقية قيود الحدث.

٢. الأقسام التي يرد فيها

لا يقتصر هذا الجنس على الأفعال؛ إذ يرد، كذلك، مع المصادر والمشتقات العاملة عمل الفعل، ويعني ذلك أنه يرد مع كل لفظ اشتمل على حدث وكان اللفظ يعمل عمل الفعل، وأنه يتصل بقضية عمل الفعل.

٣. سماته أو الأوجه التي ترد له

- **مخطط السمات**

يلزم أن نسجل عَدَدًا من الأمور بخصوص أفراد هذا الجنس، وهي كما يلي:

أ. أن درسنا اللغوي لم يجمع معا أكثر من صيغتَي المبني للمعلوم والمبني للمجهول، دون تطرق إلى صلة صيغ أخرى بهاتين الصيغتين باستثناء إشارة من الرضي تفيد فهمه لصيغ المطاوعة على النحو الذي تفهم به صيغ المبني للمجهول؛ إذ يفيد أن فاعل صيغ المطاوعة مفعول لأصل الفعل أي للحدث المعجمي في الفعل، يقول: "يكون تفاعل مطاوع فاعَل إذ كان فاعَلَ لجعل الشيء ذا أصله،

(١) المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، تحقيق محمد رضوان الداية، بيروت ودمشق: دار الفكر المعاصر ودار الفكر، ط١ ١٤١٠ ه، ص ٦٥.

(٢) الجرجاني، التعريفات، ص ٤٣.

نحو: باعدته فتباعد، أي بعَّدْتُه فتباعد، وإنما قيل لمثله مطاوع لأنه لما قَبِلَ الأثر فكأنه طاوعه ولم يمتنع عليه؛ فالمطاوع، في الحقيقة، هو المفعول به الذي صار فاعلا، نحو: باعدت زيدا فتباعد، المطاوع هو زيد، لكنهم سمَّوا فعله المسند إليه مطاوعا مجازا"[١].

ب. أن ما يرد عليه الدرس اللغوي الغربي المعاصر بصدد هذا الأمر يتمثل في أنه يجمع مع صيغتَي المبني للمعلوم Active Voice والمبني للمجهول Passive Voice ما يقابل في عربيتنا صيغ المطاوعة، وهي الصيغة الوسطى Middle Voice في اللغات اللاتينية وصيغة الفعل الضميري le verb pronominal بالنسبة للغة الفرنسية، مثلا.

ج. أن مشابهة صيغ المطاوعة لما يقابلها من صيغ في اللغات اللاتينية كالصيغة الوسطى Middle Voice في اللغات اللاتينية وصيغة الفعل الضميري le verb pronominale في الفرنسية تتضح من تطبيقات هذه الصيغ في لغاتها لمقارنتها بصيغ المطاوعة في عربيتنا، ومن ذلك، مثلا، في الإنجليزية "the book sells well. يُبَاعُ الكتاب جيداً"، وفي الفرنسية le riz se cultive en Chine ينمو الأرز في الصين" وغير ذلك"[٢].

د. أن صيغ المطاوعة ليست الصيغ الوحيدة التي تحتاج أن تضم إلى صيغ المبني للمعلوم والمبني للمجهول تحت الجنس الذي يقترح البحث له مصطلح جنس نسبة الحدث.

ه. أن بعض صيغ الزيادة تحتاج أن تُصَنَّفَ مع صيغتَي المبني للمعلوم والمبني للمجهول تحت جنس يقترح البحث الحالي أن يكون اسمه جنس نسبة الحدث لاختلاف من ينسب إليه الحدث من نوع إلى آخر؛ إذ يؤثر الفرق بين المبني للمعلوم والمبني للمجهول على من ينسب إليه الحدث أو يسند إليه، وكذلك

---

(١) الرضي، شرح الشافية، ج ١، ص ١٠٣.

(2) Kemmer (1993) The Middle Voice, pp. 1 2.

تؤثر الزيادة في الفعل على من ينسب إليه الحدث على ما سيوضحه هذا البحث.

و. أن بعضا آخر من صيغ الزيادة يحتاج أن يُصَنَّفُ تحت ما يسميه البحث الحالي جنس هيئة الحدث على ما سيعرضه بعد استيفاء الحديث عن هذا الجنس المدروس الآن.

ز. أن كلا من صيغ المجرد المبني للمعلوم والمجرد المبني للمجهول وصيغ الزيادة، التي تحتاج أن تصنف تحت جنس نسبة الحدث، تكشف عن أن الصيغ في العربية تنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية، هي:

- صيغ مبنية للفاعل.
- صيغ مبنية للمفعول نيابة عن الفاعل أو لكونه قائما بالدلالة الصرفية.
- صيغ مبنية لأجنبي عن الدلالة المعجمية إذ لا يكون فاعلا ولا مفعولا به لها.

ح. أن هذه الأقسام الرئيسية يمكن أن تُصَنَّفَ تصنيفا ثنائيا بضَمِّ الأولين معا: الصيغ المبنية لمعمول الدلالة المعجمية، والصيغ المبنية لفاعل الدلالة الصرفية إذا كان مفعولا للدلالة المعجمية. وإبقاء القسم الثالث مستقلا، وهو الصيغ المبنية لأجنبي لا يرتبط بالدلالة المعجمية فاعلا ولا مفعولا به لها.

ط. أنه يندرج تحت هذا التقسيم عدد واسع من دلالات صيغ الزيادة في العربية؛ فتندرج الصيغ التي تفيد المطاوعة تحت الصيغ التي تُبْنَي لفاعل الدلالة الصرفية مع كونه مفعولا للدلالة المعجمية، كما تندرج تحت قسم الصيغ المبنية لأجنبي عن الدلالة المعجمية صيغ زيادة كثيرة جدا؛ إذ يندرج في هذا القسم كل الصيغ التي تفيد دلالة من الدلالات الصرفية التسع التالية: الجعل (التعدية أو النقل) والاتخاذ والنسبة، وقد ضَمَّ هذه الدلالات الصرفية الثلاث بعض اللغويين، كما سَنُبَيِّن لاحقا، فَضْلاً عن السَّلْب، والتعريض، والمشاركة، والوجود على صفة، والاعتقاد، والطلب والدعاء وقد ضم هذين الأخيرين معا بعض اللغويين كذلك.

ي. أن إحدى عشرة دلالة لصيغ الزيادة تجعل هذه الصيغ تندرج مع كل من المبني للمعلوم والمبني للمجهول في جنس نسبة الحدث لتأثيرها على ما يسند إليه الحدث.

ك. أن مجموع الصيغ التي تندرج تحت هذه الأقسام الرئيسية يصل إلى اثني عشر صنفا بالنسبة لجنس نسبة الحدث.

ل. أن عرض السمات تحت هذا الجنس يحتاج أن يَتِمَّ من خلال مخطط سمة هرمي لا من خلال تصنيف السمات تحت الجنس مباشرة، وذلك مراعاةً للعلاقات بين هذه السمات؛ إذ لا ينفصل بعضها عن بعض بدرجة واحدة.

م. فيما يلي تصوران لمخطط السمة الهرمي المقترح لهذا الجنس:

- يتم في أولهما توزيع النسبة إلى نسبة إلى الفاعل ونسبة إلى غير الفاعل، وتنقسم النسبة إلى غير الفاعل بدورها إلى نسبة إلى المفعول (عن طريق النيابة عن الفاعل)، ونسبة إلى أجنبي عن الحدث المعجمي عن طريق صيغ الزيادة.
- يتم في ثانيهما توزيع النسبة إلى نسبة إلى معمول الحدث المعجمي ويشمل نسبة الفعل إلى فاعله ونسبته إلى مفعوله، ونسبته إلى أجنبي عن طريق صيغ الزيادة.

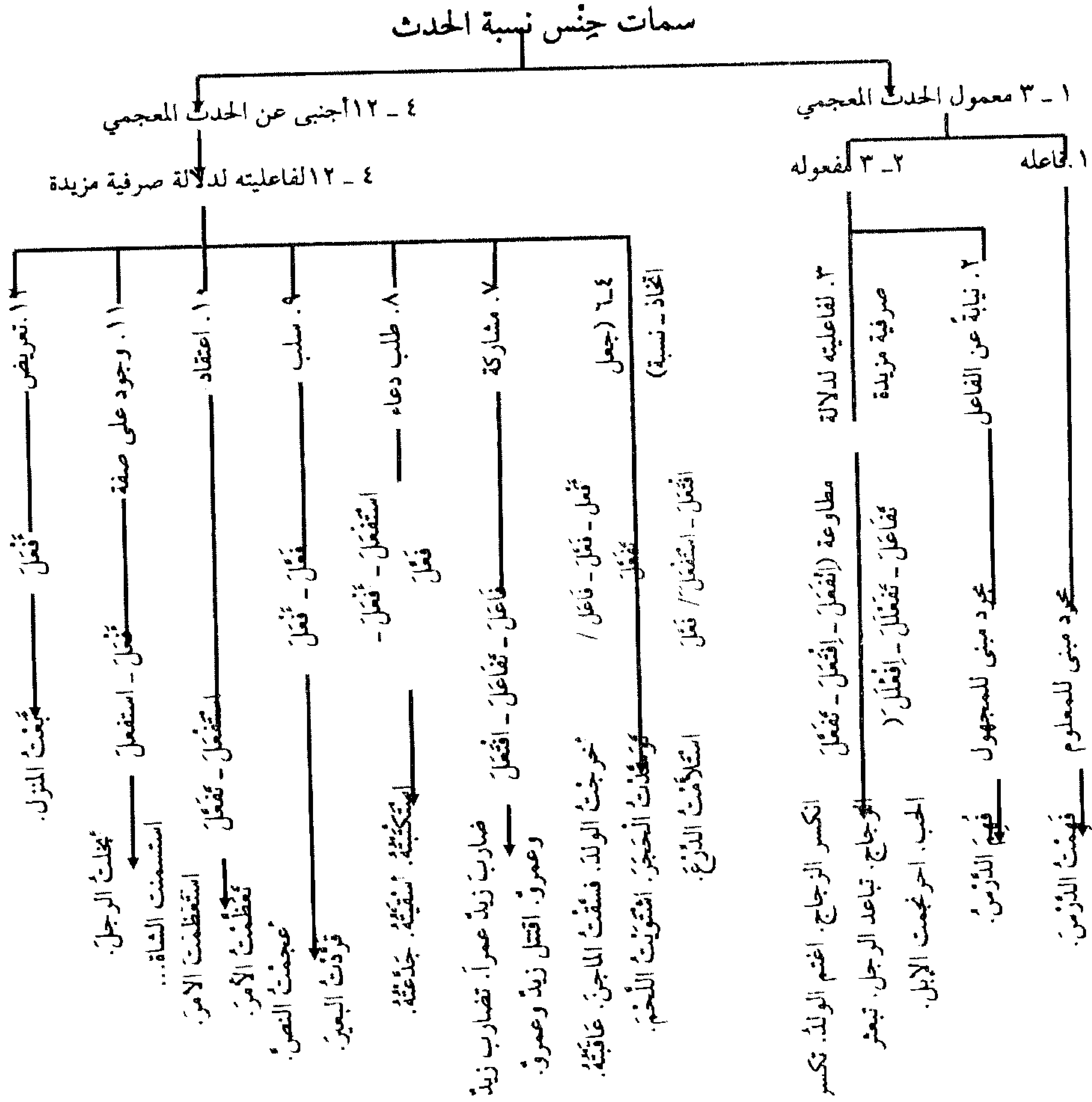
التوزيع الأول

سمات جنس نسبة الحدث: النسب

- ١ ـ ١٠ فاعل
  - ١. الحدث المعجمي
  - ٢ ـ ١٠ الحدث الصرفي (دلالة صرفية مزيدة)
- ١١ ـ ١٢ مفعول

السمة	الشكل	المثال
١. الحدث المعجمي	مجرد مبنى للمعلوم	فَهِمْتُ الدَّرْسَ.
٢ـ٤ (جعل ـ اتخاذ ـ نسبة)	فَعَل ـ فَعَّلَ ـ فَاعَلَ / افْتَعَلَ ـ اسْتَفْعَلَ / فَعْلَ	أخرجْتُ الولدَ. فسَّقْتُ الماجنَ. عاقبْتُهُ توسَّدْتُ الحَجَرَ. اشْتَوَيْتُ اللَّحْمَ. استلأَمْتُ الدِّرْعَ.
٥. مشاركة	فَاعَلَ ـ تَفَاعَلَ ـ افْتَعَلَ	ضاربَ زيدٌ عمراً. تضارب الرجلان. اقتتل الرجلان.
٦. طلب/ دعاء	اسْتَفْعَلَ ـ أَفْعَلَ ـ فَعَّلَ	استكتبْتُهُ. سقيْتُهُ. جدَّعْتُهُ
٧. سلب	أَفْعَلَ ـ فَعَّلَ	أعجمْتُ النصَّ. قرَّدْتُ البعيرَ.
٨. اعتقاد	اسْتَفْعَلَ ـ تَفَعَّلَ	استَعْظَمْتُ الأمرَ. تَعَظَّمْتُ الأمرَ
٩. وجود على صفة	أَفْعَلَ ـ استفعلَ	أبخلْتُ الرجلَ. استسمنت الشاة...
١٠. تعريض	أَفْعَلَ	أبعْتُ المنزل.
١١. نيابةً عن الفاعل	مجرد مبنى للمجهول	فُهِمَ الدَّرْسُ.
١٢. لفاعليته لدلالة صرفية مزيدة	مطاوعة (انْفَعَلَ ـ افْتَعَلَ ـ فَعَّلَ ـ تَفَعَّلَ إفْعَلَلَ)	انكسر الزجاج. اغتم الولدُ. تكسر الزجاج. تباعد الرجلان. تبعثر الحب. احرنجمت الإبل.

التوزيع الثاني



تفصيلات سمات هذا الجنس

يعرض العمل الحالي تفصيلات السمات المختلفة لهذا الجنس فيما يلي:

السمة الرئيسية الأولى ـ نسبة الفعل إلى معمول الحدث المعجمي

يَتِمُّ نسبة الفعل إلى معمول حدثه المعجمي من خلال صورتين، هما:

- **نسبة الفعل إلى فاعل الحدث المعجمي**

ويكون ذلك في:

١. **الصيغ المجردة المبنية للمعلوم**

وذلك كما في نحو:

ـ **فَهِمَ الطالبُ الدرسَ.**

يتم نسبة الفعل إلى فاعل الحدث المعجمي الوارد فيه، ولا يخفى أن الطالب هو الذي قام بحدث الفهم.

كما لا يقتصر هذا الأمر على الفعل، بل يرد مع ما يعمل عمل الفعل من مشتق عامل أو مصدر، وذلك كما يمكن تأمله من خلال الأمثلة التالية:

ـ فَهِمَ الطالبُ درسَه.

ـ أفاهمٌ الطالبُ درسَه.

ـ فَهْمُ الطالبِ درسَه جيدٌ.

- **نسبة الفعل إلى مفعول الحدث المعجمي**

ويكون ذلك عن طريقين: هما:

ـ **طريق البناء للمجهول**

يتم في هذه الطريق العدول عن نسبة الفعل إلى فاعله إلى نسبته إلى مفعوله.

ـ **طريق صيغ المطاوعة**

يكون الفاعل في هذه الطريق مفعولا في المعنى لأصل الفعل، وهو الحدث المعجمي، ولكنه يختلف عن النائب عن الفاعل في أنه يرد فاعلا من جهة أنه قام

بالدلالة الصرفية، وهي المطاوعة أو القبول.

وفيما يلي بيان الطريقين:

٢. الصيغ المجردة المبنية للمجهول

وذلك كما في نحو:

ـ فُهِمَ الدرسُ.

يتم العدول عن النسبة إلى الفاعل إلى المفعول نيابة عن الفاعل.

ويرد البناء للمجهول في كل من الفعل والمشتق العامل؛ إذ يكون اسم المفعول مقابلا للفعل المبني للمجهول؛ إذ يكون المرفوع باسم المفعول نائبا عن الفاعل. ويمكن تَأَمُّل ذلك من خلال ما يلي:

ـ فُهِمَ الدرسُ.

ـ أمفهومٌ الدرسُ.

الدرس نائب عن الفاعل في كل من الفعل المبني للمجهول واسم المفعول.

على أنه تلزم الإشارة إلى أن بعض الدراسات العربية المعاصرة تنكر التقابل بين صيغة المبني للمعلوم والمبني للمجهول، أو بتعبير آخر ترى أن ليست الثانية معدولة عن الأولى. تقول: "إن بناء فُعِلَ، أي ما سمي بالمجهول كسائر أبنية الفعل يصار إليه في حالات عدة، وذلك إذا وقع الفعل على الفاعل، واتصف به، وهو بذلك كأنه صادر منه، وهذا ما يحدث في أبنية كثيرة فيها المجرد وفيها المزيد، فإذا قلت في: سقط الجدار، ومات زيد، لم يكن الجدار فاعلا للسقوط بالمعنى الحقيقي، وكذلك مات زيد فإن (زيد) ليس فاعلا حقيقة، ولكنه فاعل في الاصطلاح النحوي. ومن هنا يبدو أن "كُسِرَ الزجاج" جملة فيها الفعل مبني على فُعِلَ، وهذا البناء من حيث علاقته بالاسم المرفوع لا يختلف في شيء عن الأفعال المذكورة؛ فكما أن الفاعل في "سقط، ومات، وانكسر" لم يقم بالفعل، وهو ليس فاعلا حقيقة فكذلك هنا"[(١)].

---

(١) السامرائي، د. إبراهيم (١٩٨٦) الفعل: زمانه وأبنيته، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ٤، ص ٩٤.

والحقيقة أن هذا التصور الخاص يتصل بنقطتين تحتاجان إلى معالجة على النحو التالي:

النقطة الأولى ـ هي تَحَقُّقُ الفاعلية الحقيقية للفاعل الاصطلاحي في نحو: "سقط الجدار، ومات زيد"؛ إذ الفاعلية هنا للسقوط والموت، وليست للإسقاط ولا للإماتة، أي أن الحدث المعجمي، وهو مطلق السقوط ومطلق الموت، قائم من الفاعل المرفوع بعد الفعلين. وسبب عدم قبول بعض اللغويين للفاعلية الحقيقية هنا عدم التفريق بين السقوط وإحداث السقوط، وبين الموت وإحداث الموت، والفرق بينهما غير قليل، وهو كالفرق بين خرج الذي يفيد مطلق الخروج دون نصٍّ على سبب خارجي، وبين أخرج الذي يفيد إحداث الخروج على غيره غالبا، كما يتضح من المثالين:

ـ خرج الطالب من الفصل. (خروج) يقوم به الفاعل.

ـ أخرج المدرس الطالب من الفصل. (إحداث) يقوم به الفاعل
(خروج) لا يقوم به الفاعل.

ليس المدرس فاعلا في المثال الثاني لأنه قائم بحدث الخروج، وإنما لقيامه بإحداث الخروج، أي بدلالة الجَعْل، وهي الحالة التي يطلق عليها النحاة بحالة التعدية أو النقل.

ولا يخفى أن السقوط هو ما قام به الجدار الفاعل الاصطلاحي والحقيقي للحدث، وأنْ ليس مجال للحديث عن إحداث هذا السقوط والتسبب فيه؛ إذ ذلك بحث عن فاعل لدلالة غير قائمة؛ فليس ثمة ما يشير إلى هذه الدلالة المتصورة.

الثانية هي أن النائب عن الفاعل مثل "الدرس" في نحو: "كُسِرَ الكوبُ" ليس فاعلا للكسر نفسه، ولا موصوفا بالكسر على جهة الوقوع منه، وإنما هو موصوف به على جهة الوقوع عليه، أي أنه لا يزال يحمل علاقة المفعولية بالنسبة للكسر؛ ومن هنا كان تصور عموم النحاة أدق في وصفهم له بالنائب عن الفاعل لبقاء علاقته بالكسر على جهة المفعولية، وعدم ثبوت دلالة صرفية زائدة أخرى يمكن أن يكون فاعلا لها، مثلما يحدث حين يقال "انكسر الكوب" إذ يصبح فاعلا لدلالة القبول التي تفيدها صيغة

المطاوعة؛ إذ يقوم بقبول كسر ذات أخرى له، وهو ما سيتضح أكثر في الحديث عن صيغ المطاوعة في النقطة التالية.

٣. صيغ المطاوعة

تقف المطاوعة قسما موازيا لصيغ المبني للمجهول لإفادتها نسبة الحدث إلى من وقع عليه هذا الحدث. وهي تفيد دلالة القبول، ويكون المرفوع فاعلا قائما بالدلالة الصرفية، أي فاعلا له، ولا يكون الفاعل الذي أسند إليه الفعل أجنبيا عن الحدث المعجمي لأن الحدث المعجمي يقع عليه؛ إذ هو مفعول به له في المعنى. ومثال ذلك:

ـ انكسر الزجاج.

الزجاج فاعل لأنه قام بالدلالة الصرفية التي هي القبول؛ إذ المعنى قَبِلَ الزجاجُ الكسرَ، وهو في الوقت نفسه مفعول للحدث المعجمي الكسر. لقد ورد المرفوع بالفعل المطاوع مغايراً لِمَنْ قام بالحدث المعجمي، وكان أصله مَنْ وقع عليه الحدث المعجمي.

وترد سمة المطاوعة في الصيغ التالية:

أ. صيغة انْفَعَلَ

وهي ترد مطاوعة لكل من فَعَل وأَفْعَلَ.

ـ انفتح الباب.

ـ انزعج الرجلُ.

يرد البابُ في المثال الأول مرفوعا على الفاعلية لأنه قام بالدلالة الصرفية، وهي القبول؛ إذ الباب قبل حدث الفتح. وهو، كما لا يخفى، غير أجنبي عن الحدث المعجمي؛ إذ هو في المعنى مفعول به لأصل الفعل، أي للحدث المعجمي.

كما يرد الرجلُ في المثال الثاني مرفوعا على الفاعلية لأنه قام بالدلالة الصرفية، وهي القبول؛ إذ إن الناس لم تحدث الإزعاج، وإنما وقع عليهم الإزعاج، وليس الفاعل أجنبيا عن الحدث المعجمي؛ إذ إنه مفعول به في المعنى للحدث المعجمي.

يقول الرضي: "باب انفعل لا يكون إلا لازما، وهو في الأغلب مطاوع فَعَلَ،

بشرط أن يكون فعلا علاجيا، أي من الأفعال الظاهرة؛ لأن هذا الباب موضوع للمطاوعة، وهي قبول الأثر، وذلك فيما يظهر للعيون كالكسر والقطع والجذب أولى وأوفق، فلا يقال: عَلِمْتُه فانعلم، ولا فهمته فانفهم. وأما تَفَعَّل فإنه وإن كان وضع لمطاوعة فَعَّلَ كما ذكرنا، لكنه إنما جاز نحو: فَهَّمْتُهُ فتَفَهَّمَ، وعَلَّمْتُهُ فتَعَلَّمَ؛ لأن التكرير الذي فيه كأنه أظهره وأبرزه حتى صار كالمحسوس، وليس مطاوعة انفعل لِفَعَلَ مطردة في كل ما هو علاج، فلا يقال: طردته فانطرد، بل طردته فذهب. وقد يجيء مطاوعا لأفْعَلَ، نحو: أزعجته فانزعج، وهو قليل، وأما انسفق فيجوز أن يكون مطاوع سفقت الباب، أي رددته لأن سفقت وأسفقت بمعنى"[1].

وينطبق على المشتق من صيغ المطاوعة مصدر صيغ المطاوعة وما اشتق منها ما ينطبق على الفعل المطاوع من كون نسبة الحدث إلى المفعول به لقيامه بالدلالة الصرفية لا للنيابة عن الفاعل، وذلك كما يمكن تأمُّله من خلال الأمثلة التالية:

- انكسر الزجاجُ.
- أمنكسرٌ الزجاجُ ؟
- انكسار الزجاج خطرٌ.

وردت نسبة الحدث في هذه الأمثلة، التي تنضوي على فعلٍ ومشتقٍ عامل ومصدر، إلى من قام بالقبول الذي هو الدلالة الصرفية لصيغ المطاوعة، وهو الزجاج، وليس لعلاقته بالحدث المعجمي الذي هو الكسر.

ب. صيغة افْتَعَلَ

- اغتم الرجل.

يرد الرجل فاعلا لقبول الغم، لا مُحْدِثًا للغَمِّ، وهو غير أجنبي عن الحدث المعجمي؛ إذ هو من يقع عليه حدث الغَمِّ.

يشير الرضي إلي وزن افتعل، يقول: "قال سيبويه: الباب في المطاوعة انفعل،

---

(١) الرضي، شرح الشافية، ج ١، ص ١٠٨.

وافتعل قليل، نحو جمعته فاجتمع، ومزجته فامتزج. قلت: فلما لم يكن موضوعا للمطاوعة كانفعل جاز مجيئه لها في غير العلاج، نحو: غممته فاغتم، ولا تقول: فانغم. ويكثر إغناء افتعل عن انفعل في مطاوعة ما فاؤه لام أو راء أو واو أو نون أو ميم، نحو: لأمت الجرح، أي أصلحته فالتأم، ولا تقول: انلأم، وكذا رميت به فارتمى، ولا تقول: انرمى، ووصلته فاتصل، لا انوصل، ونفيته فانتفى، لا انَّفى. وجاء امَّحى؛ وذلك لأن هذه الحروف مما تدغم النون الساكنة فيها. ونون انفعل علامة المطاوعة فكره طمسها، وأما تاء افتعل في نحو ادَّكر واطَّلب فلما لم يختص بمعنى من المعاني كنون انفعل صارت كأنها ليست بعلامة؛ إذ حق العلامة الاختصاص"[1].

ج. صيغة تفعَّلَ

ـ تَكَسَّر الزجاج.

يرد رفع الزجاج على الفاعلية لقيامه بالدلالة الصرفية، وهي دلالة المطاوعة أو القبول؛ إذ الزجاج هو الذي قبل التكسير. وهو غير أجنبي عن الحدث المعجمي الذي هو الكسر لكونه مفعولا في المعنى لهذا المعنى المعجمي.

يشير اللغويون العرب إلى دلالة المطاوعة في هذه الصيغة، يقول عن صيغة تَفَعَّلَ: "قوله "لمطاوعة فَعَّل يريد سواء كان فَعَّلَ للتكثير، نحو قَطَّعْتُه فَتَقَطَّعَ، أو للنسبة، نحو: قَيَّسْتُه ونَزَّرْتُهُ وتَمَّمْتُهُ، أي نسبته إلى قيس ونزار وتميم، فَتَقَيَّسَ وتَنَزَّرَ وتَتَمَّمَ، أو للتعدية، نحو: عَلَّمْتُه فتَعَلَّمَ، والأغلب في مطاوعة فعَّل الذي للتكثير هو الثلاثي الذي هو أصل فَعَّلَ، نحو: عَلَّمْتُه فعَلِمَ، وفَرَّحْتُه فَفَرِحَ"[2].

د. صيغة تفاعل

ـ تباعد الرجل بعد هجري له.

يرد الرجل فاعلا في المثال لكونه قام بالقبول، لا لقيامه بالحدث المعجمي وهو البعد؛ إذ تباعد ترتبط بالفعل المزيد بالألف باعد. يقول الرضي: "يكون تفاعل مطاوع

---

(١) الرضي، شرح الشافية، ج ١، ص ص ١٠٨ ١٠٩.

(٢) السابق، ج ١، ص ١٠٤.

فاعَل إذ كان فاعَلَ لجعل الشيء ذا أصله، نحو: باعدته فتباعد، أي بعَّدْتُه فتباعد، وإنما قيل لمثله مطاوع لأنه لما قبل الأثر فكأنه طاوعه ولم يمتنع عليه؛ فالمطاوع، في الحقيقة، هو المفعول به الذي صار فاعلا، نحو: "باعدت زيدا فتباعد". المطاوع هو زيد، لكنهم سمَّوا فعله المسند إليه مطاوعا مجازا"[1].

ﻫ. صيغة تَفَعْلَلَ، نحو:

ـ تَبَعْثَرَ الحبُّ.

جاء الحَبُّ فاعلا لكونه قام بقبول البعثرة، ولم يقم هو بالبعثرة، يقول بعضهم: "ويجيء بناء تَفَعْلَلَ لمطاوعة بناء فَعْلَلَ، نحو: دحرجت الكرة فتدحرجت، وبعثرت الحب فتبعثر"[2].

و. صيغة افْعَنْلَلَ، نحو:

ـ احرنجمت الإبل.

وردت الإبل فاعلا لقيامها بالقبول لا بأصل الحدث، قالوا في ذلك: "ويجيء بناء افْعَنْلَلَ لمطاوعة بناء فعلل أَيْضًا نحو حرجمت الإبل فاحرنجمت"[3].

- **مناقشة الدلالة في صيغ المطاوعة**

أثبت الرضي دلالة المطاوعة إلى الصيغ مع أداء هذه الصيغ لدلالات أخرى، يقول بعضهم: "وتَفَعَّلَ الذي للاتخاذ مطاوع فَعَّلَ الذي هو لجعل الشيء ذا أصله، إذا كان أصله اسما لا مصدرا؛ فتَرَدَّى الثوبَ مطاوع رَدَّيْتُهُ الثوب، أي جعلته ذا رداء، وكذا توسَّد الحجر، أي صار ذا وسادة هي الحجر مطاوع وَسَّدْتُه الحجر؛ فهو مطاوع فَعَّلَ المذكور المتعدي إلى مفعولين ثانيهما بيان لأصل الفعل؛ لأن الثوب بيان الرداء والحجر بيان الوسادة؛ فلا جرم يتعدى هذا المطاوع إلى مفعول واحد. وتَفَعَّلَ الذي

---

(١) الرضي، شرح الشافية ، ج ١، ص ١٠٣.

(٢) عبد الحميد، محمد محيى الدين، تكملة في تصريف الأفعال بآخر تحقيقه لشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج ٢، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ص ٦٠٣.

(٣) السابق، ج ٢، ص ٦٠٣.

للتجنب مطاوع فَعَّلَ الذي للسلب تقديرا، وإن لم يثبت استعماله، كأنه قيل: أَثَّمْتُهُ وحَرَّجْتُهُ بمعنى جَنَّبْتُهُ عن الحرج وأزلتهما عنه كقَرَّدْتُهُ، فتَأَثَّمَ وَتَحَرَّجَ، أي تجَنَّبَ الإثم والحرج. وتَفَعَّلَ الذي للعمل المتكرر في مطاوع فَعَّلَ الذي للتكثير، نحو: جَرَّعْتُكَ الماءَ فَتَجَرَّعْتَهُ، أي كَثَّرْتُ لك جَرْعَ الماء، فتقبلت ذلك التكثير وفَوَّقْتُهُ اللبنَ فَتَفَوَّقَهُ وَحَسَّيْتُهُ المَرَقَ فَتَحَسَّاهُ، أي كَثَّرْتُ له فِيْقَه، وهو جنس الفِيْقَة، أي قدر اللبن المجتمع بين الحلبتين، وكثرت له حَسَاءَه"[1].

وما نراه هو أن ما سوى دلالة المطاوعة أولى بهذه الأفعال من دلالة المطاوعة إذا كنا ننظر في نسبة الحدث إلى ما بعده؛ إذ ترد النسبة إلى من يقوم بالاتخاذ أو التجنب أو بتكرار العمل وفق ترتيب حديث الرضي عنها، ولا تتم نسبة الحدث في مثل الأفعال إلى من يقوم بقبول الحدث حتى يقال في تصنيفه وفق نسبة الحدث: إنه من المطاوع الذي يرد الفاعل معه فاعلا للقبول بالإضافة إلى كونه مفعولا لأصل الفعل "الدلالة المعجمية" فيرد الزجاج، مثلا، في نحو: انكسر الزجاج فاعلا للقبول ومفعولا به لدلالة الكسر. كما أن الفاعل في كل النماذج المذكورة ليس مما يكون مفعولا به للدلالة المعجمية الواردة في الفعل؛ فلا يقع عليه الحدث، وذلك كما يتضح من مراجعة أمثلة الرضي، وهي كما يلي:

- تَرَدَّى الرجلُ الثوبَ.
- تَأَثَّمَ الرجلُ.
- تَحَرَّجَ الرجلُ.
- تَجَرَّعْتُ الماءَ.
- تَفَوَّقَ الرجل اللبنَ.
- تَحَسَّى الرجل المَرَقَ.

على أن المطاوعة، كذلك، قد طُعِنَ فيها من قبل بعض الدراسات اللغوية، فقد نفى وجودها بعض اللغويين وجعلها من تصورات اللغويين العرب القدامى وخيالهم

---

(١) الرضي، شرح الشافية، ج ١، ص ص ١٠٥ ١٠٦.

نافيا أن تكون نظاما قائما في العربية، يقول: "والصحيح أنه ليس في العربية أوزان للمطاوعة، ولا أثر للمطاوعة في هذه الأوزان التي ذكروها، وقد قام الخيال الصرفي في هذه المسألة بدور كبير، ونحن لم نجد عربيا فصيحا استعمل في كلامه جملة "كسرتُ العود فانكسر"، ولا أمثالها، ولا "حَطَّمْتُه فَتَحَطَّمَ"؛ فالعرب كانت تكتفي بأن تقول: "كسرت العود وحطمته"، وصورة الفعل تدل على نتيجته، وإذا أرادت أن تطوي ذكر الفاعل قالت: "كُسِرَ العُود وحُطِمَ"، أما انفعل وما جرى مجراها من الأفعال المزعوم أنها للمطاوعة في الحقيقة لرغبة الفاعل في الفعل أو ميله الطبيعي أو شبه ميله إليه من غير تأثير من الخارج؛ ولذلك لا يقتصر (انْفَعَلَ) على المتعدي، ولا تكون له صلة بالثلاثي أحيانا مثل "انكدر"، وفي القرآن الكريم في سورة التكوير ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴿١﴾ وَإِذَا ٱلنُّجُومُ ٱنكَدَرَتْ ﴿٢﴾ وَإِذَا ٱلْجِبَالُ سُيِّرَتْ ﴿٣﴾ وَإِذَا ٱلْعِشَارُ عُطِّلَتْ ﴿٤﴾ وَإِذَا ٱلْوُحُوشُ حُشِرَتْ﴾[(١)]. ومعنى انكدرت انقضت، والانكدار الإسراع والانقضاض، ولا ثلاثي له؛ فانكدار النجوم لما كان معروفا مشهودا صار كأنه شبه إرادي كما تقول: "تدلى الثمر" و"انداح البطن"[(٢)].

وتعلق دراسة ثانية على صيغ المطاوعة، تقول: "ولابد من العَوْد إلى المطاوع لنثبت أن ما اجتهدوا فيه، وتوصَّلوا إليه من أن (انكسر) قابل للأثر الذي أحدثه (كسر) نتيجة لم يوصل إليها استقراء للأفعال العربية في استعمالاتها الكثيرة؛ وذلك لأننا لم نشهد هذا الترتيب الذي بَنَوْا عليه المطاوعة، وهو أن فعلا مؤثرا أثر الحدث في فعل آخر، فقبل الثاني التأثر وتأثر به، فلم نشهد ما يؤيد ذلك الاستعمال، ومعنى هذا أن قولنا: "تَعَلَّمَهُ أو تَعَلَّمَ الشيء" لا يقتضي بالضرورة أن يكون نتيجة مبنية على (علمته). قلت: إن الاستقراء لا يؤيدهم في الشروط التي رسموها للمطاوعة، وذلك أن اجتمع واغتم واشتوى واحتبس وامتنع لا تكون بالضرورة قابلة للأثر الذي أحدثه فيها "جمع"، و"غم"، و"شوى"، و"حبس"، و"منع"؛ فقد تأتي الأبنية المزيدة غير معتمدة على الأفعال الثلاثية في شيء فَضْلاً عن أنها نتيجة لتلك أو قابلة للأثر الذي أحدثه الفعل

---

(١) ١ ـ ٥، سورة التكوير.

(٢) جواد، د. مصطفى (١٩٥٥) المباحث اللغوية في العراق، القاهرة، ص ص ١٧ ١٨.

الثلاثي، وكأن بناء (انفعل) عندهم "لازم: مطاوع (فَعَلَ)، وقد جاء مطاوع (أَفْعَلَ)، نحو: أسفقته فانسفق، وأزعجته فانزعج قليلا [(1)]... أقول: أما قولهم في هذا: بشرط أن تكون (فَعَلَ) علاجا، فالاستقراء لا يؤيده؛ فقد عرفنا أنهم عرفوا المطاوع في: "غممته فاغتم"، كما جاء في شرح المفصل، وهذا في غير العلاج. وإذا أردنا أن نجري على نحو ما جروا في ترتيب (انفعل) على (فَعَلَ) مطاوعة من الثاني للأول وقبوله للتأثر فإننا نستطيع أن نرتب هذا المعنى على كثير من الأبنية، نحو: أخرجته فخرج، وأدخلته فدخل، ولا أقول: اندخل الذي ورد في الكتاب... ووقفته فوقف، ورجعته فرجع، وفهمته ففهم" [(2)].

ويتمثل موقف البحث من المطاوعة في ثبوتها وكونها طريقا صرفيا لإسناد الفعل إلى معمول للحدث المعجمي، وهو المفعول به، وذلك على جهة قيامه بدلالة القبول التي هي مراد المطاوعة، وأن شرط القول بها هو عدم صلاحية الفاعل الاصطلاحي للقيام بالحدث، فيبحث له حينئذ عن فاعل يمكن أن يكون قد قام به، وهو ما يتمثل في قيامه بدلالة القبول المستفادة من صيغة المطاوعة في حالة المطاوعة.

ويمكن تَبَيُّنُ الحاجة إلى القول بالمطاوعة لقبول الفاعلية في الأمثلة التالية إذا ما تَأَمَّلْنا أمثلة لمختلف صيغ المطاوعة، نحو:

- انْكَسَرَ الْكُوْبُ.
- تَبَعْثَرَ الحَبُّ.

لا يخفى أن الكوب في المثال الأول لا يصلح أن يقع فاعلا للحدث المعجمي المستفاد من الفعل انكسر الذي ورد مسندا إليه هذا الفعل، وكذلك الحب لا يصلح أن يصدر عنه فعل البعثرة إذ تقع البعثرة عليه لا منه.

وقد بحث اللغويون العرب لمثل هذه النماذج عن سبب لرفع ما بعد الفعل فقالوا بكونها صيغ مطاوعة بعد أن وجدوا الأفعال نفسها لا تصلح أن تقوم بالفعل

---

(1) الرضي، شرح الشافية، ج ١، ص ١٠٨.

(2) السامرائي (١٩٨٦م) الفعل: زمانه وأبنيته، ص ص ٩٨ ١٠٠.

بنفسها، وليست مبنية إلى المفعول حتى ينسب إليها الفعل على جهة النيابة عن الفاعل.

ويجيز البحث أن نرفض وَصْفَ بعض ما يوصف بأنه صيغ مطاوعة من جهة أنه يمكن أن يقوم بالفعل بنفسه، كما يرى البحث أن القول بصيغ المطاوعة موافق لمبدئهم العام الذي ينص على أن كل زيادة في المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى؛ إذ لم تصلح الأفعال الواردة بصيغ المطاوعة لأداء دلالة أخرى غير المطاوعة.

ويرى البحث، كذلك، أن القول بصيغ المطاوعة لا يخرج عما يقوله الدرس اللغوي المعاصر من قول بالصيغة الوسطى Middlle Voice أو الفعل الانعكاسي Reflexive verb الذي يقال له أَيْضًا الفعل الضميري Le veb prominal التي تؤثر في نسبة الفعل إلى ما بعده من حيث كونه فاعلا أو مفعولا أو أجنبيا كما يصف البحث الحالي ما سوى الفاعل والمفعول.

السمة الرئيسية الثانية ـ نسبة الفعل إلى أجنبي عن الحدث المعجمي

يتم نسبة الفعل إلى فاعل الدلالة الصرفية وهو أجنبي عن الحدث المعجمي، أي ليس فاعلا للحدث المعجمي ولا مفعولا به له.

ويكون ذلك مع طائفة واسعة من الأوزان الصرفية المزيدة، وهي ما تفيده الدلالات الصرفية التسع التالية:

(٤ـ ٦) الجعل (أو التعدية أو النقل) والاتخاذ والنسبة

٤. الجعل أو التعدية أو النقل

تتمثل صيغ الجعل، أو التعدية أو النقل بتعبير النحاة، في الصيغ التي تفيد التعدية بالهمزة المزيدة أو تضعيف العين. ويمكن تسميتها بصيغ الجَعْل لأنها تفيد الجَعْل؛ إذ إن المرفوع بعدها لا يكون فاعلا للمعنى المعجمي ولا مفعولا به له، وإنما يكون فاعلا للدلالة الصرفية التي تتمثل في الجَعْل، وهذا الذي يجعلها بحاجة إلى أن تُضَمَّ إلى صيغتَي المبني للمعلوم والمبني للمجهول تحت جنس نسبة الحدث.

وتكون سمة الجَعْل أو التعدية أو النقل في الصيغ التالية:

أ. **صيغة أَفْعَلَ**، نحو:

ـ أخرج العالمُ علمَه في المحاضرة.

نُسِبَ الفعل إلى أجنبي عن الحدث المعجمي؛ إذ العالم في المثال الأول ليس قائما بالخروج، وقد ورد فاعلا لقيامه بالدلالة الصرفية، وهي دلالة الجَعْل، وهو غير ذي علاقة بالحدث المعجمي؛ إذ ليس فاعلا للحدث المعجمي ولا مفعولا به له.

وتتحقق هذه الصيغة في كل من الأفعال والمشتقات العاملة والمصدر، وذلك على ما يمكن أن نتأمله من خلال الأمثلة التالية:

ـ أَخْرَجَ المدرسُ الطالبَ من الفصل.

ـ أمخرجٌ المدرسُ الطالبَ من الفصل ؟

ـ إخراجُ المدرسِ الطالبَ من الفصل ليس حلا للمشكلة.

ب. **صيغة فعَّل**، نحو:

ـ فَرَّحَ الخبرُ الناسَ.

لا يخفى أن الخبر فاعل لدلالة الجعل الصرفية المستفادة من الوزن المضعف العين، وهو، كما لا يخفى، أجنبي عن الحدث المعجمي؛ إذ ليس فاعلا له، كما أن حدث الفرح من قبيل اللازم لا المتعدي.

ج. **صيغة فَاعَلَ**، نحو:

ـ عاقب المدرسُ المهملَ.

ـ راعِنَا سمعك.

ـ صاعَر الرجلُ خدَّه.

ـ عافاكم اللهُ.

يقول الرضي عن فاعَل: "وقد يجيء بمعنى جَعْل الشيء ذا أصله كأَفْعَل وفعَّل، نحو: راعنا سمعك، أي اجعله ذا رعاية لنا كأرعنا سمعك، وصاعَر خدَّه، أي جعله ذا صعر، وعافاك الله، أي جعلك ذا عافية، وعاقبتُ فلانا، أي جعلته ذا عقوبة"[1].

---

(١) الرضي، شرح الشافية، ج ١، ص ٩٩.

ويستخدم النحاة لهذه الصيغ مصطلح صيغ التعدية، كما يستخدمون لها كذلك النَّقْل، ويفضل البحث أن يجعلها صيغ الجَعْل لا صيغ التعدية؛ لأن الجَعْل دلالة كمختلف دلالات صيغ الزيادة، كالمطاوعة والاتخاذ والطلب والمشاركة ونحو ذلك مما تكون له صيغ الزيادة هذه.

كما لا يخفى أن الجعل يتناسب مع تصنيف البحث لأوجه السمات النحوية المختلفة لجنس نسبة الحدث، والجعل هو الذي ينبني عليه تغير التركيب؛ إذ زيادة دلالة الجعل بسبب الوزن الصرفي يتطلب اشتمال التركيب على فاعل للجعل ومفعول به، أي أن التعدية نتيجة وجود دلالة الجعل الصرفية. وتظهر أهمية دلالة الجعل الصرفية من كونها سبب تغير التركيب وانتقال الفعل من لازم إلى متعدٍّ أو من متعدٍّ لواحد إلى متعدٍّ لاثنين، ومن كون دلالة الجعل تستوفي معمولاتها في التركيب، فإن بقي اسم بعد معمولات الجَعْل كان متعلقا بالحدث المعجمي، وذلك كما يظهر فيما يلي:

نقول: أفهم المدرس الطالب الدرس.

ورد المدرس فاعلا لدلالة الجَعْل، والطالب مفعولا وقعت به هذه الدلالة، ثم بقي الدرس الذي جاء مفعولا وقع به الحدث المعجمي الفَهْم. أي أن دلالة الجَعْل استوفت المعمولات اللازمة لها قبل أن يرد لحدث المعجمي بعض معمولاته، فَضْلاً عن الحدث المعجمي لم يستوفِ معمولاته؛ إذ لم يرد الفاعل له، بل ورد الفاعل لدلالة الجَعْل.

وقد وردت بعض الإشارات في كتب النحو تفيد شيئا قريبا مما يثبته البحث هنا، يقول الرضي عن الجعل الذي يُسَمِّيه التعدية: "وهي أن يجعل ما كان فاعلا للازم مفعولا لمعنى الجَعْل فاعلا لأصل الحدث على ما كان، فمعنى "أذهبت زيداً" جعلت زيدا ذاهبا، فزيد مفعول لمعنى الجعل الذي استفيد من الهمزة فاعل للذهاب كما كان في ذهب زيد"[1].

---

(١) الرضي، شرح الشافية، ج ١، ص ٨٦.

٥. الاتخاذ

يتصل الاتخاذ بالجعل دلاليا مما جعل البحث يجمعهما معا. ويرد المرفوع بعد الصيغ الدالَّة على الاتخاذ لفاعليته لدلالة الاتخاذ الصرفية التي تستفاد من الوزن.

وتكون سمة الاتخاذ في الصيغ التالية:

أ. صيغة تَفَعَّلَ

- توسَّد الرجل الحجر.

ورد الرجل فاعلا لقيامه بالاتخاذ. يقول بعض النحاة عن تَفَعَّلَ: "وللاتخاذ، أي اتخاذ فاعله وجعله مفعول أصل الفعل، ولابد أن يكون تَفَعَّلَ بهذا المعنى متعديا، نحو: تَوَسَّدَ الحجر، أي اتخذ الحجر وسادة"(١).

ب. صيغة افْتَعَلَ

- اشتوى الرجلُ اللحمَ.

ورد الرجل مرفوعا على الفاعلية لقيامه بالدلالة الصرفية، وهي الاتخاذ، ولا علاقة له بالحدث المعجمي على الفاعلية ولا على المفعولية، كما يظهر من تَأَمُّل التركيب.

يقول الرضي عن افْتَعَلَ: "لاتخاذك الشيء أصله، وينبغي أن لا يكون ذلك الأصل مصدرا، نحو: اشتويت اللحم، أي اتخذته شواء، واطَّبَخَ الشيء، أي جعله طبيخا، واختبز الخبز، أي جعله خبزا، والظاهر أنه لاتخاذك الشيء أصله لنفسك؛ فاشتوى اللحم، أي عمله شواء لنفسه، وامتطاه، أي جعله لنفسه مطية، وكذا اغتذى وارتشى واعتاد"(٢).

---

(١) نقره كار، شرح الشافية وبهامشه الشرح المنسوب للعصام، القاهرة: عيسى البابي الحلبي، ص٢٨.

(٢) الرضي، شرح الشافية، ج ١، ص ١٠٩.

ج. اسْتَفْعَلَ

ـ استلأم الرجلُ الدرعَ.

ورد الرجل فاعلا لقيامه باتخاذ الدرع لأمَةً له للحرب. يقول الرضي عن اسْتَفْعَلَ: "ويكون أَيْضًا للاتخاذ كما ذكرنا في افْتَعَلَ"[1].

٦. النسبة

يرد المرفوع على الفاعلية بعد الصيغ الدالة على النسبة لقيامه بالدلالة الصرفية، لا لقيامه بالحدث المعجمي. ويكون هذا المرفوع أجنبيا تماما عن الحدث الأجنبي بمعنى أنه ليس له علاقة فاعلية ولا مفعولية.

وتكون سمة النسبة في الصيغ التالية:

- **صيغة فَعَّلَ**، نحو:

ـ فَسَّقَ الرجلُ المستهترَ.

ـ كفَّرَ الرجلُ الرجلَ.

يَردُ الرجل في المثال الأول فاعلا لدلالة الجَعْل الصرفية، كما يرد المستهتر مفعولا به لهذه الدلالة، أي مجعولا، وليس الرجل فاعلا للفسق ذاته، كما لا يخفى.

كما ورد الرجل في المثال الثاني مرفوعا على الفاعلية لقيامه بالدلالة الصرفية، وهي النسبة، ولا علاقة له بالحدث المعجمي على الفاعلية، فَضْلاً عن أن الفعل لازم لا مفعول به له، كما يظهر من تأمل التركيب.

وقد جعل البحث النسبة ذات صلةٍ بالجعل وفاقا لابن الحاجب والرضي؛ فجمعها بالجَعْل والاتخاذ معا. لقد فَضَّلَ الرضي وفاقا لابن الحاجب أن يجعل النسبة من قبيل الجَعْل لا قسما مستقلا، يقول: "قوله: ومنه "فَسَّقْتُه"[2]، إنما قالوا ذلك لأن أهل التصريف جعلوا هذا النوع قسما برأسه، فقالوا يجيء فعَّل لنسبة المفعول إلى أصل

---

(١) الرضي، شرح الشافية ، ج ١، ص ١١١.

(٢) ابن الحاجب، الشافية، بشرح الرضي، ج ١، ص ٩٢.

الفعل وتسميته به، نحو: فَسَّقْتُه، أي نسبته إلى الفسق، وسميته فاسقا، وكذا كَفَّرْتُه، فقال المصنف: يرجع معناه إلى التعدية، أي جعله فاسقا بأن نسبته إلى الفسق"(١).

٧. السلب

تَتِمُ في بعض الصيغ نسبة الحدث إلى من يقوم بالسلب، وليس من يقوم بالحدث نفسه الذي هو أصل الفعل.

وتكون سمة السلب في الصيغ التالية:

أ. أَفْعَلَ، نحو:

ـ أَعْجَمْتُ الكتاب.

يرد الفاعل هنا من جهة قيامه بالسلب، لا بأصل الفعل، وهو الدلالة المعجمية العجمة. ولا يخفى أن الفاعل على هذا النحو أجنبي عن الدلالة المعجمية؛ إذ ليس فاعلا لهذه الدلالة المعجمية ولا مفعولا به لها.

يقول الرضي عن أَفْعَلَ: "يجيء لسلبك عن مفعول أَفْعَلَ ما اشتق منه، نحو: أَشْكَيْتُه، أي أزلت شكواه"(٢).

ب. فَعَّلَ، نحو:

ـ قَرَّدَ الرجلُ بعيرَه.

يرد الرجل فاعلا لقيامه بالسلب والإزالة، ولا يخفى أنه ليس فاعلا ولا مفعولا به للدلالة المعجمية؛ إذ ليست الدلالة المعجمية حدثا ابتداء، وإنما هي اسم جامد، وهو القراد.

يقول الرضي عن فَعَّلَ: "قَرَّدْتُ البعير، أي أزلت قُرَادَه، وجَلَّدْتُه، أي أزلت جلده بالسلخ"(٣).

---

(١) الرضي، شرح الشافية، ج ١، ص ٩٤.

(٢) السابق، ج ١، ص ٩١.

(٣) السابق، ج ١، ص ٩٤.

٨. **التعريض**، نحو:

يرد الفاعل في بعض ألفاظ العربية لكونه قائما بدلالة التعريض الصرفية لا الدلالة المعجمية.

وتكون سمة التعريض في الصيغة التالية:

- **أَفْعَلَ**، نحو:

ـ أباعَ الرجلُ المنزلَ.

ورد الرجل فاعلا مرفوعا في المثال لقيامه بالتعريض، أي لكونه قائما بالدلالة الصرفية، لا الدلالة المعجمية وهي البيع؛ إذ إن البيع لم يتم بعد؛ فمعنى التعريض للبيع أن البيع لم يتم بعد. ويعني ذلك أن الفاعل أجنبي عن الدلالة المعجمية؛ إذ ليس فاعلا ولا مفعولا به لها.

يفيد اللغويون العرب بخصوص صيغة التعريض هذه أنها تفيد جَعْل "ما كان مفعولا للثلاثي مُعَرَّضاً لأن يكون مفعولا لأصل الحدث، سواء صار له مفعولا له أو لا، نحو: أقتلته، أي عرَّضْتُه للقتل، وأَبَعْتُ الفرس، أي عرضته للبيع، وكذا أسقيته، أي جعلت له ماء وسقيا شرب أم لم يشرب"[1].

٩. **المشاركة**

يرد الفاعل في بعض ألفاظ العربية لكونه قائما بدلالة المشاركة الصرفية لا الدلالة المعجمية.

وتكون سمة المشاركة في الصيغ التالية:

أ. صيغة فَاعَلَ، نحو:

ـ ضارب زيدٌ عمراً.

يقول ابن الحاجب في صيغة فاعل: "وفاعَلَ لنسبة أصله إلى أحد الأمرين متعلقا بالآخر للمشاركة صريحا، فيجيء العكس ضمنا، نحو: ضَارَبْتُه وشَارَكْتُه، ومن ثَمَّ جاء

(١) الرضي، شرح الشافية ، ج ١، ص ٩٤.

غير المتعدي متعديا، نحو :كَارَمْتُه، وشَاعَرْتُه، والمتعدي لواحد مغاير للمُفَاعَل متعديا إلى اثنين، نحو: جَاذَبْتُه الثوب، بخلاف شَاتَمْتُهُ"[١].

ب. صيغة تَفَاعَلَ، نحو:

ـ تضارب زيدٌ وعمروٌ.

يرد الفاعل بعد الصيغ التي تفيد المشاركة لمن قام بالمشاركة في الحدث، وإن كانت المشاركة في الحدث لا تفترق عن القيام بالحدث إلا في كون المشاركة تُنصُّ على عدم الاستقلال. ولا يخفى أن ذلك يعني عدم نسبة الحدث إلى طرف بعينه.

يقول ابن الحاجب عن تَفَاعَلَ: "وتَفَاعَلَ لمشاركة أمرين فصاعدا في أصله صريحا، نحو: تشاركا، ومِنْ ثَمَّ نقص مفعولا عن فاعل"[٢].

ج. صيغة افْتَعَلَ، نحو:

ـ اعْتَوَرَ الحارسان على البوابة الرئيسية.

يقول الرضي عمَّا يرد له افْتَعَلَ: "وللتفاعل، نحو: اعتوروا، أي تناوبوا، واجتوروا أي تجاوروا"[٣].

١٠. الوجود على صفة

يرد الفاعل بعد بعض الأفعال لقيامه بوجود المفعول على صفة ما، وتمثل هذه الأفعال عند اللغويين العرب الأفعال التي تحمل سمة الوجود على صفة، نحو:

ـ أَحْمَدَ الرجلُ أخاه.

يرد الرجل فاعلا لأنه وجد أخاه على صفة الحمد، أي لقيامه بوجود المفعول به، وهو أخاه على صفة الحمد.

وتكون سمة الوجود على صفة في الصيغ التالية:

---

(١) ابن الحاجب، الشافية بشرح الرضي، ج ١، ص ٩٦.

(٢) السابق، ج ١، ص ٩٩.

(٣) الرضي، شرح الشافية، ج ١، ص ١٠٩.

• **صيغة أَفْعَلَ**، نحو:

يقول الرضي عن صيغة أَفْعَلَ: "لوجودك مفعول أَفْعَلَ على صفة، وهي كونه فاعلا لأصل الفعل، نحو: أَكْرَمْتَ فَارْبِطْ، أي وجدت فرسا كريما، وأَسْمَنْتَ، أي وجدت سمينا، وأَبْخَلْتُه، أي وجدته بخيلا، أو كونه مفعولا لأصل الفعل، نحو: أَحْمَدْتُه، أي وجدته محمودا، وأما قولهم: أَفْحَمْتُكَ، أي وجدتك مُفْحَماً، فكأن أفعل فيه منقول من نفس أَفْعَلَ، كقولك في التعجب: ما أعطاك للدنانير! ويقال: أفحمت الرجل، أي أسكته"[1].

١١. الاعتقاد

يمثل **الاعتقاد** سمة من السمات النحوية التي تؤثر في نسبة الحدث؛ إذ يتم مع ما يفيدها من صيغ نسبة الحدث إلى من يعتقده لا من يقوم به، ومن ذلك، مثلا:

ـ استصعب الطالب المسألة.

ورد الطالبُ فاعلا ليس لقيامه بالصعوبة، كما لا يخفى، وإنما لكونه يعتقد الصعوبة في المسألة، أي لقيامه بالاعتقاد.

وتكون سمة الاعتقاد في الصيغتين التاليتين:

أ. تَفَعَّلَ

ترد سمة الاعتقاد مع بعض الأفعال التي على وزن تَفَعَّل، نحو:

ـ تَعَظَّمَ الرجلُ السَّفَرَ.

يرد الرجل فاعلا ليس لقيامه بالعظمة، بل لقيامه باعتقاد العظمة في السَّفَر، أي لكونه فاعلا للدلالة الصرفية التي هي الاعتقاد.

ب. صيغة اسْتَفْعَلَ

ترد سمة الاعتقاد مع بعض الأفعال التي على صيغة اسْتَفْعَلَ كذلك، نحو:

ـ اسْتَعْظَمَ الرجلُ السَّفَرَ.

---

(١) الرضي، شرح الشافية ، ج ١، ص ص ٩٠ ٩١.

ـ استكرم الرجلُ صديقَه.

يرد الرجل في المثال الأول فاعلا ليس لقيامه بالعظمة، بل لقيامه باعتقاد العظمة في السَّفَر، أي لكونه فاعلا للدلالة الصرفية التي هي الاعتقاد.

يرد الرجل في المثال الثاني فاعلا لاعتقاده أن صديقه كريم، أي لقيامه بالاعتقاد.

يقول الرضي عن اسْتَفْعَلَ: "ويجيء أَيْضًا كثيرا للاعتقاد في الشيء أنه على صفة أصله، نحو: استكرمته، أي اعتقدت فيه الكرم، واستسمنته، أي عددته ذا سمن، واستعظمته، أي عددته ذا عظمة"(١).

١٢. الطلب والدعاء لأحد أو عليه

لا يخفى أن الفرق بين الطلب والدعاء يعتمد على مقام المتكلم من المخاطب؛ فإنه إذا كان الطلب من عبد لربِّه، تعالى، سُمِّيَ دعاء لا طلبا، أي أن الفرق بينهما مجرد فرق في الوصف والتسمية مراعاة للمقام، وليس لذلك فرق لغوي آخر من حيث الشكل أو الدلالة. ولن يفرق العمل الحالي، بناء على ذلك، بينهما.

وتكون سمة الطلب أو الدعاء في الصيغ التالية:

أ. أَفْعَلَ

ـ أَسْقَى الشَّاعِرُ أطلالَ الديار.

ورد الشاعر فاعلا لكونه طالبا أو داعيا للأطلال بالسقاء لا لكونه ساقيا بنفسه وقائما بفعل السقاء. يقول الرضي: "وقد جاء أَفْعَلَ بمعنى الدعاء، نحو: أسقيته، أي دعوت له بالسقيا، قال ذو الرمة:

---

(١) الرضي، شرح الشافية ، ج ١، ص ١١١.

وَأَسْــقِيْهِ حَتَّــى كَــادَ مِمَّــا أَبُثُّــهُ تُكَلِّمُنِــي أَحْجَــارُهُ وَملاعِبُــه[1]

ب. فَعَّلَ

ـ سقَّى الشاعرُ أطلالَ الديار.

ورد الشاعر فاعلا لكونه طالبا أو داعيا للأطلال بالسقاء لا لكونه ساقيا بنفسه وقائما بفعل السقاء. يقول الرضي عن فَعَّلَ: "ويجيء للدعاء على المفعول بأصل الفعل، نحو: جَدَّعْتُهُ، وعَقَّرْتُه، أي قلت له: جدعا لك، وعقرا لك، أو الدعاء له، نحو: سقيته، أي قلت له سقيا لك".

٤. وسائل أداء السمات النحوية

لا تتحقق السمات بتراكيب نحوية معينة، ولا بألفاظ بعينها، وإنما تتحقق من خلال الصيغ التي تأخذها مختلف أقسام الكلم التي ترد فيها سمات هذا الجنس؛ فهي تتحقق في أقسام عدة كالفعل على اختلاف أصنافه من ماضٍ إلى مضارع إلى أمر، والمشتق العامل عمل الفعل، والمصدر على السواء. ويرتبط ورودها في هذه الأقسام المختلفة بورود صيغ بعينها في هذه الأقسام، أي أن الصيغ هي الوسيلة التي يتم بها تأدية هذه السمات في العربية.

وقد استخدم البحث مصطلح الصيغة بدلا من مصطلح الوزن؛ إذ الصيغة هي مجموع أوزان عدة، وليست مقابلا لوزن واحد مفرد [٣]، كما يظهر في كلام اللغويين

(١) الرضي، شرح الشافية ، ج ١، ص ص ٩١ ٩٢، والبيت لذى الرمة، ديوانه، تحقيق كارليل هنرى هيس، ص ٣٨، ويروى كذلك برَسْمٍ بدلا من رَبْعٍ.

(٢) الرضي، شرح الشافية، ج ١، ص ٩٤.

(٣) ورد تفصيل هذا الأمر في دراسة: عبد الدايم، د. محمد عبد العزيز (٢٠٠٦) النظرية اللغوية في التراث العربي ، الفصل الرابع، الحديث عن المنهج الصرفي الوحدة العملية Item Process ومقابله العربي الميزان الصرفي.

العرب الذين ينصُّون على صيغ منتهى الجموع وصيغ المطاوعة ونحو ذلك مما لا يكون له وزن واحد مفرد. ومن ذلك أن صيغة منتهى الجموع مفاعل تكون لأوزان متعددة، نحو: مفاعل وفواعل وفعالل وفعائل وأفاعل... إلخ. وكذلك ترد صيغ المطاوعة للماضي والمضارع والأمر، والمشتق العامل، والمصدر كانْفَعَلَ ويَنْفَعِلُ وانْفَعِلْ ومُنْفَعِل وانفعال، مثلا.

إن البحث الحالي يستخدم الصيغة هنا لأن ما يقرِّرُه لا ينطبق على وزن واحد مفرد فحسب، بل يثبت مع الأوزان التي تكون للماضي والمضارع والأمر والمشتق العامل عمل فعله والمصدر.

٥. **دلالات السمات النحوية**

يفيد العمل الحالي أن السمات النحوية الخاصة بما سمَّاه جنس نسبة الحدث تَتَمَثَّلُ في اثنتي عشرة سمة، وقد تمَّ تصنيفها في ثلاث سمات رئيسية مراعاة لما بينها من أوجه اتفاق واختلاف، وهذه السمات هي، كما يظهر التفصيل السابق وكما يتضح من مخطط السمة الهرمي على النحو التالي:

١. **النسبة إلى فاعل الحدث المعجمي**

وتخص الأفعال المجردة المبنية للمعلوم.

٢. **النسبة إلى مفعول الحدث المعجمي:**

ويرد ذلك في سمتين، هما:

أ. **سمة نسبة الحدث إلى المفعول من جهة النيابة عن الفاعل**

وتكون هذه السمة في الصيغ المجردة المبنية للمجهول.

وقد أشرنا إلى أن ذلك خاص بالصيغ المجردة لكون الصيغ المزيدة التي تبنى للمفعول تنسب الحدث إلى ما بعد فاعل الدلالة الصرفية، وهو ما يكون، في الأعم الأغلب، فاعلا لأصل الفعل "الحدث أو الدلالة المعجمية". ويظهر ذلك مما يلي:

ـ أَفْهَمَ المدرسُ الطالبَ المسألةَ.

تُبْنَى للمجهول فتكون:

ـ أُفْهِمَ الطالبُ المسألةَ.

لا يخفى أن الطالب وإن كان قد جاء فاعلا نيابة عن فاعل الدلالة الصرفية، وهي دلالة الجعل إلا أنه في الوقت نفسه فاعل الدلالة المعجمية؛ مما يعني أن البناء للمجهول يرد مع ما تحدثه صيغ الزيادة.

وقد أشار العمل الحالي إلى أن هذا الأمر يرد في الأعم الأغلب؛ لأن هناك صيغا مزيدة تبنى للمجهول ولا يكون مرفوعها "نائب الفاعل" فاعلا للدلالة المعجمية، نحو ما يلي:

ـ أُعْجِمَ الكتابُ.

ورد الكتاب مرفوعا نيابة عن فاعل الدلالة الصرفية، وهي دلالة السلب، وهو ليس في الوقت نفسه فاعلا للعجمة؛ إذ العجمة للكتاب نفسه لا للشخص الذي يزيلها.

ب. سمة نسبة الحدث إلى مفعوله من جهة كون هذا المفعول فاعلا للدلالة الصرفية الطارئة على اللفظ بسبب وزنه.

وهذا ما يرد في صيغ المطاوعة، نحو: "انكسر الكوب" الذي يرد الفاعل فيها فاعلا لقبول الكسر، وهو، في الوقت نفسه، مفعول الكسر، ولكن وروده فاعلا يرجع إلى كونه فاعلا للدلالة الصرفية الطارئة، لا لكونه مفعولا للحدث المعجمي.

- النسبة إلى فاعل أجنبي

وتخص صيغ الزيادة المبنية للمعلوم، وهي تصل إلى تسع سمات تنضاف إلى السمات الثلاث التي ذكرناها آنفا ليصبح مجموعها اثنتي عشرة سمة. وهذه السمات الفرعية التي جمعها البحث تحت سمة واحدة عامة وَفْقًا لما بينها من علاقات أو أوجه اتفاق وافتراق فيما يلي:

ـ سمات الجعل والاتخاذ والنسبة.

ـ سمة السلب.

ـ سمة التعريض.

- سمة المشاركة.
- سمة الوجود على صفة.
- سمة الاعتقاد.
- سمة الطلب أو الدعاء.

٦. الأحكام الخاصة

يعني ما سبق أن حق صيغ الزيادة من صيغ مطاوعة أو قبول وصيغ جَعْل أو اتخاذ أو نسبة أو تعريض أو مشاركة أو وجود على صفة أو اعتقاد أو طلب أو دعاء أن تضم إلى صيغتَي المبني للمعلوم والمبني للمجهول ومعهما صيغة الجَعْل تحت جنس نسبة الحدث لاتصال الجميع بمسألة ما يرد مرفوعا بعد الفعل.

ومن بعض الأحكام والمفارقات الخاصة بجنس نسبة الحدث في العربية ما يلي:

أ. العلاقة بين اللزوم والنسبة إلى مفعول الحدث المعجمي

يناقش بعض النحاة العلاقة بين اللزوم في الأفعال والبناء للمجهول، يقول: "فإن قيل: فهل يجوز أن يبنى الفعل اللازم للمفعول به؟ قيل: لا يجوز ذلك على القول الصحيح، وقد زعم بعضهم أنه يجوز، وليس بصحيح؛ لأنك لو بنيت الفعل اللازم للمفعول به لكنت تحذف الفاعل؛ فيبقى الفعل غير مسند إلى شيء، وذلك محال، فإن اتصل به ظرف الزمان أو ظرف المكان أو المصدر أو الجار والمجرور جاز أن تبنيه عليه، ولا يجوز أن تبنيه على الحال لأنها لا تقع"[(١)].

ب. العلاقة بين الفعل العلاجي وصيغ المطاوعة

يناقش بعض النحاة العلاقة بين الأفعال العلاجية وصيغ المطاوعة، يقول عن كل من انفعل وتَفَعَّل وافْتَعَلَ: "باب انفعل لا يكون إلا لازما، وهو في الأغلب مطاوع فَعَلَ بشرط أن يكون فَعَلَ علاجا، أي من الأفعال الظاهرة؛ لأن هذا الباب موضوع للمطاوعة، وهي قبول الأثر، وذلك فيما يظهر للعيون كالكسر والقطع والجذب أولى

(١) ابن الأنباري، أسرار العربية، ج ١، ص ٩٩.

وأوفق، فلا يقال: عَلِمْتُهُ فانْعَلَم، ولا فَهِمْتُه فانْفَهَم، وأما تَفَعَّلَ فإنه وإن وضع لمطاوعة فعَّل كما ذكرنا، لكنه إنما جاز نحو: فَهَّمْتُهُ فتَفَهَّم، وعَلَّمْتُهُ فتَعَلَّم؛ لأن التكرير الذي فيه كأنه أظهره وأبرزه حتى صار كالمحسوس، وليس مطاوعة انفعل لِفَعَلَ مطردة في كل ما هو علاج، فلا يقال: طردته فانطرد، بل طردته فذهب... وافتعل قليل، نحو: جمعته فاجتمع... فَلَمَّا لم يكن موضوعا للمطاوعة، كانفعل جاز مجيئه لها في غير العلاج، نحو: غممته فاغْتَمَّ، ولا تقول: فانْغَمَّ"[1].

والحقيقة أن البحث يرى أن سبب ورود المطاوعة مع الفعل فَهَّمَ الذي أصل معناه غير علاجي لأن المطاوعة لم تقع على الدلالة المعجمية، وهي معنى الفهم نفسه، وإنما على الدلالة الصرفية التي هي دلالة الجَعْل.

ج. اختصاص بعض الأفعال بالبناء للمجهول، أي بالنسبة إلى فاعل الحدث المعجمي

يقول ابن جني عن الأفعال الملازمة للبناء للمفعول: "هذا باب فُعِلَ بضم الفاء، نحو: قولك: عُنِيْتُ بحاجتك وبقية الباب، إنما غرضه فيه إيراد الأفعال المسندة إلى المفعول ولا تسند إلى الفاعل في اللغة الفصيحة، ألا تراهم يقولون: نُخِي زيدٌ من النخوة، ولا يقال: نخاه كذا، ويقولون: امْتُقِعَ لونه، ولا يقولون: امْتَقَعَهُ كذا، ويقولون: انْقُطِعَ بالرجل، ولا يقولون: انْقَطَعَ به كذا؛ فلهذا جاء بهذا الباب، أي ليريك أفعالا خُصَّتْ بالإسناد إلى المفعول دون الفاعل، كما خُصَّتْ أفعال بالإسناد إلى الفاعل دون المفعول، نحو: قام زيد وقعد جعفر وذهب محمد وانطلق بشر، ولو كان غرضه أن يريك صورة ما لم يسم فاعله مُجْمَلاً غير مُفَصَّلٍ على ما ذكرنا لأورد فيه نحو ضُرِب ورُكِب وطُلِب وقُتِل وأُكِل وسُمِل وأُكْرِم وأُحْسِنَ إليه واسْتُقْصِي عليه، وهذا يكاد يكون إلى ما لا نهاية له"[2].

ومن لزوم البناء للمجهول أو النسبة إلى مفعول الحدث المعجمي في العربية اختصاص بعض التعبيرات الاصطلاحية ببناء فعلها للمجهول، وإن كان الفعل في

(١) الرضي، شرح الشافية، ج ١، ص ١٠٨.

(٢) ابن جني، **الخصائص**، ج ٢، ص ٢١٩.

ويئس، لا يُتَكَلَّمُ به إلا على ما لم يسم فاعله، وكذلك أُسْقِطَ في يده"[١].

د. علاقة صيغة المطاوعة بجنس فاء الكلمة

يشير الرضي إلى هذه العلاقة، يقول: "ويكثر إغناء افْتَعَل عن انْفَعَلَ في مطاوعة ما فاؤه لام أو راء أو واو أو نون أو ميم، نحو: لأمت الجرح فالتأم، أي أصلحته فالتأم، ولا تقول: انلأم، وكذا رميته فارتمى، ولا تقول: انرمى، ووصلته فاتصل، لا انوصل، ونفيته فانتفى، لا انَّفى، وجاء امتحى وامَّحى؛ وذلك لأن هذه الحروف مما تدغم النون الساكنة فيها، ونون انفعل علامة المطاوعة فكره طمسها، وأما افتعل في نحو: ادَّكر، واطَّلب فلما لم يختص بمعنى من المعاني كنون انفعل صارت كأنها ليست بعلامة؛ إذ حق العلامة الاختصاص"[٢].

٥. سماعية السمات النحوية

يشير اللغويون العرب إلى أن إيراد الكلمات العربية على سمة نحوية من سمات نسبة الحدث بالنسبة لما سوى المبني للمعلوم والمبني للمجهول من الأمور السماعية غير القياسية، يشير الرضي إلى ذلك، يقول عن صيغ الزيادة: "وليست هذه الزيادات قياسا مطردا؛ فليس لك أن تقول، مثلا، في ظَرُفَ: أَظْرَفَ، وفي نصر: أَنْصَرَ؛ ولهذا ردَّ الأخفش في قياس أظن وأحسب وأخال على أعلم وأرى، وكذا لا تقول: نَصَّرَ ولا دَخَّلَ، وكذا في غير ذلك من الأبواب، بل يحتاج في كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعين، وكذا استعماله في المعنى المعين، فكما أن لفظ أذهب وأدخل يُحْتَاجُ فيه إلى السماع فكذا معناه الذي هو النَّقْل مثلا؛ فليس لك أن تستعمل أذهب بمعنى أزال الذهاب، أو عَرَّضَ للذهاب أو نحو ذلك"[٣].

---

(١) السعدي، أبو القاسم على بن جعفر، كتاب الأفعال، ج ٢، بيروت: عالم الكتب، ط١ ١٩٨٣ م، ص ١٢٠.

(٢) الرضي، شرح الشافية، ج ١، ص ص ١٠٨ ١٠٩.

(٣) السابق، ج ١، ص ص ٨٤ ٨٥.

و. التناوب بين الصيغ في أداء السمات وعدم اختصاصها بالمعاني

يشير اللغويون العرب إلى أن الصيغ التي تفيد سمات جنس نسبة الحدث وكذلك جنس هيئة الحدث، الذي سيبينه البحث بعد الحديث عن هذا الجنس، ترد في أكثر من صيغة، وقد فسَّر اللغويون العرب ذلك بأنه من قبيل التناوب الذي يكون بين الصيغ، يقول الرضي: "والأغلب في هذه الأبواب أن لا تنحصر الزيادة في معنى، بل تجيء لمعان على البدل، كالهمزة في أَفْعَلَ تفيد النَّقْل، والتعريض، وصيرورة الشيء ذا كذا، وكذاً فَعَّلَ وغيره"[1].

(١) السابق، جعكبري ١، ص ٨٣.

خامسا. جنس هيئة الحدث

١. مصطلحه

يراد بجنس هيئة الحدث ذلك الجنس الذي يجمع تحته جملة من السمات اللغوية تكشف عن تفريق اللغة بين الصور أو الهيئات التي يرد عليها الحدث.

ويشترك جنس هيئة الحدث مع جنس نسبة الحدث، السابق بيانه، في ورودهما في صيغ الزيادة؛ إذ تُؤَثِّر صيغ الزيادة في العربية في نسبة الحدث مرة، وعلى هيئة الحدث مرة أخرى.

ويمكن تأمل المثالين التاليين للوقوف على الفرق بينهما:

- اسْتَفْهَمَ الطالبُ عن المسألةِ.
- ذَبَّحَ الرجلُ الغنمَ.

لا يخفى أن الفاعل في المثال الأول، وهو الطالب، ليس فاعلا للمعنى المعجمي "الفهم" على أية جهة كانت، بل إنه لو كان فاعلا للفهم لما قام بطلب الفهم المستفاد من صيغة استفعل التي وردت في هذا المثال للطلب.

كما لا يخفى أن الفاعل في المثال الثاني، وهو الرجل فاعل للمعنى المعجمي، وهو الذبح، مع قيامه بهذا الأمر على جهة الكثرة؛ مما يعني أن صيغة الزيادة لم تغير نسبة الحدث بإسناد الفعل إلى غير فاعل المعنى المعجمي، وإنما قامت فقط بإفادة كثرة قيام الفاعل بفعله فحسب.

ويَحُلُّ، في الحقيقة، تقديمُ هذا الجنس مشكلةَ تصنيف بقية صيغ الزيادة التي لا يصنفها جنس نسبة الحدث، السابق بيانه، ومختلف المشتقات العاملة الخاصة بالذات التي تقوم بالحدث التي تتمثل في اسم الفاعل وصيغ المبالغة والصفة المشبهة واسم التفضيل. وسوف يبين البحث تصنيفها العام من خلال مخطط السمة الهرمي الذي يبين علاقة السمات النحوية الخاصة بهذا الجنس بعضها ببعض. ولا يخفى أنه لم يتم تصنيف هذه المشتقات العاملة في ضوء ما تحمله من سمات نحوية على النحو الذي يقدمه هذا العمل، وهذا ما تريد هذه الدراسة أن تفيده على نحو صريح ودقيق.

٢. الأقسام التي يرد فيها

لا يقتصر جنس هيئة الحدث على قسم بعينه من أقسام الكلم، بل يرد مرة مع مجموعة معينة من صيغ الزيادة سواء أكانت أفعالا أم مصادر أم مشتقات عاملة، أي في كل من الأفعال ومصادرها والأسماء المشتق منها مما يعني ارتباطها بصيغ الزيادة نفسها حيثما جاءت، ويعني غياب هذه السمات الخاصة بغياب الصيغ المزيدة إلى أن الصيغ المجردة تقف في مقابلة الصيغ المزيدة لتفيد سمة الإطلاق من هذه السمات الخاصة. وتفصيل ذلك على ما يلي:

أ. الصيغ المجردة والمزيدة في العربية (في الأفعال ومصادرها ومشتقاتها العاملة)

يرتبط ورود الجنس في هذه الصيغ بسبب ما تؤديه صيغ الزيادة من دلالات لغوية مختلفة من جَعْلٍ إلى قبول إلى مشاركة أو طَلَب... إلخ؛ ومن ثم يرتبط قيامه متى قامت هذه الصيغ في فعل أو مصدر أو مشتق عامل، وترد سمة الإطلاق التي تكون للصيغ المجردة والمزيدة التي بمعنى المجردة في مقابلة هذه السمات.

ب. صيغ اسم الفاعل والمبالغة والصفة المشبهة والتفضيل

يرتبط ورود الجنس هذه المرة بالتقابل بين مجموعة أقسام فرعية للمشتق العامل؛ إذ يتقابل اسم الفاعل وصيغ المبالغة والصفة المشبهة واسم التفضيل فيما بينها ليفيد اسم الفاعل من قام بالحدث على جهة الإطلاق، وصيغ المبالغة على جهة المبالغة، والصفة المشبهة على جهة الثبوت والدوام، واسم التفضيل على جهة المقارنة والتفضيل. وتنتهي هذه السمات أو الجهات الدلالية بمجرد الخروج من هذه الأقسام الفرعية الخاصة.

يَتَمَثَّلُ الفرق بين اسم الفاعل وصيغ المبالغة في كون الذات في اسم الفاعل تقوم بحدثها على نحو مطلق، أي دون نصٍّ على كثرة قيامه بالفعل وكونها تقوم بالفعل على جهة الكثرة في حالة صيغ المبالغة. ويعني ذلك أن أوزان المبالغة مع اسم الفاعل تقدم سمتين في العربية، هما: الإطلاق والكثرة.

كما يتمثل الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة في كون الذات في اسم

الفاعل تقوم بحدثها على نحو مطلق، أي دون نصٍّ على ثبات قيامه به وكونها تقوم به على جهة الثبوت في حالة صيغ الصفة المشبهة.

ويتمثل الفرق بين اسم الفاعل واسم التفضيل في كون الذات في اسم الفاعل تقوم بحدثها على نحو مطلق، أي دون نصٍّ على تَفَوُّقِهِ على غيره في قيامه بالفعل وكونها تقوم به على جهة تفوقه على غيره في قيامه به في حالة اسم التفضيل.

ويعني ذلك أننا أمام تصنيف خاص للمشتقات العاملة الخاصة بالذات التي تقوم بالحدث، أي للمشتقات الأربعة المتمثلة في اسم الفاعل وصيغ المبالغة والصفة المشبهة واسم التفضيل، ويتمثل هذا التصنيف في كون الذات ترد مقترنة بالحدث على جهة الإطلاق مرة، أو على جهة مقيدة مرة أخرى، ويكون تقيدها مرة بالكثرة، وثانية بالثبوت والدوام، وثالثة بالمقارنة والتفضيل.

كما يظهر ممَّا سبق أن ورود هذا الجنس في هذه المشتقات العاملة الأربعة يتم بصفة مستقلة؛ إذ ترجع دلالات أو سمات المبالغة أو الثبوت والدوام أو التفضيل تبعا لقسم الكلمة، أي لكونها صيغة مبالغة أو صفة مشبهة أو اسم تفضيل، وتغيب هذه الدلالات بمجرد الخروج عن صيغ هذه المشتقات، فلا ترد مع الأفعال ولا المصادر التي اشتقت منها هذه المشتقات العاملة الأربعة.

٣. سماته أو الأوجه التي ترد له

أ. مخطط السمات

تتمثل سمات هيئة الحدث في تلك الهيئات أو الصور التي تتحقق بها مجموعة من صيغ الزيادة، وتلك الهيئات الأخرى التي تحقق بها المشتق العامل وهي اسم الفاعل وصيغة المبالغة والصفة المشبهة واسم التفضيل.

ويلزم أن نسجل عَدَدًا من الأمور بخصوص أفراد هذا الجنس، وهي كما يلي:

أ. أن درسنا اللغوي قد سجل جميع السمات التي سيشير إليها البحث، وإن لم يجمع بينها ويصنِّفْها معا على ما يريد البحث الحالي إضافته.

ب. أنه يندرج تحت هذا الجنس السمات النحوية التي تفيدها جملة غير قليلة من

صيغ الزيادة في العربية ليست أقل مما يندرج تحت جنس هيئة الحدث.

ج. أنه يندرج تحته أَيْضًا السمات النحوية التي تفيدها صيغ المشتقات العاملة، وهي اسم الفاعل وصيغ المبالغة والصفة المشبهة واسم التفضيل.

د. أن مجموع السمات التي ترد تحت هذا الجنس هو خمس عشرة سمة أو دلالة.

ه. أن إحدى عشرة سمة أو دلالة[1] منها تخص الصيغ المجردة والصيغ الزائدة سواء أكانت لأفعال أم لما يعمل عملها من مصادر أم لمشتقات عاملة.

و. أن أربع سمات منها ترد للمشتقات العاملة من اسم فاعل يفيد الإطلاق، وصيغة مبالغة تفيد المبالغة، وصفة مشبهة تفيد الثبوت أو الدوام، واسم تفضيل يفيد المقارنة أو التفضيل.

ز. أنه يمكن أن يُفَرَّقَ بين السمات الإحدى عشرة التي تكون لهيئة الحدث في حالة صيغ الزيادة في الأفعال والمصادر والمشتقات العاملة والسمات الأربع التي تكون له في حالة المشتقات العاملة الأربعة بأن تجعل السمات الإحدى عشرة الأولى سمات لهيئة الحدث المقيد بالزمن، والسمات الأربعة الثانية سمات لهيئة الحدث المقيد بالذات.

ح. أنه يمكن تصنيف هذه السمات في أقسام رئيسية وأقسام فرعية تندرج تحت هذه الأقسام الرئيسية.

---

(١) لا يخفى أن الأصل أن تكون السمة دالا لا مدلولا، وأن الصيغ المجردة والمزيدة، مِنْ ثَمَّ، هي السمات، وأنها دوالٌّ تؤدي دلالات معينة. ولكننا عندما أردنا تصنيف صيغ الفعل المجرد والمزيد وجدنا أن التصنيف المنضبط لها هي تصنيفها وفق حالات أدائها للدلالة، فقلنا بالحالات التي تؤدي بها الصيغ دلالات الجعل والمطاوعة والمشاركة... إلخ، وصارت الدلالات التي تؤديها هذه الصيغ مرتبطة بحالاتها، أو بالسمات التي ترد عليها. وردت الصيغة على الحالة التي تؤدي بها دلالة المطاوعة في نحو: انكسر، ووردت على الحالة أو السمة التي تؤدي بها المشاركة في: قاتل... إلخ. ومن هنا يأتي التجوز في التعبير: سمات الجعل والمطاوعة والمشاركة... إلخ نقصد بها الحالات التي تؤدي بها الصيغ هذه الدلالات.

ط. أن عرض السمات تحت هذا الجنس يحتاج أن يتم من خلال مخطط سمة هرمي لا من خلال تصنيف السمات تحت الجنس مباشرة، وذلك مراعاةً للعلاقات بين هذه السمات؛ إذ لا ينفصل بعضها عن بعض بدرجة واحدة.

يمكن تقديم جنس هيئة الحدث هذا في مخطط سمة هرمي على النحو التالي:

سمات جنس هيئة الحدث

٢ ـ ١٤ على هيئة:

السمة	الشكل	المثال
١. محايد (بلا هيئة)	فعل مجرد/ اسم فاعل	فَهِمْتُ الشرحَ / الفاهم
٢ تكلف	تَفَعَّلَ	تَشَجَّعَ الولدُ.
٣. تَجَنُّب	تَفَعَّلَ	تَأَثَّمَ التقيُّ.
٤ إظهار	تَفَاعَلَ	تَعَالَمَ الجاهلُ.
٥ تَصَرُّف	اِفْتَعَلَ	اكتسب الرزق.
٦ ـ ٨ صيرورة ـ حينونة ـ دخول في (زمان/ مكان/ عدد)	أَفْعَلَ ـ فَعَّلَ ـ اسْتَفْعَلَ / أَفْعَلَ / أَفْعَلَ	أَوْرَقَتْ الشجرةُ. وَرَّقَتْ الشجرةُ. اسْتَحْجَرَ الطينُ. أَحْصَدَ الزرعُ. أَشْهَرَ الناسُ اليومَ. أَنْجَدَ المسافرُ. أَلَفَتْ الثروةُ.
٩. تكرير	تَفَعَّلَ	تجرعتُ الماء.
١٠ ـ ١٢ تكثير ـ توكيد ـ مبالغة	صيغ فَعَّلَ ـ فَاعَلَ / صيغ بعينها (افْعَلَّ ـ افْعَوْعَلَ)/ صيغ مزيدة بمعنى المجردة (فَعَّلَ ـ فَعَّلَ ـ فَاعَلَ ـ تَفَاعَلَ ـ اسْتَفْعَلَ صيغ المبالغة (فعال ـ مفعال ـ فعول... إلخ)	غَلَّقْتُ الأبواب. ضاعَفْتُ العدد. احْمَرَّتْ الوردةُ. اعْشَوْشَبَ الوادي. قَلَّتْ البيعَ. زَيَّلَتْ الشرطةُ المتظاهرين. (فَرَّقَتْهُم) سافَرْتُ صباحا. استَقَرَّتْ الأمور.
١٣. ثبوت	صيغ الصفة المشبهة	بطل / جميل / شجاع...
١٤. تفضيل	صيغة التفضيل	أَفْضَلُ

تفصيلات سمات جنس هيئة الحدث

فيما يلي عرض تفصيلات السمات المختلفة لهذا الجنس:

السمة الرئيسية الأولى ـ هيئة الحدث المقترن بالزمن (ثلاث عشرة هيئة)

ترجع هذه السمة الرئيسية إلى نوعين منفصلين، هما:

١. سمة الحياد أو الإطلاق من أية سمة خاصة

وتكون هذه السمة في الصيغ المجردة مطلقا، أي في أي قسم من أقسام الكلمة؛ إذ تقوم السمة التي تؤديها الصيغ المجردة في الأفعال وما يعمل عملها من مصادر أو مشتقات عاملة، وهي تفيد إطلاق اللفظ من كل السمات الخاصة وعدم تقيده بواحدة منها.

كما تكون هذه السمة في الصيغ المزيدة التي تكون بمعنى الصيغ المجردة.

ويكون ذلك في أي صيغة مجردة، نحو:

ـ فَهِمَ الطالبُ الدرس.

لم تفد الصيغة سمة خاصة بهيئة الحدث كأن يرد مُكَرَّرًا أو مُتَدَرِّجًا أو نحو ذلك، كما لم تفد هذه الصيغة المجردة شيئا خاصا بنسبة الفعل؛ إذ يرد الفعل مسندا إلى فاعل الحدث المعجمي على أصل الإسناد.

٢ ـ ١٢ السمات الخاصة

وتكون هذه السمات في الصيغ المزيدة مطلقا، أي في أي قسم من أقسام الكلمة؛ إذ تقوم هذه السمة في الأفعال وما يعمل عملها من مصادر أو مشتقات عاملة، وهي تفيد تقيد اللفظ بسمة خاصة من اثنتي عشرة سمة.

كما تتمثل سمات هذه الهيئة في عدد من الهيئات التي يرد عليها الحدث، وهي الهيئات التالية:

٢ ـ٣ التكثير والقوة أو المبالغة أو التوكيد

تمثل سمة القوة والمبالغة والتوكيد سمة نحوية واحدة تقريبا، وهي تتشابه كذلك

مع سمة التكثير، وتقترب إحداهما من الأخرى. وترد هاتان السمتان على النحو التالي:

٢. التكثير

ويكون ذلك في الصيغ التالية:

أ. صيغة فَعَّلَ

وذلك كما في نحو:

ـ غَلَّقَ الحارسُ الأبوابَ.

قامت صيغة فَعَّل ببيان الهيئة التي تَمَّ بها الحدث، وهي هيئة التكثير، ولم تؤثر صيغة الزيادة فَعَّلَ هذه على نسبة الفعل؛ إذ تمت نسبة الفعل إلى فاعل الحدث المعجمي الوارد فيه، ولا يخفى أن الحارس هو الذي قام بحدث الإغلاق.

كما لا يقتصر هذا الأمر على الفعل، بل يرد مع ما يعمل عمل الفعل من مشتق عامل أو مصدر، وذلك كما يمكن تَأَمُّلُه من خلال الأمثلة التالية:

ـ يقوم الحارس بتغليق الأبواب.

ـ أَمُغَلِّقٌ الحارس أبواب القصر ؟

يقول الرضي عن صيغة فَعَّل: "الأغلب في فَعَّلَ أن يكون لتكثير فاعله أصل الفعل، كما أن الأكثر في أفعل النَّقْل، تقول: ذَبَحْتُ الشاة، ولا تقول: ذَبَّحْتُها، وأَغْلَقْتُ الباب مرة، ولا تقول: غلَّقْتُ؛ لعدم تصور معنى التكثير في مثله، بل تقول: ذبَّحْتُ الغنم، وغَلَّقْتُ الأبواب، وقولك: جَرَّحْتُهُ، أي أكثرت جراحاته، وأما جَرَحْتُه، بالتخفيف، فيحتمل التكثير وغيره"(١).

ب. صيغة فَاعَلَ

وذلك كما في نحو:

ـ ضَاعَفَ العَدَدُ.

---

(١) الرضي، شرح الشافية، ج ١، ص ٩٢.

قامت صيغة فَاعَلَ بإفادة التكثير الذي يعد هيئة تَمَّ بها الحدث.

يقول الرضي عن ورود هذه السمة في صيغة فَاعَلَ: "بمعنى فَعَّلَ، أي يكون للتكثير كَفَعَّلَ، نحو: ضاعفت الشيء، أي كثرت أضعافه كضعفته، ونَاعَمَهُ اللهُ كَنَعَّمَهُ، أي كَثَّرَ نَعْمَتَهُ بفتح النون"[1].

٣. القوة أو التأكيد أو المبالغة

ويكون ذلك في صيغ بعينها أو صيغ مزيدة بمعنى الصيغ المجردة، وذلك كما يلي:

أ. صيغ بعينها

- صيغة افْعَلَّ

يقول الرضي: "ويجيء بناء افْعَلَّ من الأفعال الدالة على لون أو عيب لقصد الدلالة على المبالغة فيها وإظهار قوتها، نحو: احْمَرَّ واصْفَرَّ واعْوَرَّ واحْوَلَّ"[2].

- صيغة افْعَوْعَلَ

وذلك كما في نحو:

- اعْشَوْشَبَتْ الأرضُ.

لم تتأثر نسبة الحدث، وإنما أفادت الصيغة قوة الحدث، أو بتعبير اللغويين العرب، المبالغة في الحدث، يقول الرضي: "وأما افْعَوْعَلَ فللمبالغة فيما اشتق منه، نحو: اعشوشبت الأرض، أي صارت ذات عشب كثير، وكذا اغدودن النبت، وقد يكون متعديا، نحو: اعروريت الفرس"[3]، أي ركبته عُرْيًا.

ب. صيغ مزيدة بمعنى الصيغ المجردة

يقول اللغويون العرب بقيام دلالة التوكيد والمبالغة في الصيغ المزيدة التي على معنى المجردة. ويكون ذلك في الصيغ التالية:

---

(١) الرضي، شرح الشافية ، ج ١، ص ٩٩.

(٢) عبد الحميد، تكملة في تصريف الأفعال، ج ٢، ص ٦٠٢.

(٣) الرضي، شرح الشافية، ج ١، ص ١١٢.

- صيغة أَفْعَلَ بمعنى فَعَلَ

وذلك كما فيما يلي:

ـ أقال البيع بمعنى قاله.

يقول الرضي: "قلت وأقلته، وقد ذكرنا أنه لابد للزيادة من معنى، وإن لم يكن إلا التأكيد"[(١)].

- صيغة فَعَّلَ بمعنى فَعَلَ

وذلك كما فيما يلي:

ـ زيَّلَ بمعنى زال.

يقول الرضي: "زيَّلتُهُ أي زِلْتُهُ أزيله زيلا، أي فرَّقْتُهُ... فهما مثل قِلْتُه وأَقَلْتُهُ"[(٢)].

- صيغة فَاعَلَ

وذلك كما فيما يلي:

ـ سافَرْتُ بمعنى سَفَرْتُ.

يقول الرضي: "كسافرت بمعنى سفرت، أي خرجت إلى السفر ولابد في سافرت من معنى المبالغة كما ذكرنا، وكذا "ناولته الشيء"، أي نُلْتُهُ إياه، بضم النون، أي أعطيته إياه، وقرئ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾و﴿ إِنَّ اللَّهَ يدفع﴾"[(٣)].

- صيغة تَفَاعَل

يشير الزمخشري إلى ورودها على معنى الصيغة المجردة، يقول عما ترد له صيغة تَفَاعَلَ: "وبمنزلة فَعَلْتُ، كقولك: توانيت في الأمر وتقاضيته"[(٤)].

---

(١) الرضي، شرح الشافية ، ج ١، ص ٩١.

(٢) السابق، ج ١، ص ٩٥.

(٣) السابق، ج ١، ص ٩٩، والقراءة للآية ٣٨ / سورة الحج.

(٤) الزمخشري، المفصل بشرح ابن يعيش، ج ٧، ص ١٥٩.

- صيغة استفعل بمعنى الصيغة المجردة فَعَل

وذلك كما في:

ـ اسْتَقَرَّ بمعنى قرَّ.

يقول الرضي عنهما: "ولابد في استقرَّ من مبالغة"[1].

٤. التكرير

ويكون ذلك في الصيغة التالية:

- صيغة تفَعَّل

وذلك كما في نحو:

ـ تَجَرَّعَ الولدُ الماء.

تفيد صيغة تَفَعَّلَ التكرير، يقول الرضي في ذلك: "وتَفَعَّلَ... للعمل المتكرر في مهلة... ومنه تَفَهَّمَ، إنما قال: ومنه لأن معنى الفعل المتكرر في مهلة ليس بظاهر فيه؛ لأن الفهم ليس بمحسوس كما في التجرع والتحسِّي، فَبَيَّنَ أنه منه، وهو من الأفعال الباطنة المتكررة في مهلة، هذا والظاهر أن تَفَهَّمَ للتكلف في الفهم كالتسمُّع والتبصُّر"[2].

٥. التصرف

ويكون ذلك في الصيغة التالية:

- افْتَعَلَ

وذلك كما في نحو:

ـ اكتسب الرجل رزقه بالعمل.

تفيد صيغة افتعل في مثل هذا المثال التصرف والاجتهاد، يقول الرضي في معاني صيغة افْتَعَلَ: "وللتصرف، أي الاجتهاد والاضطراب في تحصيل أصل الفعل،

---

(١) الرضي، شرح الشافية، ج ١، ص ١١١.

(٢) السابق، ج ١، ص ١٠٧.

فمعنى كسب أصاب، ومعنى اكتسب اجتهد في تحصيل الإصابة بأن زاول أسبابها؛ فلهذا قال الله، تعالى ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾[1]، أي اجتهدت في الخير أو لا، فإنه لا يضيع، ﴿وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾[2]، أي لا تؤاخذ إلا بما اجتهدت في تحصيله، وبالغت فيه من المعاصي، وغير سيبويه لم يُفَرِّقْ بين كسب واكتسب"[3].

٦ ـ ٨ التدرج والصيرورة والحينونة والدخول في زمان أو مكان أو عدد

٦. الصيرورة

تمثل الصيرورة هيئة من هيئات الحدث؛ إذْ إنَّ من يصير صاحب شيء كمن يقوم بهذا الشيء، يقال صار الرجل صاحب علم إذا علم وتحقق فيه هذا العلم، وربما كان صاحب علم أقوى من عَلِمَ لأنه لا يقال صاحب شيء حتى يتمكن منه ويسيطر عليه.

وتكون الصيرورة في الصيغ التالية:

أ. **صيغة أَفْعَلَ**

وذلك كما في نحو:

ـ أَوْرَقَتْ الأشجارُ.

قامت صيغة أَفْعَلَ ببيان الهيئة التي تَمَّ بها الحدث، وهي الصيرورة، أي الوجود بعد عدم، ولا يخفى أن الأشجار هي التي قامت بإحداث الورق أن كان غير موجود.

يقول الرضي عما تجيء له صيغة أفعل: "ولصيرورته ذا كذا، أي لصيرورة ما هو فاعل أَفْعَلَ صاحب شيء، وهو على ضربين: إما أن يصير صاحب ما اشتق منه، نحو: أَلْحَمَ زيد، أي صار ذا لحم، وأَطْفَلَتْ المرأة، أي صارت ذات طفل، وأَعْسَرَ الرجل وأَيْسَرَ وأَقَلَّ، أي صار ذا عُسْرٍ ويُسْرٍ وقِلَّةٍ، وأَغَدَّ البعير، أي صار ذا غُدَّةٍ،

---

(١) الآية ٢٨٦/ سورة البقرة.

(٢) الآية ٢٨٦/ سورة البقرة.

(٣) السابق، ج ١، ص ١١٠.

وأَرَابَ، أي صار ذا ريبة، وإما أن يصير صاحب شيء هو صاحب ما اشتق منه، نحو: أَجْرَبَ الرجلُ، أي صار ذا إبل ذات جرب، وأَقْطَفَ، أي صار صاحب خيل تقطف، وأَخْبَثَ، أي صار ذا أصحاب خبثاء، وأَلامَ، أي صار صاحب قوم يلومونه، فإذا صار له لُوَّامٌ قيل: هو مُلِيْم، ويجوز أن يكون من الأول، أي صار صاحب لوم، وذلك بأن يُلام، كأَحْصَدَ الزرع، أي صار صاحب الحصاد، وذلك بأن يُحْصَدَ، فيكون أَفْعَلَ فيه بمعنى صار ذا أصله الذي هو مصدر الثلاثي بمعنى أنه فاعله، نحو: أجرب البعير، أي صار ذا جرب، أو بمعنى أنه مفعوله، نحو: أحصد الزرع، ومنه: أَكَبَّ، أي صار يُكَبُّ"[1].

ب. صيغة فَعَّلَ

وذلك كما في نحو:

- وَرَّقَتْ الأشجارُ.

قامت صيغة فَعَّل ببيان الهيئة التي تم بها الحدث، وهي هيئة الصيرورة، أي الوجود بعد عدم، ولا يخفى أن الأشجار هي التي قامت بإحداث الورق أن كان غير موجود.

يشير الرضي إلى صور الصيرورة المختلفة التي ترد مع الصيغة فَعَّلَ، يقول عن فَعَّل: "ويجيء أَيْضًا بمعنى صار ذا أصله، كوَرَّقَ، أي أورق، أي صار ذا ورق، وقَيَّحَ الجرح، أي صار ذا قيح. وقد يجيء بمعنى صيرورة فاعله أصله المشتق منه، كَرَوَّضَ المكان، أي صار ذا روض، وعجَّزت المرأة، وثيَّبَتْ، وعوَّنَتْ، أي صارت عجوزا وثيبا وعوانا. ويجيء بمعنى تصيير مفعوله على ما هو عليه، نحو قوله"سبحان الذي ضوَّأَ الأضواء، وكَوَّفَ الكوفة، وبَصَّرَ البصرة"، أي جعلها أضواء وكوفة وبصرة"[2].

ج. اسْتَفْعَلَ

وذلك كما في نحو:

---

(١) السابق، ج ١، ص ٨٨.

(٢) السابق، ج ١، ص ٩٥.

ـ اسْتَحْجَرَ الطينُ.

قامت صيغة اسْتَفْعَلَ ببيان الهيئة التي تم بها الحدث، وهي هيئة الصيرورة والتحوّل، ولا يخفى أن الطين هو الذي قام بالتحجُّر.

يقول الرضي عن اسْتَفْعَلَ: "ويكون للتحول إلى الشيء حقيقة، نحو: استحجر الطين، أي صار حجرا حقيقة، أو مجازا، أي صار كالحجر في الصلابة، وإن البغاث بأرضنا يستنسر، أي يصير كالنسر في القوة"[1].

٧. الحينونة

وذلك كما في نحو:

ـ أَحْصَدَ الزرعُ.

قامت صيغة أَفْعَلَ ببيان الهيئة التي تم بها الحدث، وهي هيئة الحينونة، أي الوجود بعد عدم، ولا يخفى أن الزرع هو الذي قام بإحداث الورق بعد أن كان غير موجود، أي أن الحينونة قرينة الحدث من العدم، وهي، كما لا يخفى، هيئة خاصة من الأحداث.

يقول الرضي عن هذه الصورة الفرعية من صور الصيرورة في أحصد الزرع: "أهل التصريف جعلوا مثله قسما آخر، وذلك أنهم قالوا: يجيء أَفْعَلَ بمعنى حان وقت يستحق فيه فاعل أفعل أن يوقع عليه أصل الفعل، كأحصد، أي حان أن يحصد، فقال المصنف: هو في الحقيقة بمعنى صار ذا كذا، أي: صار الزرع ذا حصاد، وذلك بحينونة حصاده، ونحو: أجدَّ النخلُ وأَقْطَعَ، ويجوز أن يكون أَلامَ مثله، أي حان أن يُلام"[2].

٨. الدخول في وقت أو مكان أو عدد

وذلك كما في نحو:

ـ أَفْجَرَ الرجلُ.

---

(١) السابق، ج ١، ص ١١١.

(٢) السابق، ج ١، ص ص ٨٩ ـ ٩٠.

ـ أَنْجَدَ الرجلُ.

ـ أَعْشَرَ الرجلُ.

يقول الزبيدي: "وأَشْرَقَ الرَّجُلُ: دَخَل في وَقْتِ شرُوق الشمْس كما تَقُول: أَفْجَرَ، وأَضْحَى، وأظْهَرَ، وفي التَّنْزيل: ﴿ فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّيْحَةُ مُشْرِقِينَ ﴾[1]، أي مُصبحِينَ، وكذلِك قوله، تَعالى ﴿ فَأَتْبَعُوهُم مُّشْرِقِينَ ﴾[2]، ومنه أَيْضًا قولُه: أَشْرِق ثَبِير كَيْما نغِير، يُريدُ ادْخُل أَيُّها الجَبَل في الشَّرْق، وهو ضَوْء الشَّمْسِ، كما تَقُول: أَجْنَبَ: إذا دَخَلَ في الجَنُوبِ، وأَشْمَلَ: دَخَل في الشَّمال"[3].

قامت صيغة أَفْعَلَ ببيان الهيئة التي تم بها الحدث، وهي هيئة الصيرورة إلى وقت أو زمان أو عدد؛ إذ إن الأولى تعني صيرورة الرجل إلى زمان الفجر، أنجد صيرورته إلى مكان نَجْد، وأَعْشَرَ صيرورته إلى العدد عشرة.

يقول الرضي عن هذه الصور المختلفة من الصيرورة: "ومن هذا النوع، أي صيرورته ذا كذا، دخول الفاعل في الوقت المشتق منه أَفْعَلَ، نحو: أَصْبَحَ وأَمْسَى وأَفْجَرَ وأَشْهَرَ، أي دخل في الصباح والمساء والفجر والشهر، وكذا منه دخول الفاعل في وقت ما اشتق منه أَفْعَلَ، نحو: أَشْمَلْنا وأَجْنَبْنا وأَصْبَيْنا وأَدْبَرْنا، أي دخلنا في أوقات هذه الرياح. قال سيبويه: ومنه أَدْنَفَ، أي حصل له في وقت الدَّنَف، ومنه الدخول في المكان الذي هو أصله والوصول إليه، كأَكْدَى، أي وصل إلى الكُدْيَة، وأَنْجَدَ وأَجْبَلَ، أي صار إلى نَجْد وإلى الجبل، ومنه الوصول إلى العدد الذي هو أصله، كأَعْشَرَ وأَتْسَعَ وآلَفَ، أي وصل إلى العشرة والتسعة والألف؛ فجميع هذا بمعنى صار ذا كذا، أي صار ذا الصبح وذا المساء وذا الشمال وذا الجنوب وذا الكُدْيَة وذا الجبل وذا العشرة"[4].

---

(١) الآية ٧٣ / سورة الحجر.

(٢) الآية ٦٠ / سورة الشعراء.

(٣) الزبيدي، تاج العروس، مادة ش ر ق.

(٤) السابق، ج ١، ص ٩٠.

٩. الإظهار

تعد سمة الإظهار إحدى هيئات الحدث لأنها تمثل حالة لوجود الفعل على جهة الادعاء لا الحقيقة. وإذا كان النفي والإثبات حالتين للوجود فإن الادعاء يمكن أن يكون حالة مثلهما، كما يمكن أن يكون الحالة الوسطى بينهما، والحدث في هذه الحالة لم يقم على جهة الحقيقة، وإنما قام بالإظهار فحسب.

ويكون ذلك في الصيغة التالية:

- تَفَاعَل

وذلك كما في نحو:

ـ تَعَالَمَ الرجلُ.

قامت صيغة تَفَاعَلَ ببيان الهيئة التي تم بها الحدث، وهي هيئة الادعاء أو التظاهر. يقول ابن الحاجب عن تَفَاعَلَ: "وليدل على أن الفاعل أظهر أن أصله حاصل له، وهو منتف عنه، نحو: تجاهلت، وتغافلت"[١]. ويشرح الرضي ذلك، يقول عن الوزن تَفَاعَلَ: "وليدل على أن الفاعل أظهر إلخ معنى تغافلت أظهرت من نفسي الغفلة التي هي أصْل تغافلت، فتغافل على هذا لإبهامك الأمر على من تخالطه وتُرِي من نفسك ما ليس فيك منه شيء أصلاً"[٢].

١٠. التَّكَلُّف

ويكون ذلك في الصيغة التالية:

ـ تَفَعَّلَ

وذلك كما في نحو:

ـ تَشَجَّعَ الرجلُ.

---

(١) ابن الحاجب، الشافية بشرح الرضي، ج ١، ص ٩٩.

(٢) الرضي، شرح الشافية، ج ١، ص ١٠٢.

يقول ابن الحاجب: "وتَفَعَّلَ... وللتَّكَلُّف، نحو تَشَجَّعَ وتَحَلَّمَ"[1].

ويعد التَّكَلُّف حالة لحدوث الفعل من جهة أنه يمثل حالة لإيقاع الفعل بشيء من المجاهدة، ولا يثبت الفعل على جهة الإطلاق، أي أن الصيغة تكشف عن أن الحدث يرد بمجاهدة لا بيسر.

١١. التَّجَنُّب

وذلك كما في نحو:

ويكون ذلك في الصيغة التالية:

- تَفَعَّلَ

ـ تَأَثَّمَ الرجلُ.

تفيد صيغة تَفَعَّلَ في مثل هذا المثال التَّجَنُّب، يقول ابن الحاجب: "وتَفَعَّلَ... وللتَّجَنُّب نحو تَأَثَّمَ وتَحَرَّجَ"[2].

ويعد التَّجَنُّب حالة لحدوث الفعل من جهة أنه يمثل حالة لانتفاء الحدث أو لمجانبته ومدافعته.

السمة الرئيسية الثانية ـ هيئة الحدث المقترن بالذات (أربع هيئات)

ترجع هذه السمة الرئيسية إلى نوعين منفصلين، هما:

١٢. سمة الحياد أو الإطلاق من أية سمة خاصة

وتكون هذه السمة في اسم الفاعل من المشتقات العاملة، وهي تفيد إطلاق اللفظ من كل السمات الخاصة وعدم تقيده بواحدة منها.

وترد هيئة الإطلاق، أي عدم النَّصِّ على هيئة بعينها مع اسم الفاعل الذي يرد للذات مقترنة بالحدث مطلقا، أي دون نَصٍّ على كثرة أو ثبوت أو تفضيل ومقارنة.

---

(١) ابن الحاجب، الشافية بشرح الرضي، ج ١، ص ١٠٤.

(٢) السابق، ج ١، ص ١٠٤.

١٣ـ ١٥ السمات الخاصة

ترد هيئات مقيدة للحدث تقابل وروده على هيئة الإطلاق، وذلك بالنَّصِّ على هيئة بعينها كهيئة الكثرة أو هيئة الثبوت أو هيئة التفضيل والمقارنة.

١٣. المبالغة

تمثل سمة المبالغة إحدى الهيئات التي ترد في المشتقات العاملة، وهي سمة تثبت لصيغ المبالغة.

١٤. الثبوت أو الدوام

تمثل سمة الثبوت إحدى الهيئات التي ترد في المشتقات العاملة، وهي سمة تثبت للصفة المشبهة.

١٥. التفضيل والمقارنة

تمثل سمة التفضيل والمقارنة إحدى الهيئات التي ترد في المشتقات العاملة، وهي سمة تثبت لاسم التفضيل.

٤. وسائل أداء السمات النحوية

أ. الصيغ

يمكن من مراجعة نماذج السمات النحوية المختلفة التي ترد لجنس هيئة الحدث تحقيق ارتباط هذه الدلالات بالصيغ؛ إذ لا يخفى أنها ترد مع الصيغة في أي قسم وردت من فعل إلى مصدر إلى مشتق عامل.

وقد سبق التمثيل لذلك بورود سمة التكثير مع الصيغة المزيدة بالتضعيف في الفعل فَعَّلَ والمصدر تفعيل والمشتق العامل كاسم الفاعل مُفَعِّل.

ـ غَلَّقَ الحارسُ الأبوابَ.

ـ يقوم الحارس بتغليق الأبواب.

ـ أَمُغَلِّقٌ الحارس أبوابَ القصر ؟

قامت الصيغة على اختلاف تحققاتها في الفعل والمصدر والمشتق العامل "اسم الفاعل" ببيان الهيئة التي تَمَّ بها الحدث، وهي هيئة التكثير.

ب. العلامات

- تاء المبالغة

تفيد التاء، كذلك، المبالغة، يقول النحاة في قيامها بأداء سمة التكثير: "وأما قولهم امرأة ملولة فالتاء للمبالغة بدليل رجل ملولة"[(١)]. ويقول ابن الأنباري عن تفسيرات ورود في التاء مع الأعداد من ثلاثة إلى عشرة التي تمييزها مذكر: "والوجه الثالث أن الهاء زيدت للمبالغة كما زيدت في علاّمة ونسّابة"[(٢)].

٥. دلالات السمات النحوية

تتمثل الدلالات التي ترد لهذا الجنس في تلك السمات التي سبق بيانها له؛ فهي تتمثل في:

- الإطلاق من الدلالة الخاصة

وذلك في كل من الحدث المقيد بالزمن، أي الذي تؤديه الصيغ المزيدة أيا كان نوع الكلمة التي ترد فيها هذه الصيغ، والحدث المقيد بالذات التي ترد مع المشتقات العاملة فقط، وهي: اسم الفاعل، وصيغ المبالغة، والصفة المشبهة، واسم التفضيل.

- التقيد بدلالة من الدلالات التالية:

- التكثير والقوة والتأكيد والمبالغة

وقد جمع النحاة بين الأخيرتين، أي بين التأكيد والمبالغة عند حديثهم عن الصيغ المزيدة التي ترد بمعنى الصيغ المجردة، وقد جمع البحث مع هاتين الدلالتين التكثير والقوة لكونهما من الباب نفسه؛ فهذه الأسماء المختلفة تدل على مُسَمًّى واحد بالنسبة لوجهة نظر هذا البحث الحالي.

---

(١) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، بيروت: دار الجيل، ط ٥ ١٩٧٩، ج ٤، ص ٢٨٧.

(٢) ابن الأنباري، أسرار العربية، ج ١، ص ١٩٩.

- التكرير.
- التصرُّف.
- الصيرورة والحينونة والدخول في زمان أو مكان أو عدد.

وقد جمع ابن الحاجب هذه الدلالات معا، وتابعه الرضي على ما ذكرناه عند تحليلها.

- الإظهار.
- التَّكَلُّف.
- التَّجَنُّب.
- المبالغة.
- الثبوت.
- المقارنة والتفضيل.

٦. الأحكام الخاصة

من الأحكام الخاصة التي ترد لجنس هيئة الحدث في العربية ما يلي:

أ. ارتباط أداء الصيغ لسمات هيئة الحدث بأحد أمرين، هما:

- **السياق**

يؤثر السياق في السمة أو الدلالة التي تفيدها الصيغة؛ فقد تأتي صيغة لأكثر من سمة ترجع كل واحدة منها إلى السياق الذي تلزم مراعاته لتحديد الدلالة الواردة. ومن ذلك أن نجد، مثلا، سمتين أو دلالتين صرفيتين أو أكثر تتحقق في صيغة واحدة على سبيل التعدد الدلالي لمعنى الصيغة خارج السياق وخلوصها لمعنى واحد داخله، كما في الفعل الذي يحمل سمة الطلب أو دلالته؛ فتتحقق فيه سمة الدعاء إذا ما كانت منزلة المطلوب منه أعلى من منزلة الطالب.

● الكلمة

تؤدي الصيغة الواحدة سمات مختلفة وتفيد دلالات متعددة بحسب الكلمات التي ترد عليها؛ فتأتي الصيغة لأكثر من سمة ترجع كل واحدة منها إلى السياق الذي تلزم مراعاته لتحديد الدلالة الواردة. وقد أثبت، بناء على ذلك، اللغويون العرب للصيغة الواحدة أكثر من سمة أو دلالة نحوية كأن يكون لصيغة أفعل الجَعْل أو التعدية، بتعبير اللغويين العرب، والتعريض والسلب والوجود على صفة... إلخ. ومن ذلك أن نجد، مثلا، صيغة أَفْعَلَ تفيد الجَعْلَ مع كلمات من نحو: أفهم وأخرج وأدخل، والتعريض مع كلمات من نحو: أَبَاعَ، والسلب مع كلمات من نحو: أعجم... إلخ.

ب. أداء صيغة معينة لسمتين في الكلمة الواحدة إحداهما لنسبة الحدث والأخرى لهيئته

الأصل أن ترد الصيغة لدلالة واحدة مع الكلمة، أما أن تكون لدلالتين متناقضتين؛ فهذا ما يسجله بعض اللغويين بإثبات معنى المطاوعة لصيغة تَفَعَّلَ بالإضافة إلى الاتخاذ أو التَجَنُّبٍ أو التَكَرُّر. يقول ابن يعيش: "وتَفَعَّلَ الذي للاتخاذ مطاوع فَعَّلَ الذي هو لجعل الشيء ذا أصله، إذا كان أصله اسما لا مصدرا؛ فتَرَدَّى الثوبَ مطاوع "رَدَّيْتُهُ الثوب"، أي جعلته ذا رداء، وكذا "توسَّد الحجر"، أي صار ذا وسادة هي الحجر مطاوع وَسَّدْتُه الحجر؛ فهو مطاوع فَعَّلَ المذكور المتعدي إلى مفعولين ثانيهما بيان لأصل الفعل؛ لأن الثوب بيان الرداء والحجر بيان الوسادة؛ فلا جرم يتعدى هذا المطاوع إلى مفعول واحد. وتَفَعَّلَ الذي للتجنب مطاوع فَعَّلَ الذي للسلب تقديرا، وإن لم يثبت استعماله، كأنه قيل: أَثَّمْتُهُ وحَرَّجْتُهُ بمعنى جَنَّبْتُهُ عن الحرج، وأزلتهما عنه كقَرَّدْتُهُ، فتَأَثَّمَ وَتَحَرَّجَ، أي تجَنَّبَ الإثم والحرج. وتَفَعَّلَ الذي للعمل المتكرر في مهلة مطاوع فَعَّلَ الذي للتكثير، نحو: جَرَّعْتُكَ الماءَ فَتَجَرَّعْتَهُ، أي كَثَّرْتُ لك جَرْعَ الماء، فَتَقَبَّلْتُ ذلك التكثير وفَوَّقْتُهُ اللبنَ فَتَفَوَّقَهُ وحَسَّيْتُهُ المَرَقَ

فَتَحَسَّاهُ، أي كَثُرْتُ له فِيْقَه، وهو جنس الفِيْقَة، أي قدر اللبن المجتمع بين الحلبتين، وكَثُرْتُ له حَسَاءَه[1].

ج. **أداء صيغ الزيادة لسمات جنسَيْ هيئة الحدث ونسبته**

تثبت سمات جنس هيئة الحدث مع الصيغ التي تثبت بها سمات نسبة الحدث؛ إذ تفيد صيغ الزيادة سمات هيئة الحدث وسمات نسبة الحدث.

وتحتاج صيغ الزيادة، بناء على هذا، إلى بيان مجموع السمات التي تؤديها سواء السمات التي تؤثر في نسبة الحدث أم السمات التي تؤثر في هيئة الحدث.

---

(١) الرضي، شرح الشافية، ج ١، ص ص ١٠٥ ١٠٦.

خاتمــــة

يمكن الإشارة إلى بعض ما يقدمه هذا العمل في عدد من النقاط يتـصل بعـضها بدراسة السمات النحوية ونظامها علـى المستوى التـنظيري، ويتـصل بعـضها الآخـر بدراسة السمات النحوية وأجناسها على المستوى التطبيقي من خـلال معالجـة بعـض السمات النحوية للعربية، وبخاصة تلك الـسمات الـتي لم يجمعهـا اللغويـون في اللغـة العربية.

وتتمثل هذه النقاط فيما يلي:

أولا ـ بالنسبة لدراسة السمات النحوية ونظامها على المستوى التنظيري:

يقوم هذا العمل بتقديم تصور خاص متكامل عن السمات النحوية وأجناسـها يشمل ما يلي:

١. الرَّبْط بين ما أنجزه الدرس اللغوي وبخاصـة الغربـي، مـن أجنـاس نحويـة وبـين مفهــوم الــسمات المميــزة Distinctive Features في علــم الأصــوات، والمكونات الدلالية Semantic Components في علم الدلالة.

٢. طَرْح فكرة السمة النحوية بوصفها مدخلا يمكن دراسة اللغة من جهته كمـا هـو الأمر في دراسة الجانب الدلالي للغة مـن جهـة الـسمات أو المكونـات الدلاليـة Semantic Components، ودراسـة الـصوت اللغـوي مـن جهـة الـسمات المُمَيِّزَة للصوت Distinctive Features. على أن صعوبة تحليـل اللغـة وفـق سماتها النحويـة ينطـوي علـى كـثير مـن الـصعوبة بـسبب صـرامة التـصنيف، وضرورة التَّأَمُّلِ الدقيق.

٣. فَصْل السمات أو الحالات النحوية عن الأجناس النحوية علـى عكـس مـا قـرر بنيامين لي ورف Benjamin Lee Whorf الذي جعلهما شيئا واحدا أولهمـا عام والثاني خاص؛ إذ يجعل السمة في لغة معينة جنسا نحويا خاصا في مقابلـة مـا هو معــروف بالجنس النحــوي كالعدد كله بمختلف ســماته مـن إفـراد إلى تثنية إلى جمع.

لقد فَرَّقَ هذا العمل في هذه المسألة بين السمات النحويـة الـتي تحملـها مختلـف

الكلمات كالتذكير والتأنيث والإفراد والتنكير... إلخ وبين الأجناس النحوية التي تُصَنَّفُ فيها سمات الكلمة كالعدد والنوع والإعراب على خلاف ما يرى بنيامين لي ورف Benjamin Lee Whorf من أنهما كليهما من قبيل الأجناس النحوية.

٤. تعريف الأجناس النحوية تعريفا دقيقا بالحدّ يجمع مختلف أصنافه، وهو يتمثل في أن الأجناس النحوية هي: "تلك الفئات أو الأصناف العامة التي تُصَنَّفُ فيها الحالات الشكلية الصرفية والنحوية المختلفة التي ترد عليها مختلف كلمات اللغة سواء أكانت هذه الحالات الشكلية ترتبط بأوجه مختلفة من الدلالة أم لم تكن ترتبط".

٥. وَضْع ضابطٍ للأجناس النحوية يتمثل في وجود الأجناس النحوية في اللغة إذا ما كانت الفروق اللغوية مُسَجَّلَة على مستوى نظامها اللغوي لا على مستوى المادة اللغوية "المفردات" فحسب. وقد وَظَّفَ لذلك الفرق الذي يوجد بين مادة اللغة التي تتمثل في مفرداتها ونظامها الذي يتم به توظيف هذه المفردات.

٦. استنباط مجموعة الأسس أو المعايير التي كانت وراء تصنيف اللغويين للأجناس النحوية والتي لا ينصون عليها ويلزم استنباطها من عملهم.

٧. اتخاذ عدة معايير، لم تستخدم من قبل، يمكن الاحتكام إليها عند دراسة الأجناس النحوية للغةٍ ما، وهي ترجع إلى جانبي اللغة: الشكل والدلالة.

وقد حَقَّقَ وجود هذه المعايير في مستويات اللغة بمراجعة كل من الشكل والدلالة على مستوى المعجم والصرف والنحو، وهو ما يظهر عند تعريفه للأجناس النحوية، وعند تقريره للأجناس في العربية؛ إذ انبنى تقريره للأجناس النحوية على هذه المعايير.

٨. عَرْض مجموعة التصنيفات المختلفة التي ترد لأجناس السمات النحوية في الدرسين اللغويين الغربي والعربي .

٩. تسجيل الطرق الخاصة بتغيير الحالات المختلفة للكلمات. وقد تمثلت في الأوزان والعلامات الصرفية والتركُّب صرفيا ونحويا، والبدائل، كما فَرَّقَ البحث بين طريقَي التركب صرفيا ونحويا.

١٠. تقديم مجموعة من الجوانب ببيان الملامح العامة لنظام الأجناس الصرفية في

الدرس اللغوي العربي من خلال مراجعة الجهود العربية وتحليلها للوصول إلى موقف درسنا اللغوي من أبعاد النظام بعامة، وهي تلك الأشكال الصرفية والنحوية والدلالة والتصنيف... إلخ. وكانت الدراسات السابقة قد اقتصرت على بيان هذا الأمر بتسجيل بعض النصوص التي تَشِي بوقوف اللغويين العرب على مفهوم الأجناس النحوية.

١١. بيان وقوف اللغويين العرب على جميع السمات النحوية، وإن لم يجمعوها مُصَنَّفَةً على نحو متكامل في عمل واحد، وذلك يعني أنهم قد رصدوا كل السمات بما يتيح للباحث الذي يدرس السمات النحوية أن يحدد سمات العربية بدقة، ثم يجمعها ويصنفها معا في أجناس نحوية.

١٢. بيان دقة وصفهم للسمات النحوية المختلفة التي ترد في العربية.

١٣. كَشْف تحليلهم للعربية دلاليا ولفظيا.

ثانيا ـ بالنسبة لدراسة السمات النحوية وأجناسها على المستوى التطبيقي في اللغة العربية

يمثل، في الحقيقة، هذا العمل نموذجا تطبيقيا استفاد من الإطار النظري الذي تكفَّلَ به الجانب التنظيري من هذا العمل. كما أن الدراسة التطبيقية، في الوقت ذاته، تكشف عما يمكن أن تقدمه دراسة الأجناس النحوية في العربية من تصورات جديدة على درسنا اللغوي، وقضايا تحتاج إلى إعادة تأمل ومراجعة.

ومما يُضِيفُهُ هذا العمل إلى الدرس اللغوي بصدد الجانب التطبيقي للسمات النحوية ما يلي:

١٤. اتخاذ عدد من المعايير التي يرى العمل أنها تمثل أبعادا لنظام الأجناس النحوية يمكن من خلالها تقييم مدى تغطية درس لغوي ما لنظام الأجناس، والتي يمكن من خلالها دراسة الأجناس النحوية في لغة ما.

وقد استفاد هذه المعايير من الدرس اللغوي المعاصر واستنطق بها التراث اللغوي العربي الذي لم يَصِفْ إلا معيارا واحدا فحسب منها.

١٥. دراسة عدة نماذج من الأجناس النحوية في العربية تتمثل في: بعض أجناس الذات كجنس الموقعية، وجنس الحجم، وجنس التعيين، وبعض أجناس الحدث كجنس نسبة الحدث، وجنس هيئة الحدث.

١٦. جمعه لسمات الجنس، الذي سماه جنس نسبة الحدث، ووضعهما معا في إطار هذا الجنس. وقد جمع تحته اثنتَي عشرة سمة.

١٧. تقديم مخطط يغطي جميع تطبيقات سمات جنس نسبة الحدث يكشف عن علاقة هذه التطبيقات المختلفة بعضها ببعض.

١٨. تصنيف سمات جنس نسبة الحدث هذا تصنيفا فرعيا؛ إذ صَنَّفَهَا إلى سمات تتمثل في نسبة الحدث إلى أحد معمولات الحدث المعجمي، من فاعل له أو مفعوله على جهة النيابة أو لفاعليته للدلالة الصرفية، وهي دلالة القبول أو المطاوعة، وإلى سمات تتمثل في نسبة الحدث إلى أجنبي عن الحدث المعجمي، ويندرج تحت هذه السمات تطبيقات غير قليلة.

١٩. جمعه لسمات الجنس الذي سماه جنس هيئة الحدث معا، وقد جمع تحته خمس عشرة سمة.

٢٠. تقديم مخطط يغطي جميع سمات جنس هيئة الحدث يكشف عن علاقة هذه السمات أو التطبيقات المختلفة بعضها ببعض.

٢١. تصنيف سمات جنس هيئة الحدث هذا إلى سمات تتمثل في هيئة الحدث المقترن بالزمن وسمات هيئة الحدث المقترن بالذات.

٢٢. تقديم مخطط لمجموع السمات التي تؤديها صيغ الزيادة في العربية، وهو يجمع عشرين سمة بارزة تؤديها هذه الصيغ.

ويغطي العمل بهذه التحليلات والمخططات دراسة صيغ الزيادة في العربية على نحو خاص يفسر طبيعتها وأثرها في التركيب اللغوي وعلاقتها بتصريفات الفعل الأخرى.

وإني لأرجو أن يكون هذا العمل مفيدا لدراساتنا النحوية ببلورة مختلف السمات النحوية، وبالحديث عن سمات لم تبرز على نحو واضح من قبل، وبتصنيف هذه السمات في أجناس على نحو ما يقوم به الدرس اللغوي الغربي الحديث الذي عني بالسمات النحوية التي أسهمتْ بدورها كثيرا في تطوير هذا الدرس اللغوي الغربي المعاصر.

المراجـــــع

أولا. العربية

▪ ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد.

١. النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود الطناحي، بيروت: المكتبة العلمية، ١٩٧٩.

▪ الأصبهاني، أبو منصور محمد بن علي

٢. شرح فصيح ثعلب، دراسة وتحقيق عبد الجبار جعفر القزاز، لاهور: المكتبة العلمية.

▪ امرؤ القيس

٣. ديوانه، بيروت: دار صادر.

▪ ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد

٤. أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق: مطبعة الترقي، ١٩٥٧.

٥. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ط ٤ ١٩٦١.

▪ أنيس، إبراهيم

٦. (١٩٥١) من أسرار اللغة، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط١.

▪ البعلي، محمد بن أبي الفتح

٧. الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، تحقيق د. ممدوح محمد خسارة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

▪ البغدادي، عبد القادر بن عمر

٨. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، القاهرة: المطبعة الأميرية.

٩. شرح شواهد الشافية، القسم الثاني من شرح الشافية للرضي، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٥.

- الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد

١٠. فقه اللغة وسر العربية، القاهرة: ١٢٨٤ هـ.

- الجامي، نور الدين عبد الرحمن

١١. الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق د. أسامة طه الرفاعي، بغداد: مطبعة وزارة الأوقاف والشئون الدينية، ١٩٨٣.

- الجرجاني، الشريف علي بن محمد

١٢. التعريفات، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٣٨.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان

١٣. الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة: دار الكتب، ١٩٥٢.

١٤. سر صناعة الإعراب، تحقيق د. حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، ط١ ١٩٨٥.

١٥. اللمع في العربية، تحقيق د. حسين محمد شرف، القاهرة: عالم الكتب، ط١ ١٩٧٩.

- جواد، مصطفى

١٦. (١٩٥٥) المباحث اللغوية في العراق، القاهرة.

- ابن الحاجب، عثمان بن عمر

١٧. الشافية في علم التصريف، مجموعة مع الوافية نظم الشافية، دراسة وتحقيق حسن أحمد العثمان، مكة: المكتبة المكية، ط ١ ١٩٩٥.

- حجازي، د. محمود فهمي

١٨. (١٩٧٠) علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

١٩. (١٩٩٢) علم اللغة العربية: مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

- حسان، د. تمام

٢٠. (١٩٥٥) مناهج البحث في اللغة، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

٢١. (١٩٦٨ ـ ١٩٦٩) "أمن اللبس ووسائل الوصول إليه"، حولية كلية دار العلوم.

٢٢. (١٩٧٣) اللغة العربية: معناها ومبناها، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- حسان بن ثابت

٢٣. ديوانه، تحقيق وليد عرفات، بيروت: دار صادر، ١٩٧٤.

- حنا، سامي عياد وزميلاه

٢٤. (١٩٩٧) معجم اللسانيات الحديثة: إنجليزي ـ عربي، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.

- أبو حيان، محمد بن يوسف

٢٥. ارتشاف الضرب من كلام العرب، تحقيق د. مصطفى أحمد النماس، القاهرة: مطبعة النسر الذهبي، ط ١ ١٩٨٤ م.

- خالد الأزهري

٢٦. موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، تحقيق د. عبد الكريم مجاهد، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦.

- الخليل بن أحمد الفراهيدي

٢٧. العين، تحقيق د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

- الخولي، محمد علي

٢٨. (١٩٨٢) معجم علم اللغة النظري: إنكليزي عربي مع مسرد عربي ـ إنجليزي، بيروت: مكتبة لبنان.

- ذو الرمة

٢٩. ديوانه، تحقيق كارليل هنري هيس، كمبردج، ١٩١٩.

- الراجحي، د. عبده

٣٠. (١٩٩٣) فقه اللغة في الكتب العربية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

- الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر

٣١. مختار الصحاح، عني بتحقيقه الشيخ محمود خاطر، بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٩٥.

- رضي الدين، محمد بن الحسن

٣٢. شرح الشافية، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٥.

- الزبيدي، محمد بن محمد

٣٣. تاج العروس، القاهرة: المطبعة المنيرية، ١٣٠٨ هـ.

- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق

٣٤. حروف المعاني، تحقيق د. علي توفيق الحمد، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١ ١٩٨٤.

٣٥. اللامات، تحقيق د. مازن المبارك، دمشق: دار الفكر، ط٢ ١٩٨٥ م.

٣٦. مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، الكويت: وزارة الإرشاد والأنباء، ١٩٦٢.

- الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر

٣٧. المفصل، بشرح ابن يعيش، مصر: المطبعة المنيرية.

- السامرائي، د. إبراهيم

٣٨. (١٩٨٦) الفعل: زمانه وأبنيته، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ٤.

■ ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل

٣٩. الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢ ١٩٨٧.

■ السعدي، أبو القاسم علي بن جعفر

٤٠. كتاب الأفعال، بيروت: عالم الكتب، ط١ ١٩٨٣.

■ السعران، د. محمود

٤١. (١٩٦٢) علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي، الإسكندرية: دار المعارف.

■ سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان

٤٢. الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧.

■ السيوطي، عبدالرحمن

٤٣. همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تصحيح السيد محمد بدر الدين النعساني، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر.

■ شاهين، د. عبد الصبور

٤٤. (١٩٧٧) المنهج الصوتي للبنية العربية: رؤية جديدة في الصرف العربي، القاهرة: مكتبة دار العلوم.

■ الشجري، هبة الله بن علي

٤٥. الأمالي الشجرية، حيدر آباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٤هـ.

■ الصبان، محمد بن علي

٤٦. حاشية الصبان على شرح الأشموني، ومعه شرح الشواهد للعيني، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط ٢ ١٩٣٨.

■ عبد التواب، د. رمضان

٤٧. (١٩٨٥) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٢.

- عبد الحميد، محمد محيي الدين

٤٨. تكملة في تصريف الأفعال بآخر تحقيقه لشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى.

- عبد الدايم، د. محمد عبد العزيز

٤٩. (١٩٨٧) قرينة التعيين في النحو العربي، رسالة ماجستير برقم ٤٣٤، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة.

٥٠. (١٩٩٦) "نظام أقسام الصيغة في النظرية النحوية"، حولية الجامعة الإسلامية العالمية، العدد الرابع، ص ص ٢٥٧ ـ ٣١٥.

٥١. (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠١) نظرية الصرف العربي: دراسة في المفهوم والمنهج"، حولية كلية الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة الكويت، الرسالة ١٥٨، الحولية الحادية والعشرون.

٥٢. (٢٠٠٦) النظرية اللغوية في التراث العربي، مصر: دار السلام للنشر والتوزيع، ط١.

- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن

٥٣. شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ط ١٤ ١٩٦٥.

- العكبري، أبو البقاء

٥٤. اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي مختار طليمات، دمشق: دار الفكر، ط١ ١٩٩٥.

- عمر، د. أحمد مختار

٥٥. (١٩٩٧) دراسة الصوت اللغوي، القاهرة: عالم الكتب.

- ابن فارس، أبو الحسين أحمد

٥٦. الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق د. مصطفى الشويمي، بيروت: ١٩٦٣.

▪ الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد

٥٧. معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٥٥.

▪ فندريس، ج.

٥٨. اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠.

▪ الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب

٥٩. القاموس المحيط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ٢ ١٩٨٧.

▪ الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى

٦٠. الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق د. عدنان درويش ومحمد المصري، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢ ١٩٩٨.

▪ لبيد بن ربيعة العامري

٦١. ديوانه، بيروت: دار صادر.

▪ مجمع اللغة العربية بالقاهرة

٦٢. المعجم الوسيط، مصر: دار المعارف، ط٢ ١٩٧٣.

▪ المخزومي، د. مهدي

٦٣. (١٩٥٨) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

▪ المرادي، الحسن بن قاسم

٦٤. الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق د. فخر الدين قباوة وأ. محمد نديم فاضل، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١ ١٩٩٢.

▪ أبو المكارم، د. علي

٦٥. (١٩٦٨) الظواهر اللغوية في التراث النحوي: الظواهر التركيبية، القاهرة: القاهرة الحديثة للطباعة.

▪ المناوي، محمد عبد الرؤوف

٦٦. التوقيف على مهمات التعاريف، تحقيق محمد رضوان الداية، بيروت ودمشق: دار الفكر المعاصر ودار الفكر، ط١ ١٤١٠ هـ.

▪ ابن منظور، محمد بن مكرم

٦٧. لسان العرب، بيروت: مكتبة دار صادر، ط١.

▪ نقره كار، السيد عبد الله بن محمد الحسيني

٦٨. شرح الشافية، وبهامشه الشرح المنسوب للعصام، القاهرة: عيسى البابي الحلبي.

▪ ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين

٦٩. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، بيروت: دار الجيل، ط٥ ١٩٧٩.

٧٠. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله وراجعه سعيد الأفغاني، دمشق: دار الفكر، ط٥ ١٩٧٩.

▪ ابن يعيش، موفق الدين

٧١. شرح مفصل الزمخشري، مصر: المطبعة المنيرية.

▪ اليمني، علي بن سليمان الحيدرة

٧٢. كشف المشكل في النحو، تحقيق د. هادي عطية مطر الهلالي، سلسلة إحياء التراث الإسلامي ٥٧، بغداد: وزارة الأوقاف والشئون الدينية، ١٩٨٤.

ثانيا. الأجنبية

▪ Allerton, D. J.

73. (1979) Essential of Grammatical theory: A Consensus View of Syntax and Morphology, London, Boston and Henley: Routledge & Kegan Paul.

▪ Anderson, Stephen R.

74. (1988) "Morphological theory", in Linguistics: the Cambridge Survey, Vol. I Linguistic Theory: Foundations, edited by Frederick J. Newmeyer, Cambridge: Cambridge University Press, pp. 146- 91.

▪ Baudouin de Courtenay

75. (1910) A Baudouin de Courtenay Anthology, pp. 260- 77, an English translation of Les lois phonetiqques. Rocznik Slavistyczny 111: 57- 82, Bloomington: Indiana University Press. <Distinctive Features>

- Bierwisch, Manford

76. (1971) Modern Linguistics, The Netherland.

- Bloch, B.

77. (1948) "A Set of Postulates for Phonemic Analysis", Language, Vol. 24, pp. 3- 46.

- Bloomfield, Leonard

78. (1926) "A Set of Postulate for the Science of Language", Language, Vol. 2, 153- 64 & (1926) International Journal of American Linguistics, Vol. 15, pp. 153-46, reprinted in (1949 [1957]) Readings in Linguistics: the Developments of Descriptive in America since 1925, edited by Martin Joos, Washington, pp. 26- 31.

79. (1933[1935]) Language, revised edition, London: George Allen & Unwin Ltd.

- Bybee, Joan.

80. (1985) Morphology: A Study of the Relation between Meaning and Form, Amsterdam and Philadelphia: John Benjamins Publishing Company.

- Campbell, Lyle

81. (1992) “Mayan Languages”, International Encyclopedia of Linguistics, Vol. 2, edited by William Bright, New York and Oxford: Oxford University Press, pp. 401- 6.

- Carroll, John B.

82. (1953[1959]) The Study of Language: A Survey of Linguistics and Related Disciplines in America, Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press.

- Chalker, Sylvia & Weiner

83. (1994) The Oxford Dictionary of English Grammar, Oxford: Oxford University Press.

- Chomsky, Noam & Halle, Morris

84. (1968) The Sound Pattern of English, New York: Harper & Row, Publishers.

- Collinge, N.E.

85. (1986) “Greek (and some roman) preferences in language categories”, Studies in the History of Western Linguistics, Cambridge: Cambridge University Press, pp. 11- 22.

- Comrie, Bernard

86. (1976) Aspect, Cambridge: Cambridge University Press.
87. (1985) Tense, Cambridge: Cambridge University Press.
- Cook, Eung- Do
88. (1992) "Language List", International Encyclopedia of Linguistics, Vol. 1, edited by William Bright, New York and Oxford: Oxford University Press, pp. 127-8.
- Covington, Michael A.
89. (1986) "Grammatical theory in the middle ages, Studies in the History of Western Linguistics, Cambridge: Cambridge University Press, pp. 23- 42.
- Crystal, David
90. (1985[1987]) A Dictionary of Linguistics and Phonetics, 2nd ed., New York: Basil Blackwell Ltd.
91. (1987) The Cambridge Encyclopedia of Language, Cambridge: Cambridge University Press.
92. (1995) The Cambridge Encyclopedia of English Language, Cambridge: Cambridge University Press.
- Dinneen, Francis P.
93. (1967) An Introduction to General Linguistics, New York and Chicago: Holt, Rinehart and Winston, Inc.
- Dobrovolsky and Katamba, Francis
94. (1987[1996]) "Phonology; the function and patterning of sounds", Contemporary Linguistics: An Introduction, edited by William O'Grady et al, New York: St. Martin's Press, 3rd edition, pp. 68- 131.
- Ducrot, Oswald
95. (1972[1979]) "Linguistic Categories", Encyclopedia Dictionary of the Science of Language, Oxford: Blackwell Reference, pp. 111- 7.
- Eggan, Fred
96. (1992) "Sapir, Edward", International Encyclopedia of Linguistics, Vol. 3, edited by William Bright, New York and Oxford: Oxford University Press, pp. 373-4.
- The Editor of Language 21
97. (1945) "Note", Language 21, p. 1.
- Fought, John G.
98. (1995) "American Strucuralism", in concise History of Language Sciences from the Sumerians to the Cognitivists, edited by E. F. K. Koerner and R. E. Asher, Pergamon, pp. 295- 306.
- Goodenough, W
99. (1956) "Compenential Analysis and the Study of Meaning", Language, Vol. 32, pp. 195- 216.
- Halle, Morris

100. (1973) Prolegomena to a theory of word-formation", Linguistic Inquiry 4, pp. 3- 16.
101. (1992) "Phonological Features", in International Encyclopedia of Linguistics, Vol. 3, edited by William Bright, New York and Oxford: Oxford University Press, pp. 207- 11.

- Hamp, Eric P.

102. (1966) A glossary of America Technical Linguistic Usage 1925-1950, USA: Spectrum Publishers.

- Halle, Morris

103. (1957) "In defense of the number two, in studies Presented to Joshua Whatmough, edited by Paulgram, pp. 65- 72, The Hague: Mouton.

- Hjelmslev, Louis

104. (1943[1961]) Prolegomena to a Theory of Language, Madison: University of Wisconsin Press.

- Hockett, Charles F.

105. (1958) A Course in Modern Linguistics, USA: The Macmillan Company.
106. (1942) "A System of Descriptive Phonology", Language, Vol. 18, 3-21, reprinted in (1949 [1957]) Readings in Linguistics: the Developments of Descriptive in America since 1925, edited by Martin Joos, Washington, pp.79- 108.
107. (1947) "Componential Analysis of Sierra Popoluca", International Journal of American Linguistics, Vol. 13, pp. 258- 67.

- Hovdhaugen, Even

108. (1982) Foundations of Western Linguistics from the Beginning to the End of the First millennium A.D., USA and Canada: Columbia University Press.

- Jacobson, Roman

109. (1929) "Remarques sur l'évoltion phonologique du russe cmparée à celle des autres langues slaves, in Travaux du Cercle Linguistique de Prague, reprinted in (1962) Jacobson, pp. 7- 116.
110. (1930) Proposition au Premier Congrès International de Linguistes: Quelles sont les méthodes mieux appropriées à un exposé complet et pratique de la grammaire d'un langue quelconque? In (1928) Actes du Premier Congrès International de Linguistes, Leiden: Sijthoff, pp. 33- 36, reprinted in (1962) Jacobson, pp. 3- 6.
111. (1932) "Zur Struktur des russischen Verbum, in Charisteria Guilelmo Mathesio Quinquagenario a discipulis et Circuli Linguistici Pragensis Sodalibus Oblata, pp. 74- 84, Prague: Pražský lingvistický kroužek, reprinted in R. Jackobson (1970) Selected writings II, pp. 3- 15, The Hague: Mouton.

- Jensen, John T

112. (1990) Morphology: Word Structure in Generative Grammar, Amsterdam/ Philadelphia: John Benjamin Publication Company.

▪ Katz, Jerrold J.
113. (1972) Semantic Analysis, New York: Harper & Row.
114. (1977) Propositional Structure and Illocutionary Force: A Studyof the Contribution of Sentences Meaning to speech Acts, New York: Crowell.
115. (1981) Language and Other Abstract Objects, Totowa, New Jersy: Rowman & Littlefield.
▪ Kemmer, Suzanne
116. (1993) The Middle Voice, Amsterdam/ Philadelphia Company: John Benjamins Publishing Company.
▪ Klavans, Judith
117. (1987[1996]) "Computational Linguistics", Contemporary Linguistics: An Introduction, edited by William O'Grady et al, New York: St. Martin's Press, 3rd edition, pp. 664- 700.
▪ Langacker, Ronald W.
118. (1967[1973]) Language and Its Structure: Some Fundamental Linguistic Concepts, 2nd ed., New York, Chicago: Harcourt brace Jovanovich, Inc.
▪ Lehrer, Adrienne
119. (1992) "Compenential Analysis", in International Encyclopedia of Linguistics, Vol. 1, edited by William Bright, New York and Oxford: Oxford University Press, pp. 284-6.
▪ Lounsbury, F.
120. (1956) "A Semantic Analysis of Pawnee Kinship Usage", Language, Vol. 32, pp. 158- 94.
▪ Lyons, John
121. (1968) Introduction to Theoretical Linguistics, Cambridge: Cambridge University Press.
▪ Luhtala, Anneli
122. (1993) "Syntax and dialectic in Carolingian commentaries on Priscian's institutiones grammaticae", History of Linguistic Thought in the early Middle Ages, edited by Vivien Law, Amsterdam and Philadelphia: John Benjamins Publishing Company, pp. 145- 91.
▪ McCarthy, John J.
123. (1991) "Semitic Guttural and distinctive feature theory", Perspectives on Arabic Linguistics III: Papers from the third annual symposium on Arabic Linguistics, edited by Bernard Comrie and Mushira Eid, Amsterdam/ Philadelphia, John Benjamin Publishing Company, pp. 63- 91.
▪ Martinet A.
124. (1957-8) "Substance phoentique et trait distinctifs, in Bulletin de la Société de Linguistique de Paris 53, pp. 72- 85, revised in (1965) La Linguistique Synchronique, pp. 124- 40. Paris: Colin.
▪ Matthews, P. H.
125. (1974) Morphology: An Introduction to the Theory of Word-

Structure, Cambridge: Cambridge University Press.
- Miller, Wick R.

126. (1992) "Uto- Aztec languages", International Encyclopedia of Linguistics, Vol. 2, edited by William Bright, New York and Oxford: Oxford University Press, pp. 212-6.
- Nida, Eugene A.

127. (1946[1969]) Morphology: The Descriptive analysis of Words Structures, USA: Ann Arbor: the University of Michigan Press.
- O'Grady, William

128. (1987[1996]) "Syntax: The Analysis of Sentence Structure", Contemporary Linguistics: An Introduction, New York: St. Martin's Press, 3rd edition, pp. 181- 239.
129. (1987[1996]) "Semantics: the analysis of meaning", Contemporary Linguistics: An Introduction, New York: St. Martin's Press, 3rd edition, pp. 268- 307.
- O'Grady, William et al

130. (1987[1996]) "Subject index", Contemporary Linguistics: An Introduction, , New York: St. Martin's Press, 3rd edition, pp. 740- 55.
- Pike, K. L.

131. (1944) Phonetics, Ann Arbor, Michigan.
- Pei, Mario

132. (1966) Glossary of Linguistic Terminology, New York and London: Columbia University Press.
- Richards, Jack (et. al)

133. (1985) Longman Dictionary of Applied Linguistics, England: Longman Group Limited.
- Robins, R. H.

134. (1964[1980]) General Linguistics: An Introductory Survey, 3rd ed., London & New York: Longman.
- Rood, David S.

135. (1992) "North American Languages", International Encyclopedia of Linguistics, Vol. 3, edited by William Bright, New York and Oxford: Oxford University Press, p. 110- 5.
- Schooneveld, C. H. van

136. Semantic Transmutions, Bloomington Indiana: Physsardt.
- Singh, Sadanand & Singh, Kala

137. (1976) Phonetics; Principles and Practices, Baltimore: University Park Press
- Simpson, J. M. Y.

138. (1979) A First Course in Linguistics, Edinburgh: Edinburgh University Press, p. 107.
- Spencer, Andrew

139. (1991) Morphological theory: An Introduction to Word Structure in Generative Grammar, Cambridge, Massachusetts: Basil Blackwell.
- Trubetzkoy, Nikolai S.

140. (1929) "Zur allgemeinen Theorie der phonologischen Vokalsysteme", in Travaux du Cercle Linguistique de Prague, 1, pp 39-67.
141. (1939[1969]) Principles of Phonology, a translation of "Grundzüge der Phonolgie, in Travaux du Cercle Linguistique de Prague, 7. Berkely: University of California Press.

- Twaddell, W. F.

142. (1935) On Defining the Phoneme, Language Monographs, reprinted in (1949 [1957]) Readings in Linguistics: the Developments of Descriptive in America since 1925, edited by Martin Joos, Washington, pp. 55- 80.

- Waugh, Linda R.

143. (1985) "Distinctive Features", in Encyclopedic Dictiionaty of Semiotics, edited by Thomas A. Sebeok, Vol. 1, Berlin, New York & Amsterdam: Mouton de Gruyter, pp. 211- 2.

- Whorf, Benjamin Lee.

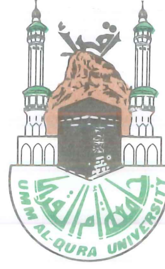
144. (1945) "grammatical categories", Language 21, pp. 1- 10.

- Wierzbicka, Anna

145. (1972) Semantic Primes, Frankfurt: Athenaüm.
146. (1981) Lingua Mentalis: The Semantics of Natural Language, Sydney & New York: Academic Press.
147. (1985) Lexicography and Conceptual Analysis, Ann Arbor: Karoma.

الفهـــرس

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالى
جامعة أم القرى



الرقم : ١٦٦/٣-ل
التاريخ : ١٤٣٧/٥/٢٤هـ
المشفوعات : ـــ

إفادة

سعادة الأستاذ الدكتور / محمدعبدالعزيزعبدالدايم

جامعة القاهرة–كلية دارالعلوم–قسم النحووالصرف والعروض

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد :

فيفيد مركز بحوث اللغة العربية وآدابها، بمعهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة، بأن كتابكم الموسوم بـ (السمات النحوية للعربية) قدأجيز للنشر ، وطباعته ضمن سلسلة إصدارات المركز ،وهوفي طريقه للنشر إن شاء الله .

وتفضلوا بقبول أطيب التحية ،،،

مدير مركز
بحوث اللغة العربيةوآدابها
١٤٣٧/٥/٢٤
د.عبدالرحمن بن حسن العارف



Umm AL - Qura University
Makkah Al Mukarramah P.O. Box 715
Cable Gameat Umm Al - Qura, Makkah
Faxemely 02 - 5564560 / 02 - 5593997
Tel Azizia 02 - 5501000 - Abdiah 02 - 5270000

جامعة أم القرى
مكة المكرمة ص . ب : ٧١٥
برقيا : جامعة أم القرى ـ مكة
فاكسميلي : ٠٢ / ٥٥٦٤٥٦٠ ـ ٠٢ / ٥٥٩٣٩٩٧
تليفون سنترال العزيزية ٠٢ ـ ٥٥٠١٠٠٠ العابدية ٠٢ ـ ٥٢٧٠٠٠٠